جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

الموضوع:

دور موازنة الاستثمار في تحقيق المردودية الاقتصادية للمؤسسة

دراسة حالة مؤسسة صيدال – وحدة الإنتاج المدية–

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

❖ **من إعداد الطالبة:**

❖ **شكري سلمى**

تحت اشراف الاستاذة:

– د. قاسيمي حورية

أمام لجنة المناقشة:

الإسم و اللقب	الرتبة	**المؤسسة الأصلية**	**الصفة**
د.قندوز أمينة	محاضرة_أ_	جامعة المدية	رئيسا
د.قاسيمي حورية	محاضرة_ب_	جامعة المدية	ممتحنا
د.مولاي مصطفى سارة	محاضرة_ب_	جامعة المدية	عضوا

السنة الجامعية: 2023/2022


بسم الله الرحمن الرحيم

شُكر و عرفان



إن الاعترافه بالجميل لأهلي الفضل واجبه أكيد بسم الله وهبنا العقل لتفكير وحسن التوكل عليه وسبحان الله الذي أنعم علينا الصحة والعافية اللهم نحمدك حمدا طيبا مباركا يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك، أن يسرت لنا القيام بهذا العمل المتواضع والذي من خلاله نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو بعيد

أما بعد أقدم جزيل الشكر لأستاذتي المشرفة:د/قاسيمي حورية أجمل كلمات الشكر و الثناء و الامتنان لك استاذتي إلى من أصفها بأقرب الناس إلى قلبي لن أنسى فضلك أبدا علي و ووفقكي الله في حياتك و عملك و حفظكي

إلى كل أعضاء لجنة المناقشة سننال شرف مناقشتهم لبحثنا فلهم كل الشكر والعرفان على مجمل نصائحهم وتوجيهاتهم وإنتقاداتهم التي ستثير مسارنا العلمي

إهداء

أحمد الله عزوجل على منه و عونه لإتمام هذا البحث

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له أماله ،إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى إلى الإنسان الذي امتلك الإنسانية بكل قوة،إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام

مترجمة في تقديسه للعلم، إلى مدرستي الأولى في الحياة

أبي الغالي على قلبي أطال الله في عمره.

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء و الحنان ،إلى التي صبرت على كل شيء،إلى التي رعتني حق الرعاية و كانت سندي في الشدائد،و كانت دعواها لي بالتوفيق،تتبعتني خطوة خطوة في عملي،إلى من ارتحت كلما تذكرت ابتسامتها في وجهي نبع الحنان أمي أعز ملاك على القلب و العين جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين .

إليهما أهدي هذا العمل المتواضع كي أدخل على قلبهما شيئا من السعادة.

أهدي هذا العمل إلى فلذة كبدي ابني"محمد أنيس" طير من طيور الجنة إن شاء الله الذي طالما كنت أتمنى أن يكون معي يوم تخرجي و الحمد لله على كل شيء.

إلى زوجي الغالي و سندي في هذه الحياة،و رفيق دربي .إلى شريك أمنياتي"أيوب" حفظك الله لي و أدام الله عشرتنا

إلى القلوب الطاهرة و النفوس البريئة إلى اعز الناس على قلبي أخواتي "فاطمة الزهراء.أمينة. إيمان"أحبكم حفظكم الله لي حبيباتي.

إلى أخي العزيز "عبد الله"عاشت الأخوة من أمثالك أخي الغالي،فلم تدمع عيني إلا ووجدتك تمسح دمعها و تواسيني،اسال الله لك السعادة و أراك في أعلى المراتب احبك

إلى زوج اختي "محمد رياض جناتي"حفظك الله

إلى الكتاكيت الصغار الذي جعلوني أشعر بمعنى الأمومة"محمدياسين.جزاء.أميرة خديجة.حفظكم الله

اهدي هذا العمل بصفة عامة إلى العائلتين

اهدي هذا العمل إلى جدتي الغالية "يمينة"و كل عائلة شكري حفظهم الله

اهدي هذا العمل إلى جدي "احمد"و جدتي "زوبيدة و كل عائلة بلهوان حفظهم الله .

إلى عائلتي الثانية اهدي عملي أولا إلى جدتي "خيرة"رحمك الله إلى اعز الناس على قلبي الذي اعتبره أبي الثاني "رشيد بحة" حفظك الله لي

الى "أمي"نعيمة حفظك الله ،إلى أخواتي "جلال.ياسر"إلى إخوتي "نسرين.فاطمة الزهراء و إلى كل عائلة بحة

و إلى الكتاكيت الصغار" عبد الرحمان. رسيم "

و إلى جدتي هول خير

اهدي هذا العمل إلى كل الأساتذة في الإطار التعليمي و بصفة خاصة أستاذتي المشرفة"قاسيميحورية"و إلى اللجنة المناقشة و شكرا

سلمى

الملخص

تعتبر المؤسسة الاقتصادية هي النواة المركزية للاقتصاد العالمي، و توسيعها يتطلب قرارا صعبا في ظل لبيئة الاقتصادية الحالية.

ان وضع خطط قصيرة الاجل (اعداد الموازنات التقديرية الاستثمارية)،استراتيجيات على المدى الطويل يعتمد على تحديد المركز المالي للمؤسسة و معرفة مردوديتها من خلال استخدام تقنيات التحليل المالي حيث يلعب دورا هاما للغاية كأداة للتشخيص و تقييم الصحة المالية و المردودية بالتعرف على نقاط القوة و الضعف بقرارات تسييرية.

لقد جاءت دراستنا هذه لنحاول من خلالها إبراز دور الموازنة الاستثمارية باعتبارها خطة تقديرية تتضمن التفصيلات الخاصة بكيفية استغلال الموارد التي تتمتع بها المؤسسة خلال عدد من السنوات في إنجاح المشروع الاستثماري، وهذا انطلاقا من العملية الكلية التي تسمح باختيار المشروع الذي يسهم أكثر من غيره في تحقيق الأهداف، وكذا دورها في المتابعة والرقابة المستمرة للمسار المحدد.

الكلمات المفتاحية: موازنة الإستثمار، مؤشرات المردودية، الأداء المالي

Abstract:

The economic enterprise is the central core of the global economy, and expanding it requires a difficult decision in light of the current economic environment.

Developing short-term plans (preparing budgets, investment estimates), and long-term strategies depends on determining the financial position of the institution and knowing its profitability through the use of financial analysis techniques, as it plays a very important role as a tool for diagnosis and evaluation of financial health and profitabilité by identifying strengths and Weak management décisions.

Our study tried to demmonstrate the roleof the investment budget ; considered a forward plan including details of how to exploit the resources of the company over a number of yaers in the prpject’s success ;and that by demonstrate its role in selection of investment and its role in monitoring and controlling continuous path defined

Keywords: investment budget, profitability indicators, financial performance.

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
كلمة الشكر	II
إهداء	III
مستخلص الدراسة (عربي- انجليزي)	IV
قائمة المحتويات	VI
قائمة الأشكال	IX
قائمةالجداول	X
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: إطار مفاهيمي حول موازنة الاستثمار	
تمهيد	06
المبحث الأول: ماهية الاستثمار	07
المطلب الأول: تعريف وأهمية الاستثمار	07
المطلب الثاني: أنواع المشاريع الاستثمارية	10
المطلب الثالث: أهدف المشاريع الاستثمارية	15
المطلب الرابع: معايير اختيار المشاريع الاستثمارية	16
المبحث الثاني: مدخل الى موازنات التقديرية	**17**
المطلب الأول: تعريف الموازنة التقديرية	17
المطلب الثاني: أنواع الموازنات التقديرية	18
المطلب الثالث: مراحل اعداد الموازنات	19
المبحث الثالث: موازنة الاستثمار	**21**
المطلب الأول: تعريف وأهمية موازنة الاستثمار	21

المطلب الثاني: مراحل اعداد موازنة الاستثمار	22
المطلب الثالث: علاقة موازنة الاستثمار بالموازنات الأخرى	23
خلاصة الفصل	28
الفصل الثاني: مدخل الى تحليل المردودية الاقتصادية في ظل تحسين أداء المؤسسة	
تمهيد	30
المبحث الأول: اطار نظري حول مردودية المؤسسة	**30**
المطلب الأول: مفهوم وأهمية المردودية	30
المطلب الثاني: أهداف ومتطلبات المردودية	37
المطلب الثالث: المكونات الأساسية للمردودية	42
المبحث الثاني: مؤشرات ومركبات قياس المردودية	**46**
المطلب الأول: المردودية المالية والتجارية	46
المطلب الثاني: المردودية الاقتصادية	57
المطلب الثالث: طرق تحسين المردودية في المؤسسة	67
المبحث الثالث: تحليل المردودية الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية	**71**
المطلب الأول: تحليل المردودية الاقتصادية عن طريق المؤشرات والنسب المالية	71
المطلب الثاني: تحليل المردودية الاقتصادية باستخدام مؤشرات الأداء العالمي	78
المطلب الثالث: تحليل المردودية الاقتصادية باستخدام مؤشرات النشاط	84
المطلب الرابع: تحليل المردودية الاقتصادية باستخدام مؤشرات النتيجة	89
خاتمة الفصل الثاني:	94
الفصل الثالث:تحليل دور موازنة الاستثمار في تحقيق المردودية	

الاقتصاديةبوحدة الإنتاج صيدال –المدية–	
تمهيد	97
المبحث الأول: تقديم عام حول المؤسسة	**97**
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن مؤسسة صيدال وهيكلها التنظيمي	97
المطلب الثاني: تعريف وحدة الإنتاج لصيدال (المدية)	99
المطلب الثالث: الأهداف الاستراتيجية للوحدة	102
المبحث الثاني: عرض القوائم المالية والمشاريع الاستثمارية في وحدة الإنتاج _المدية_	**102**
المطلب الأول: عرض القوائم المالية والمشاريع الاستثمارية في وحدة الإنتاج _المدية_	103
المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية لوحدة الإنتاج خلال السنوات 2019-2020-2021	105
المطلب الثالث: تقييم المشاريع الاستثمارية في المؤسسة	110
المبحث الثالث: تحليل نسب المردودية لاقتصادية	**117**
المطلب الأول: مردودية النشاط	120
المطلب الثاني: المردودية الاقتصادية	120
المطلب الثالث: المردودية المالية	121
خاتمة الفصل الثالث	123
الخاتمة العامة	125
قائمة المراجع	129
الملاحق	138

قائمة الأشكال

رقم الشكل	اسم الشـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــكل	الصفحة
1_1	أنواع المشاريع الاستثمارية	14
2_1	علاقة الموازنات الاستثمارية بالموازنات الأخرى	25
1_2	نموذج فعالية المؤسسة	44
2_2	المردودية الاقتصادية	64
3_2	تحسين المردودية عن طريق خفض التكاليف	69
4_ 2	تكوين نتيجة الاستغلال	91
5_2	تكوين النتيجة الجارية قبل الضريبة	93
6_2	النتيجة الصافية	94
1_3	تطور رأس المال العامل الصافي الإجمالي	111
2_3	تطور احتياجات رأس المال العامل	113

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
1-2	جدول الميزانية المالية (السيولة_ الاستحقاق)	78
2-2	جدول الميزانية الوظيفية	80
3-2	جدول حالات رأس المال العامل الصافي	82
1-3	الميزانية المالية المفصلة	103
2-3	الميزانية المالية المفصلة للسنوات 2019_2020_2021 (جانب الخصوم)	104
(3_4)	الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول	105
3-5	الميزانية المالية المختصرة لجانب الخصوم	106
3-6	العوائد المحققة	108
3-7	أنواع رأس المال العامل خلال سنوات الدراسة	108
3-7	جدول احتياجات رأس مال العامل	110
3-8	حساب تطور نسبة الخزينة	112
3-9	جدول النسب المالية لوحدة الإنتاج خلال الفترة 2019_2020_2021	114
3-10	جدول حسابات النتائج لوحدة الإنتاج	116
3-11	حساب نسبة النتائج لوحدة الإنتاج	118
3-12	حساب نسبة المردودية الاقتصادية	120
3-13	حساب نسبةالمردودية المالية	121
3-14	جدول حساب نسب النشاط	122

مقدمة

تعتبر المؤسسة الوحدة الأساسية في الاقتصاد، فالمؤسسة هي عبارة عن مجموعة من الوظائف المتكاملة والمرتبطة لخدمة هدف معين، من بين العناصر المحركة لوتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية زيادة مستويات الدخول ومصادرها، ولهذا نجد الكثير من الأفراد المتعاملين الاقتصاديين يجيدون الاحتفاظ بقدر من الموارد المالية لاستثمارها في مختلف أوجه النشاط الاستثماري المتاح، بهدف تحقيق عائد معين يسمح لهم بتعظيم الاستفادة من هذه الموارد وزيادة مستوى الرفاهية في المستبقل.

وتمثل المشاريع أهم هذه الاستثمارات نظرا لما تتطلبه من نفقات وموارد وما يترتب عنها من آثار تنعكس نتائجها مباشرة في تحقيق أهدف المؤسسة، وهذا ما يتطلب البحث الدائم والمستمر عن مختلف الفرص التي يمكن اقتناصها والبدائل المتاحة من هذه المشاريع، لتوجيه الموارد واستغلالها ومن ثم ضمان السير السليم ضمن مسار الاستمرارية والبقاء، كم أن الاستثمار يلعب دور كبير في تعبئة الموارد المالية وعناصر الإنتاج ومحولة استغلالها بطريقة فعالة، من أجل تحقيق أقصى قدر ممكن من التوفيق بين الموارد المحدودة والرغبات التي تثل جوهر المشكلة الاقتصادية.

إن نظام الموازنات التقديرية هو نظام مهم في مؤسسات فهو يعد مخطط مفصل لمعطيات كمية وضعت لفترة زمنية قادمة، وتتعلق بأوجه مختلفة من نشاط المؤسسات، فقد شاع استخدام نظام الموازنات التقديرية من طرف المسيريين بالمؤسسات الإقتصاديةكأداة من أدوات مراقبة التسيير، والتكيف مع المحيط الخارجي.

كما تعتبر المردودية معيار مهم لتقييم أداء المؤسسة الاقتصادية، وتعبر عن قدرة وسائل المؤسسة على تحقيق نتائج جيدة، فالمردودية هي العلاقة بين النتائج التي تحققها المؤسسة والوسائل المستخدمة فيذلك فقياسها يسمح للمسيرين معرفة كفاءة ورشد المؤسسة في استخدام مواردها ولتتمكن من معرفة قدرتها على بلوغ أهدافها أولا فإنها بحاجة الى قياس وتقييم نتائجها، أو بالأحرى لتقييم أدائها وقياس مردوديتها للكشف عن ارتفاع أو انخفاض مستوى

النشاط واذا اعتبرنا المؤسسة على أنها مجموعة من الوظائف فهي حتما بحاجة الى تقييم أداء كل وظيفة من الوظائف.

انطلاقا مما سبق سنحاول التطرق الى احدى الأساليب المساعدة في تشخيص وضعية المؤسسة والوقوف على أدائها، وذلك باستعمال مجموعة من المعايير والمؤشرات المالية وكذا تحليل المردوديات الاقتصادية للوصول للهدف، ومن هنا تظهر لنا الإشكالية الرئيسية.

-ماهو دور موازنة الاستثمار في تحقيق المردودية الاقتصادية بمؤسسة صيدال فرع الإنتاج بالمدية؟

وتنبثق عن الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

_ماذا نقصد بموازنة الاستثمار؟

_ كيف تساهم موازنة الاستثمار في تحقيق المردودية؟

- ماهي مؤشرات التي تعكس تحقيق المردودية الاقتصادية؟

أ_ فرضيات البحث:

وللإجابة عن التساؤلات السابقة يمكننا طرح مجموعة من الفرضيات التي اعتمدنا عليها في دراستنا والتي تتمثل في:

_ تمثل الموزانة الاستثمارية خطة عمل تعتمد عليها المؤسسة لمتابعة وتيرة انجاز المشاريع التي يقوم بها.

-تعكس مؤشرات تحليل المالي تحقيق المردودية المالية والاقتصادية للمؤسسة.

- تعد مختلف النسب المالية المستخرجة بواسطة التحليل المالي الأساس الذي تعتمد عليه المؤسسة في تقييم مردوديتها.

ب_ أهداف الدراسة:

سنحاول من خلال دراستنا هذه تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

– ابراز بعض المفاهيم العلمية الخاصة بالاستثمار، المشروع، الموازنة التقديرية، والموازنة الاستثمارية، ومفهوم المردودية.

_ التعرف على حقيقة وضع مؤسسة "مؤسسة صيدال" "وحدة الإنتاج".

_ ابراز أهمية التحليل المالي في المؤسسة.

ج_ أهمية الدراسة:

_ تعتبر الموازنة الاستثمار من أهم مواضيع التسيير المالي للمؤسسة.

_ أهمية الدراسة تتجلى من خلال تناولها اعداد الموزانة الاستثمارية،

_ يعتبر التحليل المالي والمؤشرات المالية من أهم الوسائل التي تستعمل في تحليل انتائج المؤسسة من خلال تحليل القوائم المالية والمؤشرات المالية تساعد في تحليل المردوديةالاقتصادية والمالية تساعد في تقييم وضع المؤسسة.

د_صعوبات الدراسة

1_ ضيق فترة اعداد المذكرة .

2_ البعد المكاني بالنسبة لتطبيق على هذه الدراسة على المؤسسة.

3_اضافة على ضيق الفترة المتحصل فيها على الكتب و عدم توفر المعلومات الكافية الخاصة بالموضوع بالنسبة لطالب.

حدود البحث

للاجابة على الاشكالية المطروحة و التوصل الى النتائج فإن الدراسة ارتبطت بحود الموضوعية ،مكانية،و زمانية.

1_الحدود الموضوعية:تتمثل في البحث عن دور موازنة الإستثمار في تحسين المردودية الاقتصادية للمؤسسة.

2_حدود المكانية:تحت الدراسة في مؤسسة صيدال "وحدة الإنتاج"_المدية_بهدف التعرف عن دورة الموازنة الإستثمار في تحسين المردودية الإقتصادية للمؤسسة

3_الحدود الزمانية:تم دراسة الدورة المالية لسنوات (2019_2020_2021) ،لمؤسسة صيدال _المدية_ بهدف معرفة وضعيتها المالية في هذه الفترة.

المنهج المتبع:

بغرض الإجابة على الإشكالية ومحاولة اثبات ونفي مدى صحة الفرضيات، سنعتمد في دراستنا على المنهج الوصفي في عرض المفاهيم والمعلومات الخاصة بمجال البحث مع الاعتماد على المنهج التحليلي بغرض تفسير تلك المعلومات وتحليلها واستخلاص النتائج منها، وهذا في الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي فسنحاول أن نعتمد على منهج البحث الخاص بدراسة حالة بغرض البحث المعمق والمفصل لحالة معينة في أرض الواقع واسقاط نتائج الدراسة النظرية عليها.

_الدراسات السابقة:

1_ حنان بوطغان، **تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية**، دراسة حالة الشركة الوطنية للبيتروكيمياءENTP(2007)، هدفت هذه الدراسة الى تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية، وكذا معرفة أهم مؤشرات الاقتصادية والمالية التي تسمح بدراسة

المردودية، تم الوصول الى تحديد مدى العلاقة الموجودة بين المردودية وتحليل الأداء المالي.

2_نمري نصر الدين،**الموازنة الاستثمارية و دورها في ترشيد الإنفاق الإستثماري**،دراسة حالة مشروع كهربة السكك الحديدية لضاحية الجزائر العاصمة،ت دراستنا هذه لنحاول من خلالها إبراز دور الموازنة الاستثمارية باعتبارها خطة تقديرية تتضمن التفصيلات الخاصة بكيفية استغلال الموارد التي تتمتع بها المؤسسة خلال عدد من السنوات في إنجاح المشروع الاستثماري, وهذا انطلاقا من العملية الكلية التي تسمح باختيار المشروع الذي يسهم أكثر من غيره في تحقيق الأهداف, و كذا دورها في المتابعة والرقابة المستمرة للمسار المحدد .

تقسيمات الدراسة:

من أجل تسهيل دراسة الموضوع جاء بعنوان "دور موازنة الإستثمار في تحقيق مردودية المؤسسة الاقتصادية "،قمنا بتقسيمه إلى جانبين جانب نظري و اخرى تطبيقي ،و لقد تم التقسيم في الجانب النظري إلى فصلين،الفصل الاول يتطرق إلى ثلاث مباحث المبحث الاول ماهية الإستثمار،و فيه المطلب الاول تعريف و أهمية الإستثمار،المطلب الثاني أنواع المشاريع الإستثمارية،أما المطلب الثالث أهداف المشاريع الإستثمارية ،و المطلب الرابع معايير إختيار المشاريع الإستثمارية.

أما فيما يخص المبحث الثاني مدخل إلى الموازانات التقديرية تم تقسيمه إلى ثلاثة مطالب أولها تعريف الموازنة التقديرية و ثانيها انواع الموازانات التقديرية و ثالثها مراحل إعداد الموازانات،كما أن المبحث الثالث موازنة الإستثمار تم تقسيمه المطلب الاول تعريف و أهمية موازنة الإستثمار أما المطلب الثاني مراحل إعداد موازنة الإستثمار ،أما فيما يخص المطلب الثالث علاقة موازنة الإستثمار بالموازانات الأخرى.

أما الفصل الثاني مدخل إلى تحليل المردودية الإقتصادية في ظل تحسين أداء المؤسسة و تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث ،المبحث الاول إطار نظري حول مردودية المؤسسة ،المطلب الثاني أهداف و متطلبات المردودية ،المطلب الثالث المكونات الأساسية للمردودية ،و قد جاء في المبحث الثاني مؤشرات و مركبات قياس المردودية و تم تقسيمه إلى ثلاثة مطالب ،المطب الاول المردودية المالية و التجارية ،أما المطلب الثاني المردودية الإقتصادية،أما المطلب الثالث طرق تحسين المردودية في المؤسسة ،أما المبحث الثالث تحليل المردودية الإقتصادية للمشاريع الاستثمارية ففي المطلب الاول تحليل المردودية الاقتصادية عن طريق مؤشرات و النسب المالية ،المطب الثاني تحليل المردودية الاقتصادية عن طريق مؤشرات الأداء المالي ،اما المطلب الثالث تحليل المردودية باستخدام مؤشرات النشاط ،أما المطلب الرابع تحليل المردودية الاقتصادية بإستخدام مؤشرات النتيجة.

أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد كان فيه فصل واحد تم فيه إسقاط ما جاء في الجزء النظري على دراسة حالة لمؤسسة صيدال" وحدة الإنتاج"و جاء التقسييم فيه إلى ثلاثة مباحث المبحث الاول التقديم حول المؤسسة ،أما المطلب الاول لمحة تاريخية عن مؤسسة صيدال وهيكلها التنظيمي ،أما المطلب الثاني تعريف وحدة الإنتاج لصيدال (المدية)،أما المطلب الثالث الأهداف الاستراتيجية للوحدة،أما المبحث الثاني عرض القوائم المالية لوحدة الإتاج خلال السنوات 2019_2020_2021، أما المطلب الثاني تحليل القوائم المالية لوحدة الإنتاج خلال السنوات 2019_2020_2021،أما المطلب الثالث تققيم المشاريع الاستثمارية في المؤسسة.

أما المبحث الثالث تحليل نسب المردودية الاقتصادية ،ففي المطلب الاول مردودية النشاط،أما المطلب الثاني المردودية الاقتصادية،أما المطلب الثالث المردودية المالية.

الفصل الأول:

إطار مفاهيمي حول موازنة الاستثمار

تمهيد

يعتبر الاستثمار من بين العناصر الرئيسية المحركة لوتيرة التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات الدخول ومصادرها، ولهذا نجد الكثير من المتعاملين اقتصاديا يحبذون الاحتفاظ بقدر من الموارد المالية واستثمارها في مختلف أوجه النشاط الاستثماري المتاح، بهدف تحقيق عائد يسمح لهم بتعظيم الاستفادة من هذه الموارد.

وباعتبار أن المؤسسات الاقتصادية أنها الركيزة الأساسية لبناء الاقتصاد والمجتمع فان تخصيصها بقدر كافي من الموارد وانفاقها على مختلف أجه الاستثمارات يعتبر ضرورة لتحقيق النمو والتوسع في الثروة، ومن ثم تحقيق هدف الاستمرارية.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار

تسعى المجتمعات المعاصرة إلى وجود سلطة تهتم برعاية احتياجات ومتطلبات قطاعات اقتصادية بما فيها ضرورة تفعيل دور الاستثمار في التنمية الاقتصادية وذلك بانتهاج وتبني سياسات طموحة في مجال الاستثمار التي تعمل على المزيد من الحوافز، ومن خلال هذا المبحثنسعى إلى تقديم تعريف ومفاهيم مختلفة للاستثمارات طبقا لعدة مفكرين اقتصاديين إضافتا إلى أهمية وأنواع الاستثمار ومعايير اختيار المشاريع الاستثمارية.

المطلب الأول: تعريف وأهمية الاستثمار

يعتبر الاستثمار عاملا أساسيا وضروريا في تحقيق النمو الاقتصادي وتسريع وتيرة التنمية الاقتصادية،لهذا نجد اتجاه العديد من المؤسسات والفاعلين نحو تحقيق عمليات الاستثمار من أجل تحقيق أقصى مستويات تطلعاتهم وتوسيع القاعدة الاستثمارية، يتطلب دراسة تفصيلية وشاملة لهاته العملية الاستثمارية.

أولا: تعريف الاستثمار

يعتبر الاستثمار من المصطلحات الشائعة الاستعمال فتعريفها أخذ من طرف الاقتصاديين الماليين في نهاية القرن 19 وبداية القرن 20 حيث أنشأ من خلالها عدة تعاريف منها:[1]

- حسب **بياردرنيPierrederna**: الاستثمار هو عبارة عن تلك المصاريف التي من خلالها نحصل على أرباح.
- حسب **بيارماسPierre masse**: الاستثمار يشير في نفس الوقت إلى عملية في حد ذاتها ونتيجة لهذه العملية، فان الاستثمار هو ذلك الأموال التي تقبل المؤسسة دفعها حالي مقابل أرباح مستقبلية محصل عنها من هذه الأموال.

[1] افلان منى، بولرباح نسرين، **دور موازنة الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرةمقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2020، ص9.

❖ حسب **كينز**: الاستثمار هو ارتفاع التجهيزات في رأس المال الثابت أو التداول فالاستثمار يقوم على التضحية باتباع الرغبة الاستهلاكية حاضرة وذلك أملا في الحصول على اشباع أكبر في المستقبل ويمكن القول أنه ممتلكات مدخولة أو غير منقولة ملموسة أو غير ملموسة أو منتجة لغرض البيع أو التحويل حيث تستمدها المؤسسة في استعمالاتها طوال فترة وجودها كأدوات انتاج.

❖ **تعريف الاستثمار من المنظور الاقتصادي:**

ومن المنظور الاقتصادي "يعتبر الاستثمارإنفاقا يوجه الى زيادة أو الإبقاء على رصيد رأس المال ويتكون من جميع السلع والخدمات التي تستخدم في خطوات الإنتاج من أجل انتاج سلع وخدمات أخرى مستقبلا" [1]

❖ **تعريف الكلاسيكيون:**الاستثمار على أنه قيام المستمر بتوظيف أمواله في النشاط الاقتصادي، لتعود عليه بأكبر ربح ممكن سواء كان هذا الاستثمار في أصول مالية الاستثمار الغير المباشر الذي لا يضيف أية طاقة إنتاجية للاقتصاد الوطني وانما يعني انتقال الملكية من شخص لآخر [2].

❖ **يمكن تعريف الاستثمار**

لغة: مشتق من كلمة استثمر، يستثمر معناها ينمي أي يزيد، أو النماء غلبا ما يكون في الأموال كان في صورتها النقدية أو المالية او التجارية أو أي صورة أخرى في شكل عقارات أو منقولات. ويقال: استثمر المال وثمره، بتشديد الميم، أي استخدمه في الإنتاج.[3]

اصطلاحا:نجد هناك عدة تعاريف قدمها الاقتصاديون والمفكرون: لنوجز منها ما يلي:

---

[1]نمو نصر الدين، **الموازنة الاستثمارية، ودورها في ترشيد الانفاق الاستثماري**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2009،ص 2.

[2] الكفوي مصطفى عبد الله ، **مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة**،جامعة دمشق 2022

[3] بن علية لخضر ، **دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، أطروحةالدكتوراه، كليةعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2018، ص50

الاستثمار: يقوم على التضحية بإشباع رغبة استهلاك حاضرة، وذلك أملا في الحصول على اشباع رغبة في المستقبل.[1]

ثانيا: أهمية عملية الاستثمار.

تظهر أهمية الاستثمار على مستوى الفرد وكذلك على المستوى الوطني على حد سواء في أهم النقاط التالية:[2]

1-أهمية الاستثمار على مستوى الفرد:

يمكن تحديد أهمية الاستثمار على مستوى الفرد كما يلي:

- يساعد الفرد (المستثمر) في معرفة العائد المتوقع على الاستثمار.
- يساعد المستثمر في حماية ثروته من أنواع المخاطر المختلفة سواء المخاطر المنتظمة أم غير منتظمة.
- يساعد الاستثمار في زيادة العائد على رأس مال وتنميته من خلال زيادة الأرباح المحتجزة المحققة من الاستثمار.

2-أهمية الاستثمار على المستوى الوطني:

يمكن تلخيص أهمية الاستثمار عل المستوى الوطني بالنقاط التالية:

- زيادة الدخل الوطني للبلاد.
- خلق فرص عمل جديدة في لاقتصاد الوطني.
- دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- زيادة الإنتاج ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات[3]

---

[1] مطر محمد ، **إدارة الاستثمارات**، دار الورق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن،1999، ص17.

[2] حنان ناصري،**استخدام الموازنات الرأسمالية في اتخاذ القرار الاستثماري، مذكرة الاستثمار** كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2016 ص44 .

[3] عبد الستار الصباح وسعود العامري، " **الإدارة المالية**" ،الطبعة الرابعة، وائل للنشر والتوزيع، الأردن،2006، ص14.

وقد أولت الدول المتقدمة اهتماما كبيرا للاستثمار من خلال قيامها بإصدار القوانين والتشريعات المشجعة للاستثمار واللازمة لانتقال رؤوس الأموال.

اما في الدول النامية فلم يعط الضوع الاهتمام الكافي على الرغم من ندرة رأس المال في هذه الدول، وتعود هذه الندرة في رأس المال الى الأسباب التالية:

- انخفاض معدلات الدخل الوطني.
- ارتفاع معدلات الاستهلاك.
- ارتفاع معدلات النمو السكاني.
- عدم توافر البيئة والمناخ الملائم للاستثمار.
- الاستخدام غير الرشيد لرأس المال المتاح.[1]

المطلب الثاني: أنواع المشاريع الاستثمارية

تختلف المشاريع الاستثمارية حسب مدة التوظيف وكذا الموارد والإمكانيات المتاحة والمنفقة على المشروع مع المقدار أو العائد المتوقع تحقيقه من هذا المشروع الاستثماري.

ويمكن تقسيم المشروعات الاستثمارية الى أنواع مختلفة وفقا لعدد من المعايير، أهمها:[2]

1. مشاريع استثمارية على أساس قابلية القياس:

يمكن التفرقة بين نوعين من المشاريع وفقا لهذا المعيار وهما:

- **مشاريع قابلة للقياس:** وهي تلك المشاريع التي تنتج منتجات " سلع أو خدمات" و تولد منافع قابلة للتقييم النقدي كالمشاريع الصناعية والزراعية.
- **مشاريع غير قابلة للقياس:** هي تلك المشاريع التي يصعب تحديد قيمة منتجاتها بدقة في صورة نقدية بل يتطلب ذلك أبحاث إضافية، كمشاريع التعليم والصحة والمرافق الاجتماعية المختلفة.

---

[1] سيد سالم عرفة، **دراسة جدوى المشروعات**، الطبعة الأولى– دار الراية للنشر، عمان، الأردن،2011، ص20

[2] تطاوي علي، يوسفي مبروك، موساوي عبد القادر، **تقييم فعالية ربحية اللمشروع الاستثماري بمعيار VAN**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم الاقتصادية، جامعة دراية– أدرار– الجزائر، 2015، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص مالية وبنوك، ص15.

2. مشاريع استثمارية عل أساس العلاقة التبادلية:

وهنا يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من المشاريع:

- **مشاريع مانعة بالتبادل:** هي المشاريع البديلة التي تتنافس على قدر محدد من الموارد بحيث يمنع اختيار أحدها اختيار الآخر.
- **مشاريع مستقلة:** هي المشاريع التي لا يمنع إقامة أحدها إقامة الآخر كما لايتطلب إقامة أحدها إقامة الآخر، ولا يوجد بين هذه المشاريع ارتباط من الناحية الفنية.
- **مشاريع متكاملة:** هي المشاريع التي يستلزم القيام بإحداها القيام بالآخر.

3. مشاريع استثمارية على أساس البعد الاجتماعي:

حسب هذا المعيار يمكن التمييز بين نوعين من المشاريع:

- **مشروعات الإنتاج المباشر:** هي التي تنتج سلعا وخدمات يمكن بيعها مباشرة للجمهور على أساس فردي، ولا يكون البعد الاجتماعي فيها ظاهرا، ويمكن استبعاد الأفراد الذين لايدفعون مقابلا لها.
- **مشروعات البنية الأساسية: هي** التي تقدم خدمات للجمهور ولها بعد اجتماعي يجعل الحكومة مسؤولة عن توفيرها بأسعار معقولة مثل: الطرق، المطارات، القطاع الصحي والتعليم.

4. مشاريع استثمارية على أساس نوع الملكية:

طبقا لهذا المعيار فانه يمكن التمييز بين نوعين من المشاريع:

- **مشاريع خاصة:** هي التي يمتلكها الأفراد والأشخاص سواء كانوا طبيعيين أو اعتباريين(المؤسسات والشركات الخاصة)، حيث تقوم هذه المشاريع بإنتاج سلع وخدمات يمكن بيعها

مباشرة للجمهور مثلا: " الصناعات الغذائية، السيارات، انتاج الملابس"

- **مشاريع عامة:** هي تلك المشاريع التي تمتلكها الحكومة ككل أو الجزء الأكبر من رأسمالها، وتقدم خدمات اجتماعية مثلا: مشاريع الطرق والجسور والمطارات، مشاريع المياه والكهرباء.

5. مشاريع استثمارية على أساس نوع المنتج:

وفي هذه الحال قد يكون المشروع الاستثماري جديدا، أو استكمال لمشروع قائم، أو توسعا في مشروع قائم أو القيام بعمليات إحلال وتجديد للأصول التابعة

6. مشاريع استثمارية على أساس نوع المنتج:

طبقا لهذا المعيار يتم تصنيف ذلك الى مشاريع تقوم بإنتاج سلع مادية وملموسة ولها مواصفات معينة، وتحقق اشباعا معينا لمن يستهلكها مثل: الأغذية، ومشاريع تقدم سلع غير ملموسة (الخدمة) وتحقق اشباعا لمتلقيها او المستفيد منها مثلا: التعليم، المستشفيات، البنوك.

7. مشاريع استثمارية على أساس النشاط:

وفي ضوء هذا المعيار يتم تصنيف المشاريع الاستثمارية الى:

- **مشاريع صناعية:** والمتمثلة في الصناعات الاستراتيجية مثل صناعة استخراج البترول والفحم والذهب والمعادن الأخرى أو الصناعات التحويلية مثل الصناعات الغذائية والغزل والنسيج ...الخ [1]
- **مشاريع تجارية:** وهي التي تقوم أساسا بعمليات الشراء بغرض البيع وتحقيق الربح مثل الاستيراد والتصدير، التجارة بالجملة والتجزئة.
- **مشاريع زراعية:** وهي المشاريع الخاصة بالزراعة مثل استصلاح الأراضي، الإنتاج الحيواني.

[1] بن عميروش مديحة ، **اختيار وتقييم المشاريع الاستثمارية، منهجيةالتحليل المتعدد المعايير**، مذكرة الماجيستير، كلية علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، سنة 2014، ص19.

- **مشاريع الخدمات:** وهي التي تقدم خدمات للأفراد بهدف تحقيق الربح.

8. مشاريع استثمارية عل أساس الحجم:[1]

يمكن تصنيفها الى نوعين:

- **مشاريع ذات الحجم الصغير:** هي مشاريع ذات ميزانية ضئيلة وحجم الموارد المستعملة صغير مثلا بناء محل صغير...الخ
- **مشاريع ذات الحجم الكبير:** وهي مشاريع ذات ميزانية كبيرة وحجم الموارد المستعملة ضخم مثلا بناء الجامعات، صناعة السفن...الخ

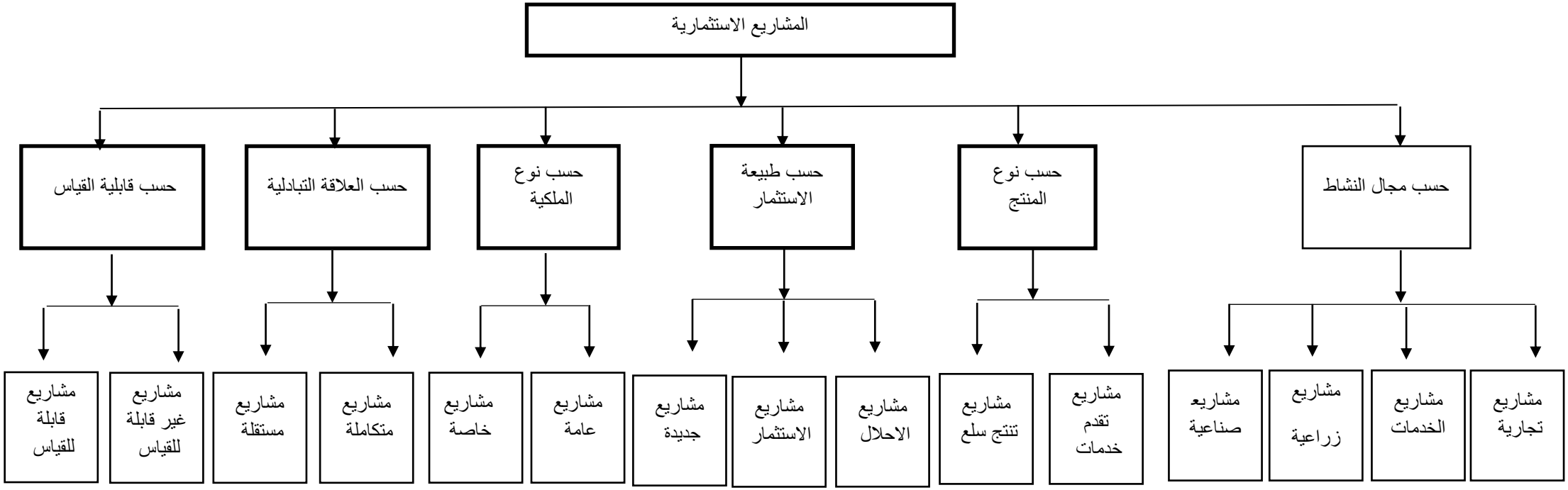
9. مشاريع استثمارية حسب نطاق النشاط الذي يتم فيه القيام بنشاط المشروع:

يتم تقسيم المشروعات الى مشروعات محلية ومشروعات دولية تتعدى حدود الدولة التي نشأت بها.

10. مشاريع استثمارية على أساس زمني: المشروعات المستمرة والمشروعات المؤقتة

[1] Djuatio ;E,management de projet trchnique d evaluation : analyse choix et planification, harmattuminnoval, paris, France,2004.

الشكل (1_1): أنواع المشاريع الاستثمارية



المصدر: من اعداد الطالبة

المطلب الثالث: أهداف المشاريع الاستثمارية

يعتبر تحديد أهداف المشروع، نقطة الانطلاق الحقيقية، وتفرض النظرية الاقتصادية للمشروع أي تحقيق أقصى ربح والهدف الرئيسي للمشروع هو تحقيق المكاسب الربح والاستمرارية لها، وللمشاريع الاستثمارية أهداف يمكن تقسيمها الى أهداف المشاريع الاستثمارية العامة وأهداف المشاريع الخاصة[1].

أولا: أهداف المشاريع الاستثمارية الخاصة:

تشير النظرية الاقتصادية الى أن الهدف من انشاء المشاريع الخاصة هو تحقيق أقصى ربح ممكن والمقصود بالربح هو صافي الربح، وهو الناتج عن المقابلة بين الإيرادات والتكاليف الخاصة بالمشاريع، هذا وقد يخطط للربح وتعظيمه من أجل القصير والطويل فهناك أهداف أخرى تسعى اليها المشروعات مثل: تعظيم الإيرادات والاحتفاظ بسلعة جيدة وتحصيل مركز تنافس في السوق، وتحقيق أكبر قدر من المبيعات وتعظيم الصادرات، والاستمرار والبقاء والنمو، وقد تسعى هذه المشاريع الى تحقيق أهداف اجتماعية اتجاه الاقتصاد القومي الذي يعتمل فيه، والمجتمع الذي تتعامل معه وكسب رضى العاملين.

- زيادة الإنتاج السلعي والخدمي الممكن تسويقه بفعالية وزيادة الدخل الوطني[2]
- تحقيق أقصى شهرة في الأسواق وذلك عن طريق زيادة كمية المبيعات، حتى ولو أدى ذلك الى عدم توزيع الأرباح عالية على المساهمين.
- تطوير أساليب الإنتاج المحلية وتحديد التكنولوجيا
- تعظيم حجم المبيعات من أجل تحقيق السمعة الشخصية في الأسواق المختلفة
- الانفاق الاستثماري هو تأمين نشاط المشروع وحمايته من خطر التوقف عن الإنتاج

[1] الحاج قويدر فاطمة ، **التمويل كأداة لاستمرارية المشاريع الاستثمارية**، مذكرة الماستر، كلية مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، سنة 2012، ص14

[2] ايدير خديجة ، سوسي هاجر ، **واقع تطبيق تقييم المشاريع الاستثمارية في المؤسسات المالية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، مالية وبنوك، جامعة أدرار– سنة 2017 ص10.

ثانيا: أهداف المشاريع الاستثمارية العامة

يكون الهدف المسطر في هذه المشاريع هو تحقيق الأهداف العامة للاقتصاد القومي، والمصلحة العامة للمجتمع، وتعظيم المنفعة العامة وهناك أهداف أخرى لتلك المشاريع منها: تحقيق الربح وذلك لضمان الاستمرار والبقاء والنمو، ولما ينتج عن هذه المشاريع من مصاريف ونفقات في معظم نشاطاتها، هذا بالإضافة الى مجمعة من الأهداف الاقتصادية والمالية والاجتماعية.

وأيضا يهتم بأهداف تنموية واجتماعية تتمثل في توفير السلع والخدمات بأسعار مناسبة[1] توفير فرص عمل وتوفير النقد الأجنبي أو المساهمة في تحقيق التنمية الصناعية الا أن ذلك لا يعني ان المشروع العام لا يهتم بالربح.

قد يكون الغرض من انشاء الدولة للمشروعات إنتاجية الحصول على موارد مالية لتمويل نفقاتها بدلا من التجائها لفرض ضرائب جديدة، فصناعة السجائر مثلا من المشروعات العامة من هذا النوع التي تنتج الخدمات الأساسية والبنية التحتية مثل (النقل،المواصلات،الطرق، الكهرباء) [2]

وباعتبار أن المشروع الاستثماري يحتاج الى موارد بشرية لانجازه وتشغليه، فعلى المؤسسة اذا تحديد احتياجات المشروع وتوفير الإمكانيات المتاحة والمنفقة على المشروع وبالطريقة التي تتلاءم مع طبيعة المشروع وتسهم في تحقيق أقصى استفادة منها.

[1] القريشي مدحت، **دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات صناعية**، دار وائل للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى، 2009، ص17.

[2] ايدر خديجة ، سوسي هاجر ، **واقع تقييم المشاريع الاستثمارية في المؤسسات المالية**، مذكرة الماستر كلية العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و وبنوك، جامعة أدرار سنة 2016، ص11.

المبحث الثاني: مدخل الى الموازنات التقديرية.

تعتبر الموازنة التقديرية من بين الأساليب الكمية في التسيير والتي تعتبر كأداة فعالة للتسيير والرقابة وكترجمة للقرارات المستقبلية تأخذ حصتها من المدخل الكمي الذي يعتبر مدخلا حديثا من مداخل إدارة الاعمال، هذا وتعتبر الموازنة التقديرية كنظام شامل يخص كل أوجه نشاط المؤسسة اذ تساعد الموازنة التقديرية المسؤولين في مؤسسة خاصة على المفاضلة بين القرارات المتعقلة بالتمويل والاستثمار، وبالتالي فهي تساهم وبشكل فعال في عملية صنع القرار.

وتعتبر الموازنة التقديرية أيضا من أقدم الأساليب المستخدمة في الرقابة والتنبؤ بالمستقبل اذ أن أول من استعمل الموازنة التقديرية هو سيدنا يوسف عليه السلام، بحيث قام بإعداد ما يشبه موازنة القمح المتوقع انتاجه في مصر خلال سبع سنوات المتصلة كما حدد حجم الانفاق وخطط الاستهلاك خلال هذه الفترة.[1]

المطلب الأول: تعريف الموازنة التقديرية.

يرجع أصل كلمة موازنة Budget الى الكلمة الفرنسية Bougettes والتي تعني حقيبة ففي المراحل الأولى لاستخدام الموازنة التقديرية في الحكومة كانت تقدم في شكل كشوف داخل حقيبة جلدية[2]

وقد تعدت التعاريف الخاصة بالموازنة التقديرية حسب تعدد الرؤى ونظرة مختلف الاخصائيين لها، ولكن تتفق مختلف التعاريف في مضمونها من حيث أنها أداة للتخطيط والتنسيق والرقابة لجل أوجه نشاط المؤسسةوفيما يلي بعض التعريفات الخاصة بالموازنة التقديرية:

[1] شناف فريد ،**مدخل الى الموازنة التقديرية للإنتاج**، دار المحمدية، الجزائر،2002،ص 8

- يعرفها معهد التكلفة والمحاسبين الإداريين بإنجلترا بأنها خطة كمية ورقمية يتم تحضريها والموافقة عليها قبل فترة محددة وهي تبين عادة إيرادات المنتظر تحقيقها والنفقات المنتظر تحملها خلال هذه الفترة وكذا الأموال التي تستعمل لتحقيق هدف معين[1]
- عرفها Garrisonet et noreen1997: بانها خطة المستقبل، يعبر عنها بصورة مالية وتعتبر الموازنة شاملة ملخص لكل المجالات الواردة بخطة المنشأة وأدافها المستقبلية[2]
- تعرف بانها وسيلة من وسائل التخطيط والرقابة والتنسيق بين مختلف نشاطات المؤسسة، ويعتبرها البعض بمثابة برنامج زمني يتم بموجبه تحديد مختلف النشاطات المستقبلية وذلك باعتماد على مؤشرات معينة يتم استخلاص من الأرقام والسنوات التي يتم تحقيقها في السابق وتعتمد كأساس لبناء الأرقام المستقبلية، كما أنها تقدير قيمي لكل العناصر المرفقة لبرنامج محدد.[3]

على ضوء هذه التعاريف يمكن أن نعرف الموازنة التقديرية أداة تخطيط والتنسيق والرقابة، وتعتبر خطة كمية ورقمية يتم تحضيرها والموافقة عليها قبل فترة محددة وذلك من أجل الوصول الى الهدف المنشود.

المطلب الثاني: أنواع الموازنات التقديرية.

تمهيد: الموازنة التقديرية هي التغيير المالي للقرارات التي يتخذها المسؤولون في المؤسسة وتوجد في المؤسسة عدة أنواع مختلفة من الموازنات، فقد أحصي أحد الكتاب الأمريكيين

[1]فركوس محمد،**الموازنات التقديرية " أداة فعالة للرقابة"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1995، الطبعة الأولى، ص4

[2]قريش محمد الصغير، رفاع شريفة، **دروس في مراقبة التسيير**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،السنة الجامعية 2014، 2015

[3]فركوس محمد، **الموازنات التقديرية أداة فعالة للتسيير**، ديوان المطبوعات الجزائرية 1995، ص4

عدة أنواع مختلفة للموازنة التقديرية، ويعتقد بأنها ضرورية في كل مؤسسة أي نوع كانت هذه المؤسسة، فسوف نتطرق هنا الى أنواع الموازنات التقديرية التي يمكن تقسيمها الى النحو التالي:

ويمكن أن نحدد أنواع الموازنات التقديرية وفقا للمعايير التالية:

1. **من حيث الفترة الزمنية التي تغطيها:** وتتمثل في:[1]

1-1 ميزانية قصيرة الأجل: تغطي هذه الميزانية فترة محاسبية واحدة وتستخدم كأداة للتخطيط والرقابة

1-2 ميزانية طويلة الأجل: تغطي فترات زمنية طويلة تتراوح مابين خمس سنوات الى عش سنوات وتستخدم كأداة لتخطيط ووسيلة للرقابة.

2. **من حيث النشاط الاقتصادي:** وتنصب على جميع أوجه النشاط في المؤسسة وتقسم الى:[2]

2-1 الموازنة التشغيلية: وهي التي تغطي الاعمال العادية للمنشأة، حيث تختص بتخطيط الأنشطة الإنتاجية بكل جوانبها من حيث الموارد الناتجة والاستخدامات اللازمة لها والرقابة على هذه الأنشطة بما يكفل استغلالها وأدائها.

2-2 الموازنة الرأسمالية: وهي التي تختص بتخطيط الانفاق الاستثماري للوحدة الاقتصادية او الانفاق الاستثماري المرغم القيام به، حيث تختص الموازنة الاستثمارية برسم سياسة الوحدة الاستثمارية في كل من المدى القصير والطويل، ووضع برنامج الاستثمار وتخطيط وكيفية تمويله والرقابة على تنفيذه طبقا للخطة الموضوعة

---

[1] بن ربالة جهيدة، **الميزانية التقديرية كأداة لتخطيط ومراقبة المبيعات**، مذكرة الماستر، كلية العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة-2015-ص 14

[2] محمد عبد الله محمود أبو رحمة، **مدى توفر مقومات نظام الموازنات على أساس الأنشطة**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، كلية التجارة، غزة، 2008، ص 22

3. من حيث المعاملات التي تغطيها:وتقسم الى معاملات متعلق بالسلع والخدمات والأخرى متعلقة بالحقوق والالتزامات المالية، وأخرى نقدية ومنها نميز ثلاثة موازنات:[1]

3-1 موازنة عينية: توضح البرنامج الإنتاجي للوحدة الاقتصادية مرتبطا بالطاقة الإنتاجية، ومشتملا على المستلزمات السلعية والخدمية والاحتياجات من القوى العاملة ويعبر عن ذلك في شكل وحدات عينية.

3-2- موازنة مالية: تمثل ترجمة مالية للموازنة العينية بالضرب في الأسعار، كما توضح الخطة التمويلية للوحدة

3-3- موازنة نقدية: تشمل على المقبوضات والمدفوعات النقدية للوحدة الاقتصادية وما يرتبط بها من فائض أو عجز نقدي.

4. من حيث مستويات النشاط: وتتمثل في:[2]

4-1الميزانية الثابتة: تعد هذه الميزانية لمستوى واحد من مستويات النشاط بحيث تعرف: على أنها الميزانية التي يتم اعدادها انطلاقا من مستوى نشاط ثابت محدد وبالتالي يتم المقارنة بين الأرقام الفعلية والأرقام المقدرة في تلك الميزانية

4-2 الميزانية المرنة: تعد الميزانية المرنة لعدة مستويات من النشاط يتم تحديدها طبقا لمدى التقلبات المتوقع حدوثها خلال فترة الميزانية ويستلزم التمييز بين العناصر الثابتة والعناصر المتغيرة.

بحيث تعرف على أنها: الميزانية التي يتم اعدادها لأكثر من مستوى واحد متوقع من النشاط، وعلى أساس أن تتغير الإيرادات والمصاريف المتوقعة، بشكل يعكس التقلبات التي يمكن أن تطرأ على مستوى النشاط المحقق.

5. من حيث الوحدة المحاسبية التي يتم اعدا الوازنة على أساسها:[1]

---

[1]القرا صالح محمد ،**مدخل الموازنة**، مدونة العلوم المالية والإدارية، 2008.

[2]بن ريالة جهيدة، **مرجع سابق** ، مذكرة الماستر ص 14

5-1 موازنات البرامج: وفي هذا النوع من الموازنات يتم تقسيم أنشطة المنشأة الى برامج محددة يهدف كل منها الى تحقيق هدف معين او التوصل الى نتيجة معينة.

5-2 موازنات المسؤوليات: ويقوم هذا النوع على مبدأ محاسبة المسؤولية أو المسائلة المحاسبية، حيث يتم رسم المخطط على أساس مراكز مسؤولية التنفيذ أو تحيقي الأهداف

5-3 موازنات المنتجات: وتقوم موازنة المنتجات على اعتبار كل منتج وحدة محاسبية مستقلة لأغراض الموازنة، وتتضمن موازنة المنتج برنامج الإنتاج والتشغيل الخاص به وبرنامج المبيعات والمخزون المتعلق به وتخطيط عناصر التكاليف والمستلزمات اللزمة وتقدير الإيرادات المتوقع الحصول عليها.

5-4 الموازنات الشاملة: وتقوم الموازنات الشاملة على اعتبار أن المنشأة بكل أنشطتها المختلفة وببرامجها المتعددة وبأقسامها المتنوعة وبمراكز مسؤولياته الكثيرة بمثابة الحدة المحاسبية لأغراض اعداد الموازنة.[2]

[1] محمد سامي راضي، **المدخل الحديث في اعداد واستخدام الموازنات**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2006، ص38

[2] محمد سامي راضي، **نفس المرجع السابق**، ص 38.

المبحث الثالث: عموميات حول الموازنة الاستثمارية

تعد الموازنة الاستثمارية أداة تحليلية تساعد في عملية التخطيط الطويل الأجل الخاص اختيار المشاريع الاستثمارية وتخصيص رأس المال المحدود بينها بحيث أن النفقات المتعلقة بهذه المشاريع تؤثر على المركز المالي للمؤسسة لفترة طويلة، فالموازنة الاستثمارية تستوجب القيام بعدة عمليات لمعرفة المبالغ التي يتوجب في الأصول الثابتة.

المطلب الأول: ماهية الموازنة الاستثمارية

إن الموازنة الاستثمارية أهمية كبيرة وهي الأكثر استعمالا في الموازنات التقديرية حيث لجأنا إلى عدة تعاريف وأهميتها:

الفرع الأول: تعريف الموازنة الاستثمارية

تعرف الموازنة الاستثمارية على أنها تقدير المصروفات الرأسمالية لفترة طويلة الأجل بقصد تحديد الأصول الثابتة أو تحسين الإنتاج وتخفيض التكاليف واقتصاد في الزمن وهذا ما تسعى إليه المنشأة[1]

{... إن الموازنة الاستثمارية ماهية إلا خطة كمية ومالية لأنشطة الاستثمارية في الفترة القادمة وهي بهذا الشكل تعتبر برنامج تخطيطي ورقابي لإدارة المالية ...}[2]

كما عرفت عل أنها تحديد لما يجب إنفاقه من نفقات استثمارية، تتمثل في ارتباطات أو تعهدات طويلة الأجل بمبالغ هامة وكبيرة من الموارد التي تتم في إطار السياسة الإستراتيجية طويلة الأجل.[3]

---

[1] سيد علوة ،**الإدارة المالية الحديثة ودراسات الجدوى الاقتصادية**، مركز القرار الاستشارات، دار اللامع للطباعة، الطبعة الأولى، 2003، مصر، ص 74

[2] حمزة الزبيدي الادراة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق، الأردن، 2004، ص 571

[3] الرواي حكمت أحمد ، **البعد المحاسبي لجدوى تقييم المشروعات**،الأكادمية للستر،الأردن، 2000، ص 43

فمن خلال التعريف يتضح أن الموازنة الاستثمارية تتضمن مجموعة من التعابير الكمية والمالية لبرنامج معين تسعى المؤسسة إلى تنفيذه مرتبط بالأنشطة والمشاريع الاستثمارية، وهي أيضا تقدير المصروفات الرأسمالية طويلة الأجل بقصد تحديد الأصول الثابتة.

المطلب الثاني: مراحل إعداد موازنة الاستثمار

_مرحلة تعيين لجن الموازنة التقديرية: تتولى شؤون الموازنة التقديرية لجنة مكونة من أعضاء اللذين يشتركون لإعداد الموازنة التقديرية، وقد تضع خطوات عريضة لإعدادها ومتابعة تنفيذها كما يجب أن تبدأ هذه اللجان عملها قبل بدأ فترة الموازنة لتتمكن من وضع الموازنة الفرعية والموازنة الشاملة للمشروع في صورتها النهائية وتقديمها للمجلس الأعلى والمصادقة عليها. [1]

_مرحلة تحديد فترة الموازنة التقديرية: تكون مدة أغلب الموازنات عام واحد غير أن بعض المؤسسات تقوم بإعداد موازنة تقديرية لربع سنة وفي نهاية الفترة يتم استبعاد الأرقام المتعلقة بتلك الفترة وقد تعدل أرقام لفترات الثلاثة إذا دعا الأمر ، خلال العام يتم تجزئة الموازنة التقديرية على أساس شهري لتكون أداة للمقارنة الفعلية للتقديرات الواردة في الموازنة، هناك عدة عوامل تأثر في قصر أو طول الموازنة كالفترة الإنتاجية في السوق.[2]

_مرحلة إعداد الجداول الزمنية:تعتبر المرحلة الأخيرة يم فيها تحديد الترتيب الذي يجب مراعاته لإعداد الموازنة والوقت اللازم لإعداده، تكمن أهمية هذه الجداول في تبيان التقديرات الخاصة بالكميات وأسعار الوحدات لتقييم الأداء ومعرفة سبب الانحراف الناشئ وتصحيح اللازم.

المطلب الثالث: علاقة موازنة الاستثمار بالموازنات الأخرى

كون أن الإضافات الرأسمالية تحتاج غالبا إلى مبالغ كبيرة من الأموال النقدية، فان الفوارق التي تتعلق بمالها أثر على سلامة المركز المالي للمشروع، فهي تعتبر مصدر

[1] الضيف خيرة ، **الموازنات التقديرية**، دار الجمعية المصرية للنشر والتوزيع، مصر، 1996، ص 20

[2] صالح خالص، **تقنيات تسيير ميزانيات المؤسسة الاقتصادية المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون.

أساسي لتوفير المعلومات اللازمة لإعداد موازنة المصاريف غير المباشرة من خلال إمدادها بقيمة الاستهلاكيات السنوية للأصول الثابتة وكذلك المصاريف المالية المترتبة على المشروعات الاستثمارية[1].

تمثل الاستراتيجية الطويلة الأجل الأساس الذي يتم من خلاله عداد الموازنة، حيث تمثل هذه الموازنة ترجمة لعملية توفير الاحتياجات الطويلة الأجل من المشاريع الاستثمارية لتنفيذ هذه الاستراتيجية، ومن هنا يتضح أن هذه الموازنة لابد أن تعطي عدد السنوات اللازمة لتنفيذ المشاريع وإتمامها.

وخلال كل تلك السنوات تتطلب المشاريع توفير احتياجاتها بشكل مستمر، وعليه وفي إطار تكامل الموازنات وضرورة اشتمالها على مختلف الأنشطة التي تزاولها المؤسسة فلا بد من إدراج النفقات الخاصة بتوفير كل تلك الاحتياجات ضمن الموازنة التي تتلاءم مع طبيعتها، ومن هذا المنطلق يتضح أن الموازنة الاستثمارية تقدم بيانات أساسية لإعداد كل من:

_ موازنة المصاريف الغير المباشرة من خلال قيمة الاهتلاكات السنوية الأصول الثابتة ومختلف النفقات المالية المترتبة على المشاريع الاستثمارية.

_ الموازنة النقدية من خلال حركة المدفوعات المقدرة لموردي المشاريع الاستثمارية بالإضافة إلى قيمة القروض الخاصة بتا ومراحل سدادها وحركة البنود الناتجة عن هذه القروض.

_ موازنة المركز المالي من خلال الأصول الثابتة المرتبطة بالمشاريع الاستثمارية ومخصصات الاهتلاك الخاصة بها.[2]

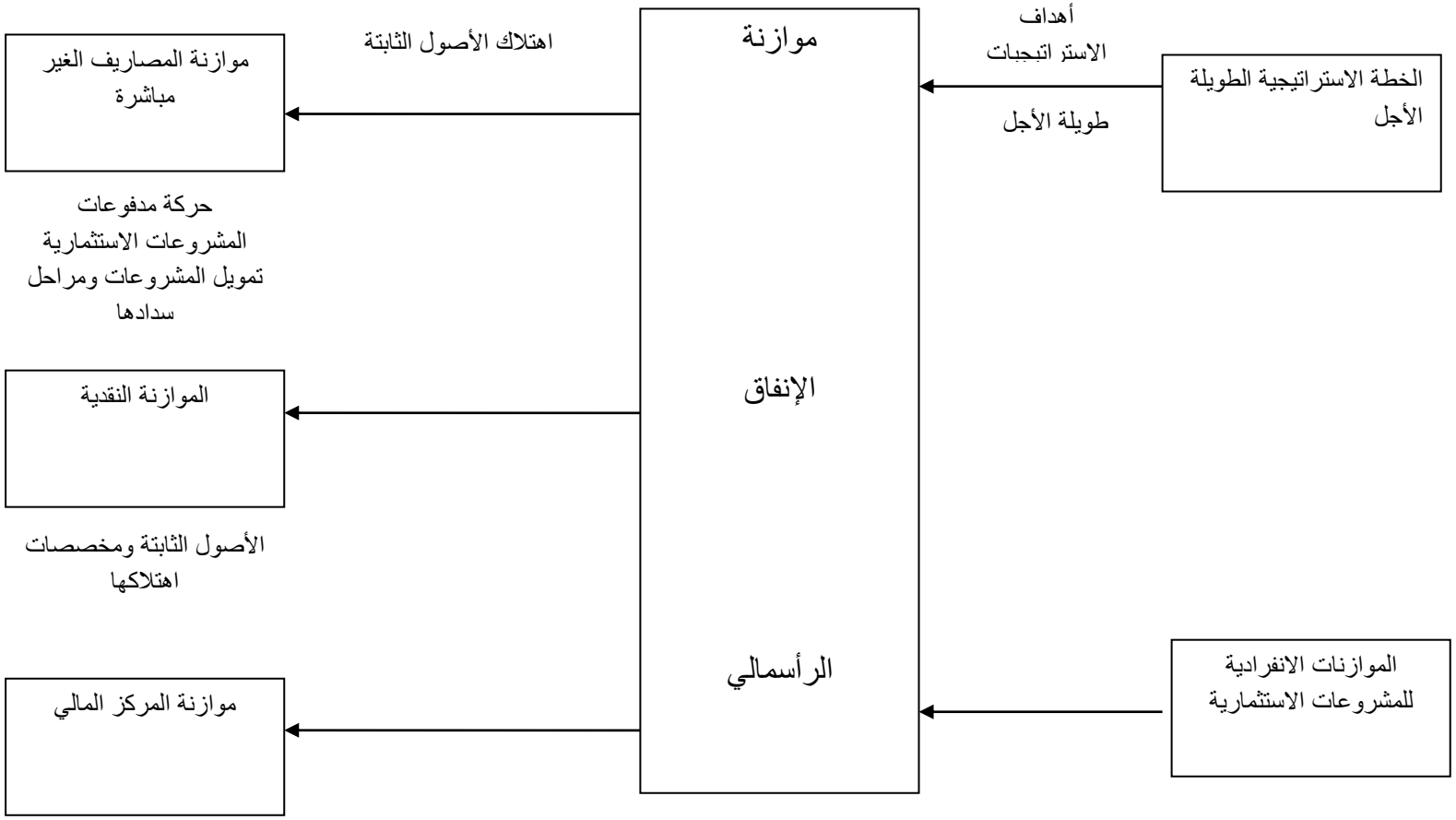
والشكل التالي يوضح العلاقة الاستثمارية بالموازنة الأخرى:

---

[1] ضيف خيرة ، **ميزانيات التقديرية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت لبنان

[2] نمري نصر الدين، **الموازنة الاستثمارية ودورها في ترشيد الانفاق الاستثماري**، مالية المؤسسة، كلية جامعة أمحمد بوعزة بومرداس ص 41مذكرة ماجستير في علوم التسيير.

الشكل رقم (1_2): علاقة الموازنات الاستثمارية بالموازنات الأخرى



المصدر:نفس المرجع السابق، ص42 نصر الدين نمري، الموازنة الاستثمارية ودورها في تلاشيد الانفاق الاستثماري، دراسة حالة، مشروع كهربة السكك الحديدية لصلاحية الجزائر العاصمة، مذكرة الماجيستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أحمد بوقرة، بوقرة، 2008، ص63.

فمن خلال الشكل نلاحظ أن الموازنة الاستثمارية تنطلق من الخطة الاستراتيجية الطويلة الأجل للمؤسسة التي تحدد أهداف سياستها الاستثمارية ومن ثم المشروع،حيث تمثل موازنة الإنفاق الرأسمالي (الاستثماري) محصلة لجميع الموازنات المخصصة لكل مشروع تسعى المؤسسة إلى تنفيذه على حدى أو ما يعرف بالموازنة الاستثمارية الانفرادية، وتقدم معلومات تخص المدفوعات والمقبوضات النقدية المرتبطة بالمشاريع، قيمة الأصول الثابتة ومخصصات اهتلاكها، لإعداد كل من الموازنة النقدية وموازنة المصاريف الغير مباشرة وموازنة المركز المالي على التوالي وهذا لتناسب طبيعة تلك العناصر مع وظائف الموازنة المذكورة.

المشروع الاستثماري يمثل مجموعة متكاملة ومتتالية من النشاطات والعمليات ذات الطابع الاستثماري، يستهلك موارد محدودة لإنتاج السلع والخدمات بهدف الحصول على عوائد مالية وغير مالية خلال فترة زمنية معينة.

القرار الاستثماري هو من أهم أصعب وأخطر القرارات الاقتصادية وأكثر من هذا وهذا يؤثر في باقي القرارات الأخرى.

إن المشاريع الاستثمارية نظرا لحجم النفقات التي تتطلبها وطبيعة الآثار المترتبة عليها وما يصاحبها من مخاطر تفرض على المؤسسة إجراء دراسة مبنية على أسس ومبادئ علمية سليمة وشاملة لمختلف جوانبها لإضفاء الرشادة والعقلانية في الإنفاق المخصص لهذه المشاريع.

كما يمكن استخلاص أن الموازنات التقديرية أصبحت واقعا لا يمكن تجاوزه وحتمية تتطلب الدراسة من أجل تطبيقها فهي تقدم لنا التقنيات الأكثر استعمالا في مجال تسيير الفعال للمؤسسات وذلك لما تقدمه هذه التقنية من خدمات للإدارة والمتمثلة في التخطيط، التنسيق والرقابة وعملية اتخاذ القرارات

وتعتبر الموازنة الاستثمارية أداة تضمن الإلمام بمختلف المشاريع الاستثمارية المتاحة وجوانبها وتستند على أسس وقواعد علمية تسمح بتقييم مقترحات الإنفاق عليها ودراسة جدواها، واختيار المناسب منها الذي يساهم في تحقيق ما بين هدف التعظيم والموارد المحدودة

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل استطعنا أن نلمس مدى أهمية الاستثمار على مستوى اقتصاد المؤسسة وهذا نظرا لتأثيره الشديد عليه، فالاستثمار بكونه عنصرا أساسيا في النشاط الاقتصادي فهو محور الحياة الاقتصادية على المستويين الكلي والفردي، فعلى المستوى الفردي يكون الهدف من الاستثمار هو تحصيل عوائد مستقبلية، أما على المستوى الكلي هو تحقيق مجموعة من الأهداف المسطرة مسبقا للمؤسسة.

وعلى ضوء ما سبق ذكره نستنتج أن الموازنة التقديرية لها دور مهم في المؤسسة الاقتصادية فالموازنة التقديرية تعتمد على دقة وكفاءة النظام الكلي للموازانات التقديرية ونجاحها يتوقف على اعداد ميزانية تخطيطية لتنبؤ بالمستقبل والوصول الى الهدف.

الفصل الثاني:

تحليل المردودية الاقتصادية في ظل تحسين أداء المؤسسة.

تمهيد:

لتتمكن المؤسسة من معرفة قدرتها على بلوغ أهدافها، ومدى تحقيقها بالوسائل المعقولة، فإنها بحاجة إلى قياس وتقييم نتائجها، أو بالأحرى تقييم أدائها. وإذا سلمنا بأن المؤسسة مجموعة من الوظائف فإنها حتما بحاجة إلى تقييم أداء كل وظيفة من وظائفها، ولتقيم أداء أي وظيفة من وظائف المؤسسة يواجه المسيرين إشكالية إختيار أو إنتقاء المعايير والمؤشرات فهي بطبيعة الحال كثيرة، فنجاح التقييم يعتمد أساسا على اختيار أفضل
وأحسن المعايير والمؤشرات التي تعكس الأداء المراد قياسه .يعد قياس المردودية واحد من أهم المعايير المستخدمة لقياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة ،الإقتصادية، فهي تجسيد للعلاقة بين النتائج المحققة والأهداف المسطرة والوسائل المستخدمة في ذلك، فقياسها يسمح لمتخذي القرار بمعرفة مدى كفاءة المؤسسة في إستخدام مواردها وتحقيق أهدافها

المبحث الأول: إطار نظري حول مردودية المؤسسة

إن الهدف الأساسي لأي مؤسسة مهما كانت طبيعة نشاطها تجارية أو صناعية أوخدماتية تلعب دورا هاما في المحافظة على مكانتها في السوق مما يجعلها تعمل باستمرار وأقل تكلفة وبالتالي تحقيق نسبة عالية من المردودية.

والتحدث عن المردودية موضوع هام حيث هذه الأخيرة تستطيع المؤسسة التحكم في قدرة هذه المؤسسة في السيطرة على الأمور الإنتاجية والاستغلال العقلاني وتكلفةمواردها البشرية والمالية والمادية.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية المردودية

سوف نعرض من خلال هذا المطلب كل من تعريف المردودية كذا مختلف العناصر التي تعكس أهمية تحقيقها في المؤسسة

أولا: تعريف المردودية

يمكن تعريف المردودية لغويا من فعل رد لأي فعل معناه إعادته على التمام أي بدون نقصان منه على الأقل والمعنى اللغوي لها هو الشيء الذي يمكن أن ينتج لنا مردودا أو عائد، أما أصل المردودية فهي مردود او عائد والمؤسسة يكون لها مردوداً إذا كانت نسبته الأموال المتحصل عليها أكبر نسبة الأموال المستمرة أو المستعملة.

وهناك مفاهيم عدة تتمثل في:[1]

- **تعريف ريكاردو**:هي عائد استخدام أرض فلاحية ملك للآخرين، وبعبارة أخرى هي عبارة عن الربح المتحصل عليه نتيجة استخداماالأراضي ما تقدمه الأرض نتيجة استغلالها.
- **تعريف كل من"Gymberg Forget** ": هي العلاقة الموجودة بين النتائج المتحصل عليها والوسائل التي استخدمت عليها للحصول على هذه النتائج.
- **تعريف بوخزاروكونصو**": هي قاعدة تطبق على كلى المراحل الاقتصادية وهذا يوضح الإمكانيات المالية والبشرية اللازمة والتي تعبر عنها العلاقة التالية:**المردودية =النتائج المحققة/ الإمكانيات**
- كما تعرف على أنهاالعلاقة بين النتيجة المحصلةوالإمكانيات المتاحة للمؤسسة.[2]

- يقول بيار قونصو أنه من المؤكد ومما لاجدل فيه أن المردودية هي إنتاج لفعل أو عمل اقتصادي كان قد تطلب تسخير عدد معين من العوامل.[3]

ويمكن إعطاء مفهوم للمردودية بعيدا عن تضارب آراء الاقتصاديين والماليين فالمردودية تقيس مدى تحقيق مشروع المشتريات المتعلقة بأداء الأنشطة وهيكل التكلفة كما أنها تعبر

[1] مبارك مبروكي، **أثر الرفع المالي على المردودية المالية في المؤسسة الاقتصادية** / الكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2013، ص 3

[2] بن ساسي إلياس،قريشي يوسف ، **التسيير المالي الإدارة المالية، دروس وتطبيقات** الجزء الأول دار وائل النشر، عمان الأردن 2011 ،ص14

[3] قرنوني دليلة ، نبيلة سعد، **أثر المديونية على المردودية المالية في المؤسسة** الاقتصادية الكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل 2019، ص22

عن حصيلة النتائج السياسية والقرارات التي اتخذها المشروع فيما يخص بالسيولة والوضع المالي.[1]

ثانيا: أهمية المردودية.

يعتبر تحقيق المردودية وتعظيمها هدف كل مؤسسة اقتصادية مهما كاننوعها في اقتصاد السوق إذ أنه يعبر عن سلامة المركز المالي وعن صحة الأسلوب التسيير المنتهج وزيادة على أنها هدف المؤسسة فهي وسيلة لتحقيق الاستراتيجيةالمستقبلية، وتضمن المحافظة على رأس مال المؤسسة كما أنها تساهم في تبرئة الفوائد الملتزم بها أمام المقرضين وضمان تسديد القروض، وتوفير التعويضات للرأسمال المستثمر منقبل المساهمين، وبذلك التخفيض من حدة مشكل التمويل والمخاطر المالية الخارجية وبالإضافة إلى ذلك نجد ان:[2]

- مراقبة المردودية تساعد على تصحيح الانحرافات من خلال التنبؤات المستقبلية للنتائج الاقتصادية والمالية وبذلك اتخاذ الإجراءات التي من خلالها يمكن التخفيف من حدة هذه الانحرافات.

كما يمكن حصر أهمية المردودية في هذه النقاط:[3]

1. المردودية من أجل استقلالية المؤسسة ودوامها، ويتجلى ذلك في:

- ✓ إعطاء حركة أكثر للمساهمين حتى يصبحوا في اطمئنانكبير.
- ✓ تجديدالاستثمارات القديمة دون اللجوء أوالاعتماد على القروض بنسبة كبيرة.
- ✓ تحقيق التوازن المالي (تحقيق الاستقلالية المالية لرفع رأس المال العامل للمؤسسة)

2. المردودية من أجل ضمان تطور المؤسسة وتتجلى ذلك في:

- ✓ زيادة الاستثمار وتنمية المشاريع، وبالتالي يصبح للمؤسسة برنامج مالي قوي.

---

[1] الحناوي محمد صالح ،"**أداوت التحليل والتخطيط في الإدارة**" دار النهضة العربية –ص65 –
سعيد فرحات جمعة **الأداء المالي المنظمات التحديات الراهنة** دار النشر الرياض المملكة العربية السعودية –2000 –ص 65.

[2] شيخي عائشة، **التحفيز والمردودية في المؤسسة**، مذكرة ماجستير، تخصص تسيير الموارد جامعة تلمسان 2011، ص73–74

[3] ياسر بن يونس إيهاب كريم قوادري. **أثر الهيكل المالي على مردودية المؤسسة الاقتصادية** ، مذكرة الماستر ، تخصص مالية مؤسسة ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2018–ص37–38

- ✓ التفكير في مشاريع جديدة، من أجل تطوير نشاط المؤسسة.
- ✓ تخفيض التكاليف (مصدر خارجي) وبتالي التمتع بالاستقلالية المالية.

3. هدف المؤسسة هو تحقيق الربح: وذلك باعتبار المؤسسات هي العنصر الحيوي او الهام في تنشط وتنمية اقتصاد بلد ما، لذلك جذب عليها تحقيق الأهداف المحطة المسطرة في برنامجها، من بينها تحقيق الربح وإعطاء ذلك أهمية بالغة لمواكبة التطورات الاقتصادية الحديثة في العالم، والمنافسة والتقدم الموجود.

ويمكن كذلك إدراك أهمية المردودية من خلال كونها ضرورة مالية بالنسبة للمؤسسة نفسها، من جهة أخرى، ومصدر ثقة بالنسبة للمتعاملين معها من جهة أخرى.[1]

المطلب الثاني: أهداف ومتطلبات المردودية

أولا: أهداف المردودية

تتمثل أهداف تحقيق المردودية في مايلي:[2]

- قياس كفاءة ورشد استخدام الموارد من أجل تعظيم عوائدها مع الأخذ بعين الحسبان تكلفة الفرصة البديلة.
- تلعب دوراً جوهريا في تأمين وتشغيل وتطوير المؤسسة عن طريق إنهاء الموارد المتاحة.
- تحقيق الحد الأدنى منها يمثل شرط لا بديل له لدعم وصيانة التوازن المالي للمؤسسة.
- تخصص الاموال لأفضل الاستخدامات.
- ضمان إشباع الاحتياجات الدنيا لكل القوى المنتجة في المؤسسة.
- تامين تشغيل وتطوير المؤسسة عن طريق إنهاء الموارد المتاحة.[3]

ثانيا: متطلبات المردودية.

---

[1] قرنوني دليلة ، نبيلة سعد ،**أثر المديونية على المردودية المالية في المؤسسة**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل، 2018 ص 28–31

[2] حنان بوطغان، **تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة الماجستير تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسات، 2007، ص 74

[3] غنية الجوزي، **اهميه اعتماد البورصة كوسيلة تقييم مردودية المؤسسة وتمويل تطويرها**، مذكرة ماجستير، غ م. جامعة الجزائر 3،2018، ص28.

تكمن متطلبات المردودية في المراقبة وهي عملية هامة تقوم بمعالجة الانحرافاتبسرعة في وقت زمني قصير وكذلك قياس المردودية.

أ- مراقبة المردودية:

ان مراقبة المردودية عملية جد هامة للمؤسسة حيث تتمكن من خلالها من تصحيح الانحرافات بسرعة وفي وقت قصير وهده المراقبة تستلزم إجراءات منها:

1. وضع تقديرات مفصلة على النتائج المالية والاقتصادية في إمكانية حدود المؤسسة.
2. تحديد فوري للانحرافات وهذا بمقارنة النتائج المحققة بالنتائج المقدرة وتحليل مصادر الخلل واسبابه سواء داخلية أو خارجية.
3. اتخاذ الإجراءات التي من شأنها أن تنقص من حدة هذه الانحرافات بحيث تكون هذه الإجراءات مدروسة ومناقشة من أجل الاقتراب إلى مسار الأهداف الموضوعة أو تحديد أهداف أخرى، ومراقبة المردودية عملية مستمرة تكون على أساس الوثائق والمعلومات المحاسبية ولا تقع هذه العملية كليا على المسؤول المالي بل يتحمل مراقبة التيسير الجزء الأول من المردودية،وهنا يمكن القول ان المراقبة المردودية تقع على عاتق المسؤول العادي بالدرجة الأولى وكذا مراقب السير فهما مطالبان بالتجاوز مع أهداف المؤسسة وذلك باتخاذ التدابير الفعالة وتوفير كل المعلومات والبيانات التي من شأنها أن تساعدها على مراقبة المردودية بأحسن وجه وتمكن من الحفاظ على نتائج المؤسسة.[1]

إن المردودية تكون دائما في المؤسسة الخاصة بإحدى الأهداف الموكلة للمسؤول المالي حيث أن هذا الأخير مسندة إليه مهمة التجارب مع متطلبات المساهمين هذا من جهة ومن جهة ثانية مراقبة المردودية لتفذ فيما بعد على أساس إمداد بكافة البيانات والمعلومات والمستندات والوثائق المحاسبية التي يحتاج إليها المسؤول المالي.[2]

---

[1] بن شليف محمد أمين ،**أهمية المحاسبة التحليلية في تحسين المردودية المبيعات** مذكرة شهادة ليسانس غ منشورة المركز الجامعي يحيي فارس المدية – 2003 – ص22

[2] بياركولاس، **التسيير المالي للمؤسسة** دار الطبع دنيو، ص 14

وذلك قصد مهامه ومنه يتضح أن المحاسب المالي لا يتحمل كليا مراقبة المردودية على الوجه المحدد بصفة عامة مراقب التيسير لا يهتم فقط بالمردودية المالية بل يتعدى الى الاهتمام بالمردودية الاقتصادية للمؤسسة وهذا الأخير يستعمل عادة تقنيات الإنتاج للمسؤول المالي ومن بين هذه التقنيات تذكر مايلي:

- المحاسبة التحليلية.
- مصلحة الدراسات الاقتصادية.

ب- قياس المردودية.

من بين متطلبات المردودية قياسها حيث هذه الأخيرة تعتبر العنصر الثاني بعد مراقبة المردودية فإن قياس المردودية شيء مهم جدًا لابد منه قصد اكتشاف ومعرفة نقاط الضعف والقوة وذلك بهدف تصحيح الانحرافات أي العجز والنهوض والمردودية نحو الاتجاه السليم قفي جميع المؤسسات الوطنية نجد أن التسيير المالي ومراقبة التسيير يرتبطانارتباطا وثيقا بالمحاسبة.

إن التحليل تميز وخاصة على مستوى دراسات المردودية المعنية ففيه المرحلة الحاليةتضم المحاسبة فرعين متكاملين هما:

- المحاسبة العامة.
- المحاسبة التحليلية.[1]

فهما أحد تقنيات لمعالجة المعلومات المتحصل عليها من المحاسبة العامة ومصادر أخرى وتحليلها من أجل الوصول الى نتائج يتخذ على ضوئها مسيرو المؤسسة القرارات المتعلقة بنشاطها وتسمح بدارسة ومراقبة المردودية وقياسها وتحديد فعالية تنظيم المؤسسة وكذا مراقبة المسؤوليات سواء كانت على مستوى التنفيذ أو الإدارة وهي أداة ضرورية لتسيير المؤسسات».[2]

[1]Compt-Analytique -outil de gestion Aide Décisions Gausset et Marge Rin- page 26

[2]ناصر – دادي عدون -المحاسبة التحليلية، دار البحث، ص 97

وفي المنظور التيسيري يسمح باعتبارعملية الجمع ومعالجة المعلومات وتبويبها تبدأ بالمحاسبة العامة وتتابع في المحاسبة التحليلية لكن في العنصر سنسلط الضوء على النتائج المحسوبة او التي يمكن حسابهافي المحاسبة العامة، إن النتائج الناشئة عن المحاسبة تحتوي على صفتين هما:

- من جهة يقيسان نتائج المؤسسة بالنسبة للمرحلة المحاسبية أو السنة المحاسبية
- ومن جهة أخرى يحضان مجموع نشاطات المؤسسة

ومن خلال هذين الصفتين نستطيع المعرفة في مرحلة معينة المردودية الإجمالية للمردودية ومن أجل غاية المراقبةلقياس المطلق للمردودية يجب أن يكمل بالقياس النسبي والذي تعبر عنه في صيغة معدلات، والنسبة هي النتيجة المقسومة على مجموع الأصول.[1]

وبالصيغة الرياضية كالتالي:

$$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجمول } \textbf{الاصول}}$$

ان هذه النسبة تقيس لنا مردودية رؤوس الأموال المستثمرة في المؤسسة أو بعبارة أخرى مردودية الاستقلال والتي تدرس عن طريق التحليل التقليدي أي تحليل التكاليف والحجم والربح والنسبة هيمجموع الأصول مقسومة على الاموال الخاصة وبشكل رياضي كالتالي:

$$\frac{\text{الاصولمجموع}}{\textbf{الاموال الخاصة}}\ 2$$

وهذه النسبة تدل بصفة غير مباشرة على درجة الاستدانة المؤسسة، وتستطيع كتابتها بشكل آخر، نسبة الديون على الأموال الخاصة زائد واحد وبشكل رياضي كالتالي:

$$\frac{\textbf{الديون}}{\textbf{الاموال الخاصة}} + 1 = \frac{\text{الاصولمجموع}}{\textbf{الاموال الخاصة}}$$

[1] پياركولاس –التسيير المالي للمؤسسة دار الطبع دنيو،ص 14.

[2] پياركولاس –**التسيير المالي للمؤسسة** دار الطبع د نيو، ص14

نلاحظ ظهور معدل الاستدانة، بتحويل هذا المعدل تحصل على عملية آلية تسمى بتأثير الرافع، وأخيراً نستطيع القول بأنه هناك علاقة ربط بين مردودية الأموال الخاصة في المؤسسةومردودية الاستغلال وكذلك بدرجة الاستدانة.

المطلب الثالث: المكونات الأساسية للمردودية.

تبدو المردودية كمفهوم مركب من خلال مكوناتها المختلفة التي سنعرضها فيمايلي:[1]

1. الإنتاجية:

يعرف الدكتور على السلمي الإنتاجية بأنها العلاقة بين الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية (الإنتاج السلع والخدمات) وبين الناتج من تلك العملية، كما جاء في تعريف آخر على أنها العلاقة بين الإنتاج المحقق (سواء بالقيمة أو الكمية) والوسائل المستخدمة في تحقيقه (عوامل الإنتاج).

واستنادا الى ما سبق يمكن تعريف الإنتاجية بأنها العلاقة بين الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية (العمل، رأس المال، الموارد...) وبين الناتج المحقق من تلك العمليةخلال فترة زمنية معينة، أي النسبة بين كمية المراد المنتحرة وكمية العوامل المستهلكة، وتستطيع أن تعبر عنها بالعلاقة التالية:

$$\textbf{الانتاجية} = \frac{\textbf{القيمة المضافة}}{\text{الاصـول}}$$

2. الفعالية:

تعرف على أنها "القدرة على تحقيق الأهداف، مهما كانت الإمكانيات المستخدمة في ذلك كما أن الفعالية تهدف الى قياس مدى تحقيق الأهداف، أي أنها تختص ببلوغ النتائج".

[1] خليفة مشري، سالم لطوفه، **دور نظام التكاليف على أساس الأنشطة في رفع مردوديات المؤسسات الصناعية** تخصص علوم مالية ومحاسبة، جامعة الشهيد حقة لخضر مذكرة الماستر –الوادي، ص 19 ،2020

وتقاس فعالية الرأس المال بسرعة دوران الرأس المال المستعمل حيث أنه هناك عدة متغيرات يعتمد عليها أثناء قياس هذا المؤشر منها مجموع الأصول، كما أنه النسبة الأكثراستعمالاهي: $\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأموال الخاصة.}}$

وتتمثل هذه النسبة في سرعة دوران رأس المال المستمر حيث تتضمن هذه النسبة مايلي:

رقم الأعمال / الأموال الخاصة = ر.ع / إجمالي الاصول × إجمالي الأصول / الأموال خ

سرعة دوران رأس المال = سرعة دوران الأصول ×معامل المديونية

3. المركبات المالية:

يؤدي مستوى الإنتاجية وفعاليتها في استعمال رأس المال لي نتيجة ذات طبيعة اقتصادية عندما تبلغ منتجاتها، ونقيسها بالفائض الإجمالي للاستغلال حيث أنه جزءا من هذهالنتيجة يبقى متاحا للمساهمين وذلك بعد الأخذ بعين الاعتبار العناصر الموالية:

- الاهتلاكات،الضرائب، دفع الفوائد للمقرضين.

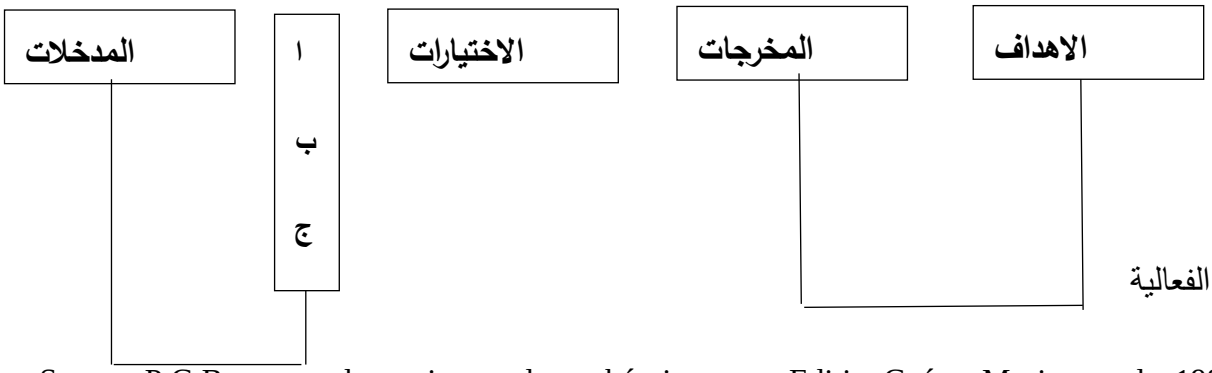
يمكن القول انه المردودية في نظام معقد وتكتفيه مجموعة من العوامل المتكاملة فيما بينها التي تبين لنا تطور وحركة التكاليف، والتي تؤثر مباشرة على المردودية. الاقتصادية والفعالية المقاسة بسرعة دون رأس المال المستثمر التي تتأثر بعامل المديونية بالإضافة الى مركبات مالية أخرى.

- التفرقة بين الإنتاجية والكفاءة والفعالية

- **الكفاءة:** مصطلح الكفاءة يستخدم للدلالة على حسن استخدام الموارد المتاحة إذ يعبر عنها نسبة المخرجات الفعلية المحققة بالنسبة للمخرجات النمطية المتوقعة،كما يمكن تعريف الكفاءة على أنها أداء الأعمال بالطريقة الصحيحة، وتتحقق الكفاءة عندما يكون هناك تخطيط وتنظيم وإدارة الوقت ورقابة ومتابعة.
- **الفعالية:**تعكس القدرة على تحقيق الأهداف وبالتالي فإن كيفية تحقيق الأهداف هي انعكاس للفعالية، بينما تشير كيفية استخدام الموارد لتحقيق الأهداف الى الكفاءة، وكما يرى البعض

أن مصطلح نسبي بين النتائج الحقيقية مع النتائج المقدرة حيث يصور لنا Bergeron ذلك من خلال شكل نموذجفعاليةالمؤسسة التالي:

الشكل (02-01) نموذج فعالية المؤسسة



Source: P.G Bergeron «la gestion moderne théorie et cas» EditionGaétan Morin canada, 1989 p90

وأخيرًا يمكن القول إجمالاً أن الكفاءة والفعالية يتماشيان جنبا الى جنب مع الإنتاجية فالإنتاجية بمفهومها الشامل تربط بين الفعالية للوصول إلى الأهداف والكفاءة في استخدامالموارد المتاحة بغية الوصول إلى هذه الأهداف.[1]

المبحث الثاني: مؤشرات ومركبات قياس المردودية

تهدف هذه المؤشرات إلى تقدير قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح و الاستمرارية و تطوير المؤسسة

المطلب الأول: المردودية المالية والتجارية.

للمردودية المالية و التجارية أهمية كبيرة،و تعد كلهما من المؤشرات التي لها دور في قياس المردودية المؤسسة الإقتصادية ،فهما مؤشران كلهما يسمحان في تقييم أداء المؤسسة الإقتصادية.

أولا: المردودية المالية.

1-1: مفهوم المردودية المالية.

[1]أحمد ماهر اقتصاديات الإدارة ، الدار الجامعية النشر، دون سنة نشر، ص47

يعتبر المساهمين أو المستثمرين الركيزة الأساسية لأي مؤسسة اقتصادية، حيث تمثل أموالهم جزء كبير من أموال المؤسسة.

2_1 :تعريف المردودية المالية (مردودية الأموال الخاصة):

تعددت تعاريف المردودية المالية الا أنها تشتمل كلها على عنصرين أساسين هما: النتيجة المالية والأموال الخاصة[1]. وفيما يلي مجموعة من التعاريف:

_**المردودية المالية** وتدعى كذلك بمردودية الأموال الخاصة، ان تقيس قدرة المؤسسة على تحقيق مردودية انطلاقا من كافة أنشطتها. وتسمى أحيانا بمعدل المردودية الاجمالية وأحيانا أخرى مردودية المساهمين، بحيث تحسب انطلاقا من معدل المردودية المالية والمتمثل في نسبة النتيجة الطافية الى الأموال الخاصة.

تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والتدفقات المالية، حيث النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج والأموال الخاصة من الميزانية، ويمكن حسابها بالعلاقة التالية:[2]

مردودية الأموال الخاصة (Rcp)=النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة...(37)

حيث تحدد العلاقة أعلاه مستوى مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق نتائج صافية من المؤسسة من استعادة ورفع مستوى الأموال الخاصة،

2_ المركبات الأساسية للمردودية المالية:

[1]محمد العيفة وآخرون، **أثر تغير سعر الصرف على المردودية المالية المؤسسة الاقتصادية**، دراسة حالة مطاحن عمر بن عمر، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، المجلد 4، العدد 12، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2018 ص50.

[2]د. بن عمر محمد البشير ، **محاضرة التسيير المالي**، تخصص مالية المؤسسة ومحاسبة وجباية، جامعة الشهيد ختمة لخضر، سنة 2019، ص65.

بنفس المنطق السابق يمكن استخراج المركبات الأساسية لمعدل المردودية المالية تقوم بإعادة كتابة العلاقة الرياضية مع ادراج رقم الأعمال والأصول الاقتصادية، وذلك على النحو التالي:

مردودية الأموال الخاصة (Rcp)= (النتيجة الصافية/ رقم الاعمال) × (رقم الاعمال/ الأصول الاقتصادية) ×(الأصول الاقتصادية/ الأموال الخاصة)

اذن فالمردودية المالية يمكن تحليلها الى ثلاث مركبات أساسية والمتمثلة في معدل الاجمالية ومعدل دورنا الأصول الاقتصادية والنسبة الهيكلية والتي تعرفها باختصار كالآتي:

أ_ معدل الربحية الاجمالية: ويقيس الربحية الاجمالية للمؤسسة انطلاقا من إجمالي خارج الرسم، ويحسب انطلاقا من جدول النتائج بالعلاقة التالية:

معدل الربحية الاجمالية= النتيجة الصافية/ رقم الأعمال

يعتبر هذا المعدل من مؤشرات قياس الأداء المالي ويظهر قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح صافية مقارنة برقم الأعمال أي قدرة المؤسسة على تحويل ايرادها الإجمالي الى ربح صافي وقدرتها على التحكم في التكاليف الاجمالية.

ب_ معدل دوران الأصول الاقتصادية: يقيس هذا المؤشر قدرة مساهمة الأصول الاقتصادية في تحقيق رقم الأعمال، و تقارن فيه بين مستوى الأصول الاقتصادية المستثمرة لتحقيق رقم أعمال معين، ويحسب انطلاقا من الميزانية وجدول الحسابات النتائج بالعلاقة التالية:

(معدل دوران الأصول الاقتصادية) = رقم الأعمال/ الأصول الاقتصادية

يمكن متخذ القرار المالي من مراقبة الجدوى الاقتصادية للأموال المستثمرة في الدورة الاقتصادية وإمكانية تصحيحها لتحقيق الأهداف المسطرة.

ج_ النسبة الهيكلية: تقيس التركيبة المالية للمؤسسة، وطلك بمقارنة مستوى الأموال الخاصة الى اجمالي الأصول الاقتصادية، وتحسب انطلاقا من الميزانية الاقتصادية بالعلاقة التالية:

النسبة الهيكلية= الأصول الاقتصادية/ الأموال الخاصة

يمكن هذا المعدل من حساب عدد المرات التي تتكرر فيها الأموال الخاصة بنفس المستوى لتغطي الأصول الاقتصادية، أي تعطي للمعدل المالي فكرة حول المساهمة الأموال الخاصة في تمويل الاحتياجات المالية ممثلة في الأصول الاقتصادية.[1]

من خلال ما سبق يمكن القول بأن المؤسسة تستطيع تحسين المردودية المالية من أموالها الخاصة من خلال:

1_ تحسين هامش الربح.

2_ تطوير رقم الأعمال.

3_ رفع مواردها المالية (الديون الخارجية تفوق المردودية حيث تكون المردودية الاقتصادية أكبر من تكلفة الديون).

ومنه تمثل نسبة المردودية المالية مقدرة المؤسسة على تحديد رأس مالها المخصص للإنتاج وتأمين نموها وضمان سداد قروضها.

3_ قياس وتحليل المردودية المالية:[2]

[1] مجلخ سليم ، د، بشيشي وليد ، **تأثير الضريبة على أرباح الشركات على المردودية المالية للمؤسسة الاقاتصادية**، دراسة تطبيقية على مؤسسة الحصى، الجزائر، كلية العلوم الاقصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، الجزائر، 2019، ص18.

[2] بوطغان حنان ، **تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية**، دراسة حالة الشركة الوطنية للبيتروكمياءE.N.I.P

تقييم المردودية الكيفيات المالية للمؤسسة من خلال رؤوس الأموال، ان قياس وإيجاد المردودية المالية يعتمد على كل من الأموال الخاصة وقيمة المبيعات ويعطي القانون العام للمردودية المالية كما يلي:

_ المردودية المالية= النتيجة الصافية/ أموال خاصة.

ويتم حسابها باعتماد على مؤشرين هامين:

أ_ النتيجة الصافية (الربح):

تشتمل النتيجة الصافية عند استخدام الاستثمارات أو مجموع النتائج مخصوم منها التكاليف تعبر المردودية المالية من جهة النتيجة الصافية عن اجمالي ما تحصلت عليه المؤسسة من جراء استخدامها الموارد المتاحة أثناء العملية الإنتاجية وتنقسم الى:

مردودية المبيعات: تعبر عن مردودية المنتجات المتحصل عليها خلال دورة الإنتاج، ويمكن كتابتها بالعلاقة التالية:

مردودية المبيعات= النتيجة الصافية/ المبيعات.

مردودية الأموال الخاصة: توضح هذه المردودية عائد صاحب المشروع من خلال مساهمته في رأس مال المؤسسة وتكتب بالعلاقة التالية:

مردودية الأموال الخاصة= النتيجة الصافية/ أموال خاصة.

ويتم حسابها باعتماد على مؤشرين هامين:

أ_ النتيجة الصافية (الربح):

تشتمل النتيجة الصافية عند استخدام الاستثمارات أو مجموع النتائج مخصوم منها التكاليف تعبر عن اجمالي ما تحصلت عليه المؤسسة من جراء استخدامها الموارد المتاحة أثناء العملية الإنتاجية وتنقسم الى:

مردودية المبيعات: تعبر عن مردودية المنتجات المتحصل عليها خلال دورة الإنتاج، ويمكن كتابتها بالعلاقة التالية:

مردودية المبيعات= النتيجة الصافية/ المبيعات.

مردودية الأموال الخاصة: توضح هذه المردودية عائد صاحب المشروع من خلال مساهمته في رأس مال المؤسسة وتكتب بالعلاقة التالية:

مردودية الأموال الخاصة: النتيجة الصافية/ أموال خاصة

ارتفاع هذه النسبة يعني إيجاد رؤوس أموال جديدة لتمويل المشاريع أو انخفاضها فمعناه أن المؤسسة تعاني من صعوبات في جذب وإيجاد الأموال الخاصة.

ب_ التدفق النقدي:

يمثل المعيار الثاني الذي تقاس به المردودية المالي، وهو الفرق بين الإيرادات المحققة من المبيعات وما أنفق من أجل تحقيق هذا الحجم من المبيعات وذلك بعد طرح الضريبة على الأرباح ويعرف بأنه "يعبر عن قدرة المؤسسة على تمويل نشاطها الإنتاجي من خلال قدرتها الذاتية وذلك بعد الحصول على نتيجة الدورة مضافا اليها عنصرين آخرين يعبران كذلك عن موارد المؤسسة الداخلية وهما الاهتلاكات و المؤونات".

وحسب هذا المعيار، تنقسم المردودية المالية الى:

_ مردودية المبيعات: تقيس مدى مساهمة رقم الاعمال في خلق حركة التدفقات النقدية داخل المؤسسة التي تسمح لها بمباشرة نشاطها وتكتب بالعلاقة:

مردودية المبيعات= التدفق النقدي/ المبيعات.

_ مردودية الأموال الخاصة: تعطي صورة واضحة عن مدى مساهمة الأموال الخاصة في خلق تدفقات المؤسسة خلال فترة الاستغلال وتكتب بالعلاقة:[1]

مردودية الأموال الخاصة= التدفق النقدي/ الأموال الخاصة

_ مردودية اجمالي الأصول: تقيس مدى مساهمة الأصول في خلق التدفقات النقدية وتكتب بالعلاقة التالية:

مردودية اجمالي الأصول=التدفق النقدي/ اجمالي الأصول.

التدفق النقدي من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها قياس المردودية وبفضله تتمكن المؤسسة من:

_التمويل الكامل أو الجزئي لاستثماراتها الجديدة.

_الرفع من رقم الأعمال.

_ الاقتراض لتمويل مشاريعها الاستثمارية.

_ تسديد الديون البنكية بتمويل الاستثمار.

الفرع الثاني: المردودية التجارية:

تعتبر المردودية التجارية والذي يطلق عليها أيضا مصطلح مردودية النشاط معيار مهم لتقييم الأداء في المؤسسة، فهي تقدم المعلومات التي تساعد على اصدار حكم ذو قيمة حول فعالية وكفاءة النشاط التجاري والصناعي الذي تمارسه المؤسسة:

أولا: تعريف المردودية التجارية

[1] بوطاوس أحلام ، نابتي ياسمين ، **دور الوظيفة المالية في تحسين مردودية المؤسسة الاقتصادية**، دراسة حالة مؤسسة مطاحن مرمورة، قالمة، جامعة 8 ماي 1945، قسم علوم التسيير لنيل شهادة الماستر، تخصص إدارة أعمال المالية، سنة 2015، ص 52،54.

هناك العديد من المفاهيم للمردودية التجارية أو ما يعرف بمردودية النشاط، حيث تعرف على أنها:

المردودية التجارية: هي مردودية الناتجة عن الاستغلال العادي للمؤسسة، ولذلك نرى أن المردودية التجارية مرتبطة بدورة الاستغلال لذلك فهي تسمح بإلقاء الضوء على العلاقة بين النتائج والوسائل المستخدمة في الإنتاج والمتاجرة، ويتمثل الهدف في تحليل المردودية التجارية اصدار حكمان وقيمة حول فعالية وكفاءة المؤسسة في استغلال مواردها[1]

وتعرف المردودية التجارية أيضا على أنها المردودية التي تحققها المؤسسة من خلال مجموع مبيعاتها، وتحسب بالعلاقة التالية:[2]

المردودية التجارية= نتيجة الدورة الصافية/ رقم الأعمال خارج الرسم.

وهي تتمثل في قدرة المؤسسة على استخلاص فائض من التشغيل، لذلك فهي تقدم معلومات تساعد على اصدار حكم ذو قيمة حول فعالية وكفاءة النشاط الإنتاجي الذي تنتهجه المؤسسة.

ثانيا: مركبات أو نسب المردودية التجارية.

يمكن الاعتماد على عدة مؤشرات لدراسة المردودية التجارية ومن أهمها

1_ نسبة الهامش الإجمالي (Cross profit margin) تستعمل بشكل واسع في المؤسسات التجارية وتحسب من جدول حسابات النتائج، وهي مستقلة عن السياسة المالية للمؤسسة، حيث تساعد على تقييم استراتيجتها التجارية، وتحسب بالعلاقة التالية:

[1] عفى حمزة ، **انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي**، رسالة الدكتوراه، شعبة العلوم التجارية تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017، ص191.

[2] زغيب مليكة ، ميلود بوشنقير، **التسيير المالي حسب البرنامج ارسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2010، ص88.

نسبة الهامش الإجمالي= النتيجة الاجمالية/ رقم الأعمال خارج الضريبة.

حيث:

النتيجة الاجمالية هي: الفرق بين نتيجة الاستغلال ونتيجة خارج الاستغلال وتحسب بالعلاقة التالية:

النتيجة الاجمالية= ± نتيجة الاستغلال± النتيجة خارج الاستغلال

حيث:

نتيجة الاستغلال هي فائض القيمة، أما نتيجة خارج الاستغلال فهي تعبر عن النتيجة المتعلقة بالعناصر الاستثنائية خلال الدورة وتحدد كما يلي:

النتيجة خارج الاستغلال= نواتج خلال الاستغلال – أعباء خارج الاستغلال

2_ نسبة الهامش الإجمالي للاستغلال (Operating Profit Margi)

تقيس هذه النسبة أداء المؤسسة على المستوى التشغيلي والتجاري وكذا قدرتها على توليد موارد الخزينة من خلال طاقاتها التشغيلية، وتكون مرتفعة في المؤسسة التي تشغل بمعدات ثقيلة، حيث تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الهامش الإجمالي للاستغلال= الفائض الإجمالي للاستغلال/ رقم الاعمال حارج الرسم.

3_ نسبة هامش الربح الصافي (Net profit MARGIN):

تعد هذه النسبة من أكثر النسب استخداما ولها تأثير كبير على النمو المتوقع للمؤسسة وموقفها التنافسي في الأجل الطويل، وتستعمل عادة في المقارنة بين المؤسسات حيث تتغير نسبة المبيعات والتكاليف التشغيلية، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة هامش الربح الصافي= النتيجة الصافية/ رقم الاعمال خارج الضريبة.

وتقيس هذه النسبة ربحية المؤسسة بعد الاخذ بعين الاعتبار كل العوائد والنفقات، بما في ذلك الضرائب وبنود الأنشطة غير العادية[1]

ثانيا: مركبات قياس المردودية

تركيبة المردودية التجارية:

طالما نحن بصدد الحديث عن فعالية وكفاءة الموارد المستخدمة في التشغيل، فيمكن دراسة العلاقة التالية:

$$\frac{\text{الفائض الاجمالي للاستغلال}(EBE)}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}} \times \frac{\text{رقم أعمال خارج الرسم}}{\text{احتياجات التمويل الدورة الشغيلية}}$$

وكذلك عن طريق الفائض من رأس المال العامل والأصول التجارية:

$$\frac{\text{الفائض الاجمالي للاستغلال}(EBE)}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}} \times \frac{\text{رقم أعمال خارج الرسم}}{\text{رأس المال العامل}}$$

$$\frac{\text{الفائض الاجمالي للاستغلال}(EBE)}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}} \times \frac{\text{رقم أعمال خارج الرسم}}{\text{الأصول الجارية}}$$

بالنظرة الى التفاعلات بين المتغيرات الموضحة سلفا تعتمد المردودية التجارية للمؤسسة على:

_ الهامش التجاري لرقم الأعمال (سياسات التسعير)

[1] لطرش وليد ، **دور بطاقة الأداء المتوازن في قياس وتقييم الأداء الاستراتيجي**، دراسة حالة قطاع خدمة الهاتف النقال في الجزائر، أطروحة الدكتوراه، شعبة علوم التسيير، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، 2018، ص120.

_درجة مستوى تشغيل احتياجات رأس المال العامل معبرا عنها بسرعة دوران المخزون السلعي، حسابات القبض وحسابات الدفع (سياسات مالية قصيرة الأجل)[1]

المطلب الثاني: المردودية الاقتصادية.

أولا: مفهوم المردودية الاقتصادية.

تعبر المردودية الاقتصادية عن درجة أداء الأصول الاقتصادية أي جميع الوسائل المستخدمة لضمان نشاط المؤسسة، وتسمى المردودية الاقتصادية بمعدل العائد على الأصول وهو يقيس مدى كفاءة الإدارة في استثمار الأموال التي تحصل عليها الشركة من جميع مصادر التمويل الداخلية والخارجية على حد سواء.[2]

كما يمكن تعريفها بأنها المردودية التي تضم بالنشاط الرئيسي وتستبعد الأنشطة الثانوية وتلك ذات الطابع الاستثنائي، حيث تحمل في مكوناتها عناصر دورة الاستغلال ممثلة بنتيجة الاستغلال من جدول حسابات النتائج والأصول الاقتصادية من الميزانية وتقاس بالعلاقة التالية:[3]

$$\text{معدل المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{نتيجة الاستغلال بعد الضريبة}}{\text{الأصول الاقتصادية}}$$

وتدعى كذلك بمردودية الاستغلال فهي تقيس قدرة المؤسسة على تحقيق مردودية انطلاقا من نشاطها الأساسي فقط، لذلك تسمى أحيانا بمعدل المردودية الجزئية لأنها لا تأخذ بعين

[1] بوطاروس أحلام ، نابتي ياسمين ، **دور الوظيفة المالية في تحسين مردودية المؤسسة الاقتصادية**، دراسة حالة مؤسسة مطاحن مرمورة، قالمة، مذكرة الماستر، علوم التسيير تخصص إدارة الأعمال المالية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، سنة 2015، ص51.

[2] بشيشي وليد وآخرون، **أثر سعر الصرف على المردودية الاقتصادية في المؤسسة**، دراسة حالة .... عمر بن عمر، مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية، المجلد5 جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي الجزائر، 2018، ص117

[3] بن ساسي إلياس، **قريشي يوسف** ، **التسيير المالي الإدارة المالي**،ج2، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 2011، ص214.

الاعتبار الأنشطة المالية والاستثنائية، وتقيس فقط نسبة نتيجة الاستغلال الى الأصول الاقتصادية، أي مدى مساهمة الأصول الاقتصادية المستثمرة المكونة من الاستثمارات الصافية والاحتياج في رأس المال العامل في تحقيق نتيجة الاستغلال المحصل عليهابالفرق بين إيرادات ومصاريف الاستغلال.

وفي تعريف آخر لعرقوب فان المردودية الاقتصادية تدل على مدى فعالية ومساهمة الأصول في النتيجة، حيث تقاس بالعلاقة التالية:[1]

المردودية الاقتصادية= نتيجة الاستغلال / مجموع الأصول.

وفي نفس السياق تعرف المردودية الاقتصادية بأنها مردودية تقيس الفعالية في استخدام الأصول الموضوعة تحت تصرف المؤسسة، وتقاس خلال رصيد الفائض الإجمالي للاستغلال، وتسمى بالمردودية الاقتصادية الاجمالية لأنها تحقق قبل عمليات الاهتلاك العمليات المالية وعمليات التوزيع، وتحسب كما يلي:

معدل المردودية الاقتصادية الاجمالية= الفائض الاجمالي للاستغلال/ الأصول الاقتصادية

وتبين النتيجة العائد من راء كل دينار مجموع أصول المؤسسة[2].

حيث:

الأصول الاقتصادية: تتمثل في مختلف العناصر المستخدمة في دروة الاستغلال،أما التحليل المحاسبي فيعرف الأصول الاقتصادية بأنها مجموع الاستثمارات الصافية والاحتياج في رأس المال العامل الاجمالي[1].

---

[1]بن ساسي الياس ، قريشي يوسف ، **مرجع سابق**، ص214.

[2]عرقوب وعلي، **دور لوحة القيادة المستقبلية BSC في تحسين أداء المؤسسة وتحقيق رضا الزبون في ظل التوجه نحو حوكمة المؤسسات**، دراسة حالة مجمع صيدال، أطروحة الدكتوراه، شعبة علوم التسيير، تخصص تسيير المنظمات، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015، ص31.

الأصول الاقتصادية= استثمارات الاستغلال+ احتياج في رأس المال العامل.

ووفقا للتعاريف السابقة، يمكن تعريف المردودية الاقتصادية على أنها عبارة عن نسبة العائد الاقتصادي الرئيسي وتستبعد النشاطات الثانوية وذات الطابع الاستثنائي وتحمل في مكوناتها عناصر دورة الاستغلال متمثلة في نتيجة الاستغلال من جدول حسابات النتائج والأصول الاقتصادية من الميزانية، وهي تقيس مقدار العائد الذي يحققه كل دينار تم استثماره في أصول المؤسسة وتحسب بالعلاقة التالية:

المردودية الاقتصادية الاجمالية= الفائض الإجمالي للاستغلال/الأصول.
المردودية الاقتصادية الصافية= النتيجة الصافية / الأصول

حيث:

_الفائض الإجمالي للاستغلال: هو ذلك الفائض الإجمالي المحقق عن طريق الأنشطة الرئيسية، ويعبر عن الآداء الاقتصادي للمؤسسة، أي مدى قدرة دورة استغلال المؤسسة على توليد الثروة، وذلك بشكل مستقل عن أساسيات الاستثمار وأنماط التمويل[2]

_ الأصول:هي لأشياء ذات القيمة التي يمكنه تحويلها بسهولة الى نقد (مع أن النقد في حد ذاته يعد أحد الأصول)

والنتيجة الصافية: هي تعبر عن مقدار الثروة الصافية خلال الدورة.

ثانيا: المركبات الأساسية لمعدل المردودية الاقتصادية، نقوم بإعادة كتابة العلاقة الرياضية مع ادراج رقم الأعمال، وذلك على النحو التالي:[1]

---

[1]

[2] جاب الله أمينة، حلو عبلة ، أثر **الهيكل المالي على مردودية المؤسسة الاقتصادي**، دراسة حالة للمؤسسة الوطنية للتسيير وتحقيق الصناعات المترابطة SONARICنيل شهادة ماستر، تخصص إدارة مالية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة 2018، ص13.

معدل المردودية الاقتصادية= (نتيجة الاستغلال بعد الضريبة/ رقم الأعمال) ×(رقم الأعمال / الأصول الاقتصادية)

$$Re = \frac{Roper}{AE} = \frac{Roper}{CA} \times \frac{CA}{CE}$$

Re= معدل المردودية الاقتصادية، Roper= النتيجة العملياتية، AE= الأصل الاقتصادي

CA= رقم الأعمال.

فمعدل المردودية الاقتصادية هي حاصل جداء معدل ربحية الاستغلال بعد الضريبة$\frac{Roper}{CA}$معدل دوران الأصول الاقتصادي $\frac{CA}{AE}$ المعرفين كما يلي:[2]

معدل ربحية الاستغلال: ويدعى كذل بمعدل الربحية الجزئية أو معدل هامش الاستغلال: ويقيس ربحية المؤسسة انطلاقا من دور الاستغلال، اذ يقان نتيجة الاستغلال المحققة خلال الدورة برقم الأعمال السنوي خارج الرسم ويحسب انطلاقا من جدول النتائج بالعلاقة التالية:

معدل ربحية الاستغلال= نتيجة الاستغلال بعد الضريبة/ رقم الأعمال

معدل الربحية الاستغلال= R/ CAoper

يعتبر هذ المعدل من مؤشرات قياس الأداء الاقتصادي ويظهر قدرة المؤسسة على تحقيق نتائج المقارنة بالإيراد المالي، ويمكن حسابه قبل الضريبة على الأرباح أو بعدها حسب احتياجات المحلل المالي التحليلية وتبعا لمنطق المالي المستخدم.

1

[2] مسعودي سمية ،**أثر الرفع المالي على مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، قسم علوم التسيير تخصص مالية وتأمينات وتسيير المخاطر، نيل شهادة الماستر الأكاديمي، جامعة أم البواقي، سنة 206، ص19، 20.

معدل دوران الأصول الاقتصادية: يقيس هذا المؤشر قدرة مساهمة الأصول الاقتصادية في تحقيق رقم الأعمال، وذلك بمعدل نقارن فيه بين حجم الأصول الاقتصادية المستثمرة لتحقيق رقم أعمال معين، ويحسب بالعلاقة التالية:

معدل دوران الأصول الاقتصادية= رقم الأعمال/ الأصول الاقتصادية

معدل دوران الأصول الاقتصادية= CA/ AE

يمكن هذا المعدل من حساب عدد المرات التي يتكرر فيها الأعمال بنفس الحجم ليغطي الأصول الاقتصادية، بشكل يمكن متخذ القرار المالي من مراقبة الجدوى الاقتصادية للأموال المستمرة في الدورة الاقتصادية وإمكانية تصحيحها لتحقيق الأهداف المسطرة.

3 قياس المردودية الاقتصادية:

نستطيع تحليل المردودية الاقتصادية الى مركبتين هما معدل الربحية الاقتصادية ومعدل دوران الأصول الاقتصادية، يتم تحليل المردودية الاقتصادية الى مركبتين كما يلي:

$$\text{الاقتصادية المردوية} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول الاقتصادية}} \times \frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{رقم الأعمال}}$$

حيث: الأصول الاقتصادية= الاستثمارات الثابتة + الاحتياجات من رأس المال العامل ويلاحظ أن المردودية الاقتصادية تتشكل من نسبتين أساسيتين أو معدلين هما:

أ_ معدل الربحية الاقتصادية: يتمثل معدل الربحية الاقتصادية في النسبة الأولى (نتيجة الاستغلال/ رقم الأعمال)، وكتفسير مالي لهذا المعدل فانه يمثل مؤشر لقياس المردودية لتجارية، وبمعنى آخر هو عبارة عن مؤشر للفعالية التجارية للمؤسسة، فباعتبار رقم العمال رأس المال التجاري مصدره الزبائن، فان معدل الربحية الاقتصادية ما ذا كانت المؤسسة تستعمله بشل جيد.

ب_ معدل دوران الأصول: يتمثل معدل دوران الأصول في النسبة الثابتة (رقم الأعمال/ الأصول الاقتصادية)، فبقدر ما يكون هذا المعدل أكبر بقدر ما يكون الأصل الاقتصادي فعالا، حيث يستعمل المحلل الالي هذا المؤشر لمعرفة مدى قدرة المؤسسة على استعمال الجيد لمواردها الإنتاجية ومدى قدرتها على ترجمة رأسمالها الاقتصادي الى رقم أعمال، ويمكن من خلال هذا التحليل معرفة مصدر ضعف أو قوة المردودية الاقتصادية المحققة من طرف المؤسسة[1].

تركيبة المردودية الاقتصادية:[2]

المردودية الاقتصادية للمؤسسة، تشرح بتركيبة هامش معدل الدوران نكتب المعدل التالي:

1_ تركيبة المردودية الاقتصادية بدلالة نتيجة الاستغلال:

نشرح هنا لمردودية الاقتصادية بتركيبة همش نتيجة الاستغلال ومعدل دوران الأصول الاقتصادية

$$\text{المردودية الاقتصادية}(RF) = \frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{الأصول الاقتصادية}} \times \frac{\text{رقم الأعمال خارج الضريبة}}{\text{الأصول الاقتصادية}}$$

النسبة الأولى: هي نسبة الهامش، يحدد السلوك الأكثر أو أقل ربحية لمبيعات المؤسسة يعني رقم عمالها التجاري، وهذا يعني فعاليتها التجارية حيث أن رقم الأعمال يجلب الزبائن، معدل هامش الاستغلال يسمح بالتتبع الجيد للمؤسسة، حيث أن الهامش التجاري أيضا له تأثير كبير وواسع على قطاع النشاط وعلى ضعف المنافسة.

[1] بوطاوس أحلام ، نبتي ياسمين ، **دور الوظيفة المالية في تحسين مردودية المؤسسة الاقتصادية**، دراسة حالة مؤسسة مطاحن مرموزة، قالمة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، قسم علة التسيير، تخصص إدارة الأعمال المالية لنيل شهادة الماستر، سنة 2015 ص 51،52.

[2] Hubert delabruslerie ; **analyse financière et risque de crédit** ; op ;cit ;p 164

النسبة الثانية: هي نسبة دوران الأنشطة الاقتصادية، تكتب بتدفق رقم الأعمال المسير على رأس المال الاقتصادي المعطى في التحليل يبحث في النظر الى فعالية المؤسسة على استعمالها الفعال لمواردها الإنتاجية وعلى تحويل رأس مالها الاقتصادي الى رقم الأعمال.

2_ تركيبة لمردودية الاقتصادية بدلالة فائض الاستغلال الإجمالي:

تشرح المردودية الاقتصادية بواسطة معدل دوران الأصول، وتعتمد على ميكانزيم هو حاصل رقم الأعمال وهامش النتيجة[1]

$$\text{المردودية لاقتصادية} = \frac{\text{الفائض الاجمالي للاستغلال } EBE}{\text{الأصول الاقتصادية}}$$

$$= \frac{\text{فائض الاستغلال الاجمالي}}{\text{رقم الأعمال}} \times \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{مجموع الأصول الاقتصادية}}$$

النسبة الأولى: تمثل نسبة الهامش الإجمالي من المبيعات أو رقم الأعمال وهذه النسبة تكون ضعيفة بالنسبة للنشاطات التجارية ذات التوزيع الواسع.

النسبة الثانية: تتمثل نسبة دوران الأصول، وتكون هذه النسبة ضعيفة في حالة وسائل الإنتاج التي تدل على:

1_ استثمارات ضخمة غير مستغلة.

2_ استثمارات عاطلة.

3_ استثمارات غير منتجة.

توضح المردودية الاقتصادية فعالية تخصيص الأموال المستثمرة ومن ثم الإنتاجية الاقتصادية لكل من الاستخدامات الثابتة والجارية، لذلك تتأثر لمردودية الاقتصادية سياسات

[1]Pierre consoy Farouk hemici ; gestion financière et risque de crédit ; op ;cit ;p279.

التسعير، تبعا لهاش الربح (عال أو منخفض) على المبيعات أو رقم العمال، وبدرجة تشغيل رأس المال العامل ذلك من ناحية، وبقيمة الأرباح مثل احتساب الضرائب والفوائد وبسرعة دوران الاستثمارات الثابتة من ناحية أخرى.

بهذه الطريقة تغذي لمردودية الاقتصادية عوامل النشاط المختلفة في شكل مكافأة لها

3_ المردودية الاقتصادية تشرح بتركيبة الإنتاجية ولقيمة المضافة:

فهي كالتالي:[1]

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{الاستثمارات الثابتة}}{\text{مجموع الأصول الاقتصادية}} \times \frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{الاستثمارات الثابتة}} \times \frac{\text{فائض الاستغلال الاجمالي}}{\text{القيمة المضافة}}$$

حيث أن النسبة(1): تمثل درجة ثبات الأصول الاقتصادية.

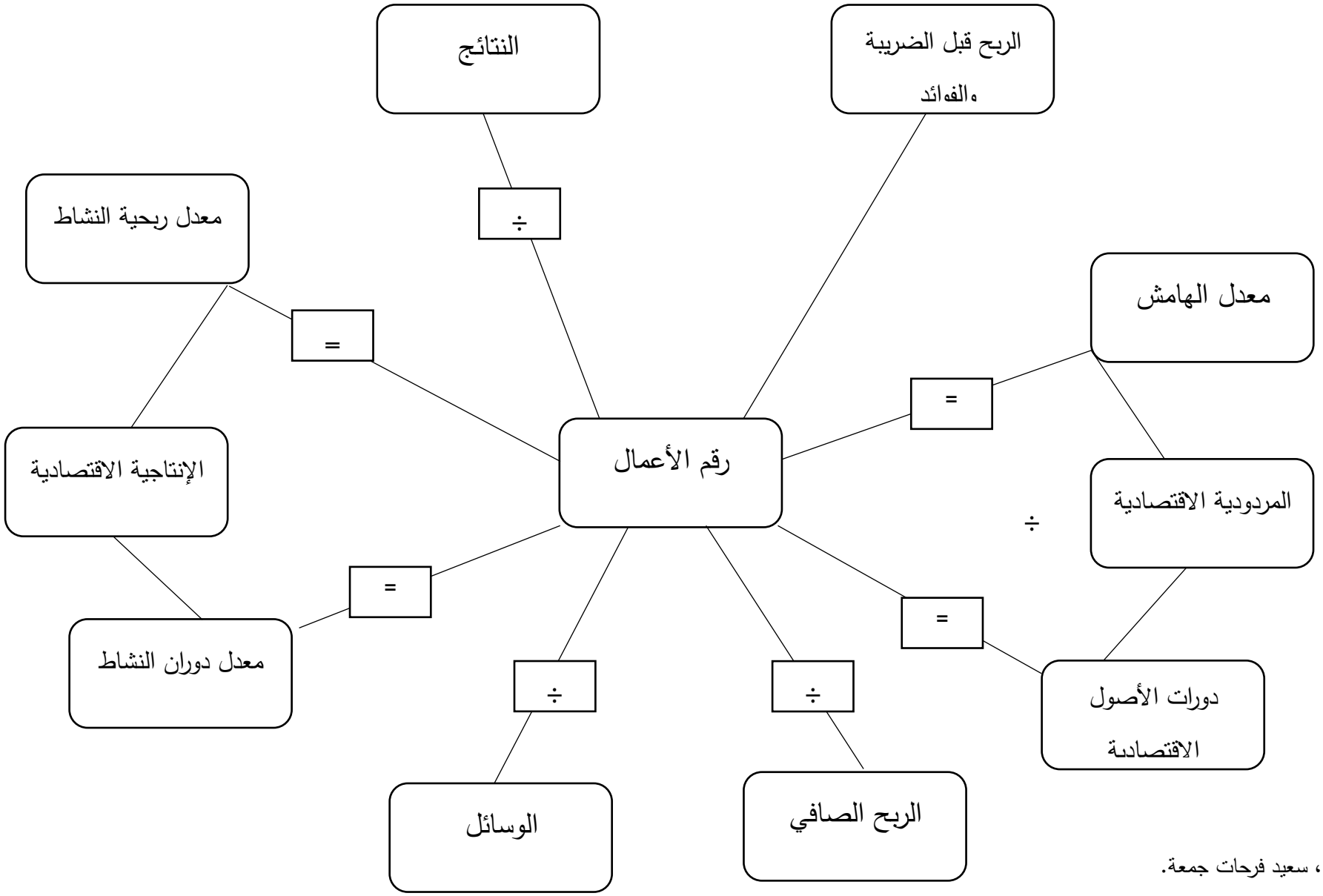
النسبة(2): تمثل درجة الإنتاجية للاستثمارات الثابتة.

النسبة (3): تمثل نسبة الهامش الإجمالي بالنسبة للقيمة المضافة.

حيث أن الربع الاقتصادي قبل التكاليف والمنتجات المالية يعطي قياس أكثر دقة للمردودية وفيما سبق سيتم توضيحه بيانيا في الشكل رقم (05)

الشكل رقم (2_2) المردودية الاقتصادية

[1]Pierre conso ; Farouk hamici ; financiere et risque de crédit ; op ;cit ;p279.



المصدر: د، سعيد فرحات جمعة.

وتقيس مؤشرات المردودية الاقتصادية وكذا المالية كفاءة وفعالية إدارة المؤسسة في تحقيق الأرباح لذلك نجد أن مؤشرات المردودية المالية والاقتصادية هي مجال اهتمام المستثمرين الجدد والمسيرين والمفوضين، فالمستثمرين يمكنهم من معرفة المؤسسة التي يمكنها تثريهم، والمسيرين يستطيعون التحقق من نجاح المؤسسة، والمقرضون يشعرون بالأمان عند اقراض أموالهم للمؤسسة التي تحقق أرباحا أكثر من تلك التي لا تحققها.[1]

4_ أهداف المردودية الاقتصادية:

ان المردودية الاقتصادية تنسب النتيجة الى رأس المال الاقتصادي المستعمل من طرف المؤسسة، فقياسها يعني فعالية الوسائل الاقتصادية من خلال النتائج المتحصل عليها وهو من يعكس صورة تسيير المؤسسة، قراراتها، موضعها التنافسي.

كما أن المردودية الاقتصادية تمثل العائد الاقتصادي الذي يعكس مدة تحقيق التنمية الاقتصادية للمؤسسة ثم الاقتصاد الوطني من بعد، وهذا الأخير هو الهدف الرئيسي للمردودية الاقتصادية والذي بدوره يتفرع الى عدة أهدف جزئية تتمثل فيما يلي:

_ خلق الفائض الاقتصادي:وهو الفائض الذي ينتج من تشغيل الموارد المالية للمؤسسة.

_ تحقيق التكامل الاقتصادي: أي أن المردودية الاقتصادية تعمل على تكوين كتلة اقتصادية متكاملة بحيث يصبح كل عامل من العوامل الاقتصادية مكمل للآخر.

_ التوازن الجهوي: ويسمح لنا بتوسيع دائرة الاستغلال للموارد الطبيعية على المستوى الوطني والجهوي، ويعطي الفرصة لكل جهة من الوطني المشاركة في التنمية التوزيع العادل والمحكم للدخل.

[1] عاقل مفلح محمد ، **مقدمة من كتاب في الإدارة المالية والتحليل المالي**، دار المستقبل للنشر والتوزيع ط2، عمان، 2000، ص384.

المطلب الثالث: طرق تحسين المردودية في المؤسسة

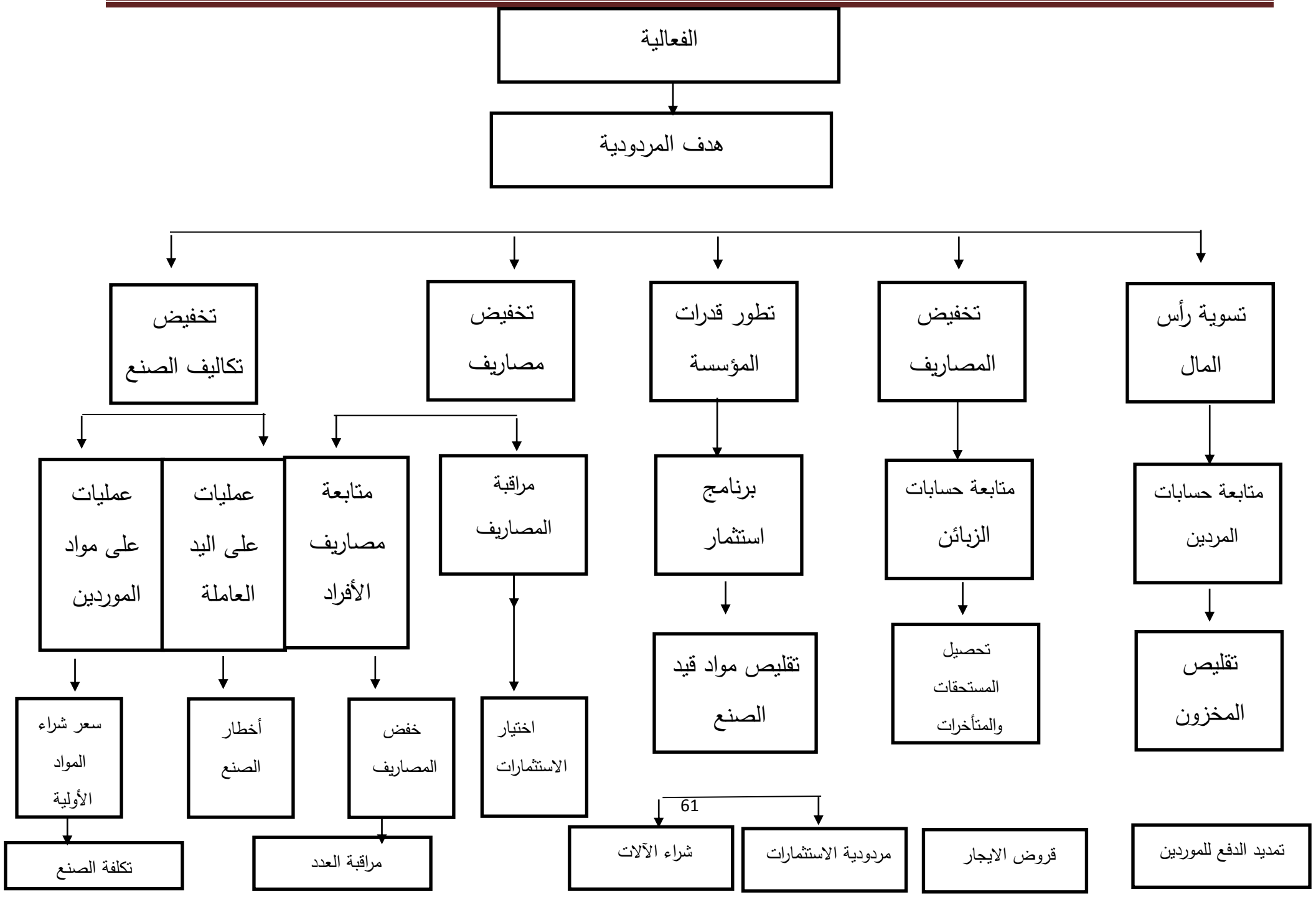
كما نعلم أن هدف المردودية يعتبر شرط ضروري للتوازن المالي للمؤسسة في المدى الطويل والحفاظ على ملائمتها المالية المستقبلية، كما أنه وسيلة استراتيجية لتمكين المؤسسة من التكيف مع تقلبات المحيط .

الفرع الأول: طرق تحسين المردودية

ينطوي تحسين المردودية على اتباع مجموعة من الإجراءات التي تهدف الى تحقيق توزن الاستغلال وجعل المؤسسة قادرة على تحقيق موارد كافية لمواجهة لاستخدامات الضرورية كتلبية الاحتياجات المرتبطة بالنشاط، سداد الديون، المساهمةفي تمويل الاستثمارات الضرورية، كما أنالضعف يعود إلى ارتفاع التكاليف وانخفاض النواتج، فكذلك تحسين المردودية يجب أن يتم عبر هاتين الآليتين، ويمكن توضيح كما يلي:

1_ خفض التكاليف: يمكن تحقيق الهدف العام للمردودية من خلال الشروع في تنفيذ سلسلة من الأهداف المشتقة منه، تبدأ من توسيع طاقة وقدرات المؤسسة الى تخفيض التكاليف، ومصاريف التسيير الى مراقبة مجمل المصاريف التي تظهر على مستوى حساب الاستغلال والميزانية ونلخص هاته العمليات في الشكل الآتي:

الشكل رقم(02-03): ألية تحسين المردودية عن طريق تخفيض التكاليف


الفعالية
هدف المردودية
تسوية رأس المال
تخفيض المصاريف
تطور قدرات المؤسسة
تخفيض مصاريف
تخفيض تكاليف الصنع
متابعة حسابات المردين
متابعة حسابات الزبائن
برنامج استثمار
مراقبة المصاريف
متابعة مصاريف الأفراد
عمليات على اليد العاملة
عمليات على مواد الموردين
تقليص المخزون
تحصيل المستحقات والمتأخرات
تقليص مواد قيد الصنع
اختيار الاستثمارات
خفض المصاريف
أخطار الصنع
سعر شراء المواد الأولية
تمديد الدفع للموردين
قروض الايجار
مردودية الاستثمارات
شراء الآلات
مراقبة العدد
تكلفة الصنع

انطلاقا من الشكل السابق يتم تحسين المردودية أولا عن طريق تخفيض تكاليف الصنع، وأهمها تكاليف المواد الأولية واليد العاملة.

المبحث الثالث: تحليل المردودية الاقتصادية لمشاريع الاستثمارية

تمهيد:

يعد تحليل المردودية واحد من أهم المعايير المستخدمة لقياس و تقييم االاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ،فهي تجسيد للعلاقة بين النتائج المحققة و الأهداف المسطرة و الوسائل المستخدمة في ذلك ،فتحليلها يسمح لمتخذي القرار بمعرفة مدى كفاءة المؤسسة في إستخدام مواردها و تحقيق أهدافها

المطلب الأول: تحليل مردودية الاقتصادية عن طريق المؤشرات والنسب المالية

إن تحليل مردودية الاقتصادية بالنسب المالية و المؤشرات أكثر الأساليب التحليل شيوعا في التقييم و ذلك لما يوفر من عدد كبير من المؤشرات المالية

أولا: تحليل مردودية الاقتصادية عن طريق المؤشرات

تستخدم مؤشرات المالية عادة في تقييم أداء المؤسسات في مجالات الربحية، والسيولة، والملائمة وكذا كفاءة ادارة المؤسسات في رسم وتنفيذ سياسته التمويلية والاستثمارية لها حيث تكمل أهمية هذه المؤشرات في نقاط التالية:

1.تحديد مدى قدرةالمنشاة على مواجهة الالتزامات الجارية.

2. قياس درجة نمو المنشاة والكشف على مواطن الضعف والقوة.

3. توفير البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات واعداد الموازنات التقديرية.

4. قياس الفعاليةالكلية لمستوى أدائها.

5.قياس فعالية التي تحصل عليها المؤسسة باستغلالها لمختلف موجوداتها لتحقيقالربحية.

ثانيا: تحليل المردودية باستخدام مؤشرات النسبية

1_ معدل المردودية للنشاط:

تمثل مردودية التجارية الفائض المتوازي من الأنشطة التجاريةو الصناعية للمؤسسة فيما يتعلق بقدرتها على استخلاص فائض من التشغيل ينتج عن ذلك مردودية التجارية المرتبطة بعملية التشغيل، وتعطى بالعلاقات التالية:

مردودية الاستغلال=الفائض الاجمالي للاستغلال/ مستوى النشاط[1]

1)معدل المردودية الاقتصادية:

تقييس مؤشرات المردودية الاقتصادية وكذا كفاءة وفعالية إدارة المؤسسة في تحقيق الارباح لذلك نجد ان مؤشرات مردوديه الماليةوالاقتصادية هي مجال اهتمام المستثمرين.[2]

2)المردودية الاقتصادية والاجمالية:

العلاقة بين الفائض الاجمالي للاستغلال واصول المؤسسة:

المردودية الاقتصاديةالإجمالية=الفائض الإجمالي للاستغلال /الأصول

يسمح هذا المؤشر بمعرفة قدرة المؤسسة على تحقيق الارباح الاقتصادية وقدرة اصولها على توفير او تدعيم خزينة الاستغلال.

المردوديةالاقتصادية= (نتيجة استغلال/الأصول)x(المبيعات/الأصول الاقتصادية)=(نتيجة استغلال/المبيعات)x (المبيعات/الأصول) = (الهامش الربحي) x(معدل دوران الأصول)

فالمردوديةالاقتصادية ترتكز على عاملين اساسيين هما:

هامش الربح (الربحية ومعدل دوران الأصول) وتستطيع المؤسسة ان تتحصل على مردودية جيدة اذ تمكنت من تعظيم هذين العاملين.[3]

[1]فرحات جمعة سعيد ، **الاداء المالي للمنظمات الاعمال**، دار المريخ لنشر، الرياض 2000 ص 73 74

[2]مفلح عاقل محمد ، **مقدمة في الإدارةالمالية والتحليل المالي**،الطبعة الثالثة،عمان،2004، ص 384

[3]عشي عادل ، **قياس وتقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير منشورة ،تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2004 ص85

3)**معدل دوران الأصول:** يقصد به عدد مرات تغطية المبيعات لأصولالمؤسسة او عدد مرات استخدام اصول المؤسسة في تحقيق المبيعات.

4)**هامش الربح:**ويتمثل في مقدار الربح متولد من كل دينار من تنانير المبيعات الهامش المنخفض يعني انخفاض سعر البيع او ارتفاع التكاليف[1].

5)**معدل المردودية المالية:** هي نسبه المردودية المالية بدلالة الأموال الخاصة تكتب كما يلي:

المردودية المالية=نتيجةالسنةالصافية/الأموال الخاصةx 100

هذا المعدل يقيس ربحية الدينار الواحد مستثمر من قبل المالك أي أن المعدل يعبر عن ربحية الاستثمار المتاح من قبل وكلما زادت قيمة هذا المعدل كلما عبرت عن كفاءةالإدارة في استغلال أموال الملاك لضمان عائد مرضي لهم والعكس يحصل عندما تنخفض قيمه هذا المعدل وقياسا بمعيار المقارنة سواء كان المعيار الصناعية اوالتاريخيةوالذي لابد أن يكون معبرا عن حركة الاستثمار في السوق.[2]

ثالثا: تحليل المردودية الاقتصادية عن طريق النسب المالية

1_ نسبةالسيولة:[3] تشير إلى مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها التجارية عندما يحين ميعاد استحقاقها اي ان الاصول تتحول الى النقدية وتستخدم هذه الأخيرة في سداد التزاماتها.

[1] محمد مفلح عقل، **مقدمة في ادارة وتحليل المالي**،الطبعة الثالثة، دار المستقبل للطباعة والنشر، عمان، 2004، ص82

[2]طغان حنان، **تحليل مردودية المحاسبة للمؤسسة الاقتصادية** من مذكره تخصص علوم تسيير جامعه 20 اوت 1955 سكيكدة 2007 صفحه 112

[3]شيتي عمري، ميلود خلف الله، **دور التحليل المالي في عمليه اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية** مذكرة المصدر الأكاديمي كليه العلوم التجارية تخصص محاسبه وجباية معمقة جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج،،2018 ص 16

-**نسبة السيولة العامة:** تعتبر هذه النسبة عن مقارنةالأصول قصيرة الأجل مع الخصوم قصيرة الأجل وتحسب بالعلاقة التالية:**نسبة السيولة العامة=الأصول المتداولة/الديون قصيرة الاجل**

-**نسبة السيولة السريعة:**تقوم هذه النسبة على استبعاد المخزون السلعي في حسابها قيمتها ، وتكون هذه النسبة مقبولة إذا كانت مساوية للواحد وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة السريعة= (الاصول المتداولة– المخزونات) /الديون قصيرة الاجل

-**نسبة السيولة الجاهزة:** تعد هذه النسبة أكثر صرامة في قياس سيولة المؤسسةلأنها تعتمد على القيم الجاهزة المتوفرة لدى،المؤسسة للوفاء بالالتزامات القصيرة الاجل دون اللجوء الى بيع جزء من مخزوناتها او تحصيل مدينيها.

2): نسب النشاط: تكون اهمية هذه النسب كونها أداة لقياس فعالية إدارة المؤسسة في استغلال مواردها وادارة موجوداتها حيث تحدد مقدار مساهمة كل عناصر المستثمر ضمن اصول المؤسسة في تحقيق رقم الاعمال ويتم حساب مختلف هذه النسب كما يلي:

-معدل الدوران الإجمالي= رقم الاعمال / مجموع الاصول

_معدل دوران الاصول الثابتة= رقم الاعمال / الاصول الثابتة

_معدل دوران الاصول المتداولة= رقم الاعمال / الاصول المتداولة

- متوسط فتره التحصيل =360 /معدل دوران الحسابات المدنية

-متوسط فتره الدفع= 360 / معدل دوران الحسابات الدائنة

2)نسب التوازن المالي: تقوم المؤسسة بتحليل الكتل المالية الموجودة في الميزانية وقياس مدى مساهمة الاموال بأنواعها في التمويل ومن اهم هذه النسب ما يلي:[1]

[1]بن ساسي الياس يوسف قريشي كتاب البشير تسيير المالي الإدارة المالية دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2011 ،

أ_نسبه التمويل الدائم: تعتبر هذه النسبة الصياغة أخرى لرأس المال وهي تشير الى تغطية مادة الأصول الثابتة بالأموال الدائمة وتحسب بالعلاقة التالية:

_نسب التمويل الدائم= اموال دائمة/ الاصول ثابتة

ج_نسبه التمويل الذاتي: تعبر هذه النسبة على مدى تغطيةالمؤسسةلأصولهاالخاصة وبالتالي تساعد في تحديد حجم القروض الطويلة الاجل لتوفير الحد الادنى من راس المال العامل كهامش امان وتحسب بالعلاقة التالية:

نسب التمويل الذاتي =الاموال الخاصة/ الاصول الثابتة

د.نسبة الاستقلالية المالية: تعبر عن مدى الاستقلالية للمؤسسة ماليا ومدى اعتمادها على أموالها الخاصة وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الاستقلالية المالية=الأموال الخاصة/ مجموع الخصوم.

3): نسب المردودية

1-المردودية المالية: تعرف أيضا بأنها مردودية الاموال الخاصة بحيث تضم المردودية المالية بأجمالي الأنشطةالمؤسسة وتدخل مكوناتها كافة العناصر والحركات المالية حيث تأخذ النتيجة صافية من جدول الحسابات النتائج واموال الخاصة من الميزانية[1] وتحسب بالعلاقةالتالية:

المردودية الماليةRCP=نتيجة الدورة الصافية/الأموالالخاصة

ص 240

[1] بن ساسي الياس، قريشي يوسف ،**كتاب التسيير المالي الإدارة المالية دروس وتطبيقات** ، gestionfinancièremanuel et application2011، ص 268

2-المردوديةالاقتصاديةRE: تعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من بيع منتجاتها في السوق بشكل مستقل عن كل السياسة التمويل او امتلاك او ضرائب على الأرباح أي الكفاءة الصناعية والتجارية للمؤسسة.[1]

وتحسب بالعلاقةالتالية:

نسبة المردودية الاقتصادية=نتيجةالدورة صافية/ مجموع الأصول

4): الرافعةالمالية: يهدف تحليل المالي من خلال حساب إثر الرافعة المالية إلى دراسة أثرالاستدانة على مردودية الاموال الخاصة فمنه يمكن الاستدامة ذات آثر ايجابي على المردوديةالمالية كما يمكن ان تكون ضد أثر سلبي وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبه الرافعة المالية=المردودية المالية –المردودية الاقتصادية

المطلب الثاني: تحليل المردوديةالاقتصادية باستخدام الأداء المالي

أولا: تحليل مردودية الاقتصادية باستخدام الرفع مؤشرات الأداء المالي

مؤشرات تقييم الاداء المالية هي مؤشرات كمية تسهل عمليه حسابها وهي مجملها مؤشرات ماليه او نقديه وهذا يعود الى طبيعة المعلومات المعتمد عليها في تقييم الاداء المالي بالإضافة الى كون المؤشرات المالية في صياغة نسبية.

أولا: إعداد الميزانية المالية و الميزانية الوظيفية من المحاسبية

1): الميزانية المالية(السيولة-الاستحقاق): تقوم الميزانيةالمالية على تمييز بين درجة الاصول من جهة ودرجة استحقاقاتها الخصوم من جهة ثانية حيث تراتب الاصول وفقا لدرجة في ولايتها المتزايدة اما الخصوم فترتب وفقا لدرجة استحقاقها المتزايدة الامر الذي

[1] المرجع السابق صفحه 267

يسمح بتقييم الخط المالي للمقترض اي خط أي عدم الملائمة وقدرة المؤسسة على مواجهه التزاماتها قصيرة الاجر[1]:

الجدول رقم: (2-1): جدول الميزانية المالية (السيولة_ الاستحقاق)

الأصول((Active	المبالغ	الخصوم(passive)	المبالغ
الأصول غير الجارية الموجودات المعنوية والمادية والمالية عناصر الأصول الثابتة لأكثر من سنة		**الخصوم غير الجارية** الأموال الخاصة الديون متوسطة والطويلة الاستحقاقات المؤجلة لأكثر من سنة	
الأصول الجارية المخزونات حقوق المؤسسة لدى الغير المتاحات (الصندوق البنك الخزينة) عناصر الأصول المتداولة لأقل من سنة		**الخصوم غير الجارية** المورد وملحقاته القروض البنكية الجارية الاستحقاقات لأقل من سنة	
مجموع الاصول		مجموع الخصوم	

2): الميزانية الوظيفية:هي ميزانية تقوم على أساس إحصاء الموارد واستخدامات المتراكمة ويقصد بالدورات الاقتصادية: دوره الاستثمار، دورة التمويل، دورة الاستغلال[2]

[1]سامي الازعر محمد ،**تحليل المالي للقوائم الماليوفق النظام المحاسبي المالي مذكرة ماستر** جامعه قسنطينة 2011 2012 صفحه 89 90

[2]سامي الازعر محمد، **تحليل المالي للقوائم الماليوفق النظام المحاسبي المالي مذكرة ماستر** جامعه منتوري بقسنطينة صفحه 91

جدول(2-2): كيفية اعداد الميزانية الوظيفية:

استخدامات الثابتة تقييم الإجمالية التثبيتات الغير المادية التثبتات المادية التثبتات المالية	**الموارد الثابتة** رؤوس الأموال الخاصةالخصومة غير الجارية مجموع الاهتلاكات
الاصول المتداولة للاستغلال=بقيم اجماليهالمخزونات الزبائن التسبيقات والمدفوعات على الحساب الاعباء المعنية مسبقا والضرائب	**خصم متداولة للاستغلال** التنسيقات المستلمة الموردون والديون الجبائيةوالاجتماعية المنتجات المعاينة مسبقا
الأصولالمتداولة خارج الاستغلال=تقييم الإجمالية خزينه الأصول المتاحات	**الخصومالمتداولة خارج الاستغلال** الاعتمادات البنكيةالتجارية وقروض الخزينة

(2-2):جدول الميزانيةالوظيفية

دورة الاستثمار	الاستخدامات الثابتة	الموارد الثابتة	دورة التمويل
دورة الاستغلال	الاصول المتداولة للاستغلال	الخصوم المتداولة للاستغلال	دورة الاستغلال
دورة الاستغلال	الاصول المتداولة خارج الاستغلال	خصوم متداوله خارج الاستغلال	دورة الاستغلال
دورة الاستغلال	خزينة الاصول	خزينة الخصوم	دورة الاستخدام

ثانيا:مؤشرات التوازن المالي:

تتمثل مؤرات التوازن المالي فيمايلي:

1.**رأس مال العامل:** هو فائض الاصول المتداولة على ديون قصيرة الاجل ان هذا التعريف يعطي طابع ديناميكي لراس المال العامل بحيث يسمح لنا بملاحظة الفرق بين الاصول المتداولة والديون بقصيرة الاجل في وقت معين ومن هذا نستنتج اهمية راس المال العامل في:

- كونه مؤشر لتجسيد التوازن المالي[1]
- كونه هامش أمان يحقق الملائمة(قدرةالمؤسسة على التسديد) على المدى القصير.

2.**حسابه:**

- **من الأعلى الميزانية:**المواردالثابتة-الاستخداماتالثابتة
- **من الاسفل الميزانية:** الاصول المتداولة-الخصوم المتداولة

3.**حالات راس المال العامل:**بصفةعامةهناك ثلاث حالات لرأس المال العامل وهي:

[1]عبد الرزاق زكريا، طينة، **دور المعلومات المالية في تقييم الاداء المالي في مؤسسات الاقتصادية**، مذكره ليسانس، جامعة الوادي،2013 ،ص 91 -92.

أ.راس المال العامل الصافي موجب Fr>0:يشير هنا إلىأنالمؤسسةمتوازنة ماليا على المدى الطويل وحسب هذا المؤشر فان المؤسسة تمكن من تمويل احتياجاتها الطويلة المدى باستخدام مواردها الطويلة وحققت فائض مالي استخدامه في تمويل الاحتياجات الماليةالمتبقية وهذا ما يشير الى توازن في الهيكل المالي للمؤسسة.[1]

جدول(2−3):حالات رأس المال العامل:

حالات راس المال العامل الصافي	حالته	التفسير
راس المال العامل الصافي الموجب	**Fr>0**	تشير هنا الى ان المؤسسةمتوازنة ماليا على المدى الطويل وحسب هذا المؤشر فان المؤسسةتمكنت من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها الطويلةوحققتفائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات الماليةالمتبقية وهذا ما يشير الى توازن في الهيكلالمالي
راس مال العامل الصافي السالب	**Fr<0**	في هذه الحالة يعني ان المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراته وباقي الاحتياجات باستخدامها مواردها الماليةالدائمة وبالتالي فهي بحاجة الى تقليص مستوى استثماراتها الى الحد الذي يتوافق مع مواردها الماليةالدائمة
راس المال العامل صافي المعدوم	**0=Fr**	في هذه الحالات تغطي الاموال الدائمة الاصول ثابتة فقط أماالأصولالمتداولةفتغطيعن طريق القروض قصيرة الاجل في هذه الوضعية لا تنتج أي ضمان عمل تمويلي في المستقبل

[1]المصدر من اعداد الطالبة

		وتترجم هذه الحالةالوضعية صعبة للمؤسسة

ب.الاحتياج في راس المال العاملBFR :

مرتبط بدورة الاستغلال وبالتسيير في المدى القصير وتحليل التطور لما تملكه المؤسسة وما تحتاجه له فاحتياجات راس المال العامل هو ذلك الجزء من احتياجات دورة الاستغلال، ويمكن ان نميز بين احتياجات راس المال العامل لاستغلال واحتياجات راس المال العامل خارج الاستغلال ولكنها قبل ذلك نقدم العلاقةالعامة لحساب احتياجات رأس المال العامل.[1]

احتياجات راس المال العامل = الاصول المتداولة خارج الخزينة-الخصوم المتداولة خارج الخزينة

ويمكن تجزئة الاحتياج في راس المال العامل الى:[2]

- **احتياج رأس المال العامل للاستغلال**BFRex: هو الجزء من احتياجات رأس المال العامل المرتبط بالنشاط العادي لمؤسسه ويمكن حسابه من خلال الميزانيةالوظيفية
- **احتياج راس المال العامل للاستغلال=اصول متداوله الاستغلال-الخصوم المتداولة للاستغلال**
- **احتياج في راس المال الخارج استغلال:**BFRhex هو جزء من احتياجات رأس المال العام الذي تخص النشاط الغير عادي للمؤسسة ويمكن حسابه من خلال الميزانيةالوظيفية
- **احتياج راس المال خارج الاستغلال = اصول المتداولة خارج الاستغلال-الخصوم المتداولة خارج الاستغلال**

[1] عباده فيصل، **التشخيص المالي في المؤسسةالاقتصادية مذكره ليسانس** جامعة الوادي 2012/2011 صفحه 37

[2]بكوشه صفاء ، رزاق هبله ساره ،**استخدامه التنبؤ لتشخيص الوضعيةالماليةللمؤسسةالاقتصادية مذكره ليسانس** جامعه الوادي 2013 2014 صفحه 28

4.**الخزينةالصافية:**هي مجموع الاموال التي تكون تحت تصرفها خلال دوره الاستغلال وتشمل صافي القيم الجاهزة اي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة، حيث تحسب العلاقة بالعلاقتين التاليتين:[1]

الخزينة = راس المال العامل–الاحتياج في راس المال العامل

الخزينة= خزينةالأصول–خزينة الخصوم

المطلب الثالث: تحليل المردودية الاقتصادية باستخدام مؤشرات النشاط

أولا: تحليل رقم الأعمالCHIFFRE D'AFFAIRE HORS TAXe:CAHT

يجب تحليل المبيعات من خلال الحجم والسعر يسمح تحليه على اساس الحجم رغمتها بمعرفه النمو الحقيقي للمؤسسة ويختلف تحليل المالي ويتأقلم بحسب الطور الذي تمر به المؤسسة[2]، كما يجب الانتباه الى اختلاف مرونة هذه العوامل عند النمو[3] عندما عند التراجع نذكر ايضا بانه في حاله المنتج الوحيد يمكن استنتاج نمو الحقيقي اي الحجم من خلال نمو الظاهري الذي يتضمن الاسعار على مستوى الأسعار.

مما سبق ذكره يمكن القول بان رقم الأعمال يعبر عن ديناميكية النشاط للمؤسسة وتقييم مركزها التنافسي واداةأساسيه في قياس المردوديةوالتنبؤ بحجمها في المستقبل والعمل بتحسينها.

ثانيا: تحليل الهامش التجاري

[1] فوزي نجاح ، حميدي سليمه، **دراسة تطبيقيه لمؤشرات التشخيص المالي في المؤسسةالاقتصادية مذكرة ليسانس** جامعه الوادي 2013 2014 صفحه 51.

[2]الدكتور دريد درغام، **كتاب سياسةالماليةالحديثة الجزء الاول الطبعة الاولى** دار رضا للنشر 1999 صفحة73 74

[3]Robert papin stratégie pour la création d'entreprise ''création reprise développement'' 9em Edition Paris 2001 P164

يعبر عن الفرق بين مبيعات المنتجات (الجاهزة) وتكلفة شراء هذه المبيعات اي الفرق بين رقم الاعمال وسعر التكلفةللبضاعةالمباعةبالنسبةلمؤسسةالتجارية فان المشتريات التي تضلعت حجم المخزون اما بالنسبةللمؤسسة تمارس في الوقت ذاته وظيفةالتجارية وصناعية فان الهامش التجارية يحسب كالاتي:

الهامش التجاري=رقم الاعمال التغير في المخزون–الشراء زائد التغير في المشتريات

الهامش التجاري هو من بين اهم المؤشرات التي تدل على توسيعثروةالمؤسسة،وحتى يكون هذا الهامش ذا دلالة يجب ان يقارن على عدة سنوات مثل ثلاث سنوات او عدة مؤسسات متعددة وخاصة المؤسسات التجارية وبالتباين فان الفرق بين الهامش تجاري والهامش الخام هو ان هذا الاخير لا يأخذ بعين الاعتبار مصاريف الشراء ويمكن التعبير عنها بالشكل التالي:

ثالثا: تحليل انتاج النشاط

يعرف الانتاج كما يلي:

الانتاج = الانتاج المباع + الانتاج المخزن+ الانتاج المتبقي غير الموجه للبيع[1]

ان هذا الرصيد مهم جدا حيث انه ليس الى اي مادة تطابق قرارات المؤسسة فيما يتعلق بالإنتاج مع التطور السوق وان اي ارتفاع في انتاج الدورة لابد ان يصاحبه ارتفاع موازي في رقم الاعمال.

اذن تزايد الانتاج أكثر من المبيعات فهذا دليل على ظواهر خطيره قد يكون سبب الانتاج الزائد والذي سيؤدي الى تخفيض وتيره العمل لاحقا ريثما يتم التخلص منه وقد يكون سبب في مبالغة مؤسسة في تقييم مخزونها مما سيضعف ايضا من هوامش ربحهاالمستقبلية.

[1]Eric Stephen gestion financier ed economic 1999 P74

ان انتاج الدورة يهم خاصه المؤسسات الصناعية التي تعمل على تحويل المواد الأولية الى منتجات تامه الصنع او خدمات ويسمح هذا الرصيد بقياس نشاط المؤسسة خلال دوره الاستغلال ويتم حسابه كالتالي:

انتاج الدورة= انتاج المباع + انتاج مخزون + انتاج مؤسسة لذاتها + خدمات مقدمة

رابعا:تحليل القيمة المضافة[1]VA VA:

تسمحالقيمةالمضافة بتمويل العمال في المؤسسات لتسويه الضرائب والرسوم نتاج نتيجة يطلق عليها بالفائض الاجمالي للاستغلال وتحسب القيمةالمضافةبالنسبةللمؤسسة انتاجيه كالتالي:

القيمةالمضافة=الهامش تجاري+ انتاج الفترة–المشتريات+ تغيير في المخزون– مشتريات اخرى خارجية

●**معدل القيمةالمضافة:**معدل القيمة المضافة يسمح بقياس درجه التكامل الاقتصادي للمؤسسةالمحددة على القدرة على تامين بعض مراحل دورة الاستغلال.

هذا المؤشر يحدد لنا الإنتاجية الإجمالية المحققة على بعض مستويات النشاط ويمكن ابراز اهم معدلات القيمةالمضافة التي تتعلق مباشرة بطبيعة وبدورة الاستغلال

المعدل =القيمةالمضافة/ رقم اعمال خارج الرسماوالقيمةالمضافة/الإنتاجية

معدل القيمةالمضافة يكون مرتفعا في مجال صناعة ويكون جد ضعيف في التوزيعات الكبيرة وهنالك معدلات اخرى للقيمةالمضافة.

المعدل =القيمةالمضافةva/الفعالية:ويسمح هذا المعدل بإعطاءالقيمةالمضافةالمحققة على قدره العاملين.

[1]دكتور دريد درغام، **كتاب اساسيات الإدارةالمالية حديثة الجزء الاول الضمان الاولى** الدار البيضاء النشر والتوزيع 1999 صفحه 75 76

•**المؤشرات الثلاثة للقيمةالمضافة:**[1]

القيمةالمضافة	القيمةالمضافة	اعباءالعاملين
عددالعاملين	الثابتة الاصول	القيمةالمضافة

المطلب الرابع: تحليل مردوديه الاقتصادية باستخدام مؤشرات النتيجة

أولا: تحليل الفائض الاستغلالي الإجماليEBE:

بعد اقطاع من القيمةالمضافة الضرائب[2]و الرسوم VERSEMENT ASIMILIER واعباء العاملين والاعباء الاخرى يبقى رصيد يسمى الفائض للاستغلالEBE والذي يمكن ان يكون سلبي، كما نلاحظ في الفائض الاجمالي الاستغلال مساوي للنتيجةالإجمالي للاستغلال قبل اقتطاع مخصصات الاهتلاكات والمؤونات(et reprise eventuellesعلى الاهتلاكات والمؤونات.

الفائض الخام للاستغلال[3]EBE يمثل الفائض الاقتصادي الصادر من عمليه الاستغلال ويحدد المورد الحقيقي الناشئعن الاستغلال ،في هذا المعنى هو أكبر تحديد من النتيجةالإجمالية للاستغلال لأنه يشمل مخصصاتالاهتلاكات والمؤونات،التي تعتبر اعباء غير مدفوعة واحتسابها يرجع الى اسباب ضريبةبحثتة في هذا الموضوع.

- EBE مستعمل في عدة نسب والتي تبحث عن اعاده بناء فكرة نسب الهامش او النسب الفائدة

النسبةالأولى: يبين الهامش الاجمالي للاستغلال مقاسه بالنظر الى رقم الاعمال او الى الانتاج الى هذه النسبة ويمكن ان تخفي حقائق من الممكن ان يكون EBE إيجابي ناتج

[1]Michel Levasseur _Aimable Quint art .op.cit.

[2]Michel Levasseur _Aimable 3em Edition economica 1998 P60-62-63

[3]Alain Mario Analyse financier consepte et méthodes dunod paris

عن الانتاج المخزن بعباره او اخرى التي تغير مقبول عن المخزونات الحالية والمنتجات النهائية في هذه الحالة حيث:

$\frac{EBE}{\text{الانتاج}}$ او $\frac{EBE}{\text{رقم الاعمال}}$ الفائض الإجمالي للاستغلال

النسبةالثانية: تترجم مفهوم عائد نسبي اي القدرة على تسيير الموارد بالنظر الى راس المال المستثمر حيث: $\frac{EBE}{\text{الثابتة الاصول}}$

- EBEهو ايضا قياس لتحويل الذاتي عن طريق الاستغلال المستقل عن السياسات المتبعة من طرف المؤسسة فيما يخص الاهتلاكات التمويل (متمثل بالأعباء المالية)،الاستثمار المالي (محدد بالمنتجات المالية) .

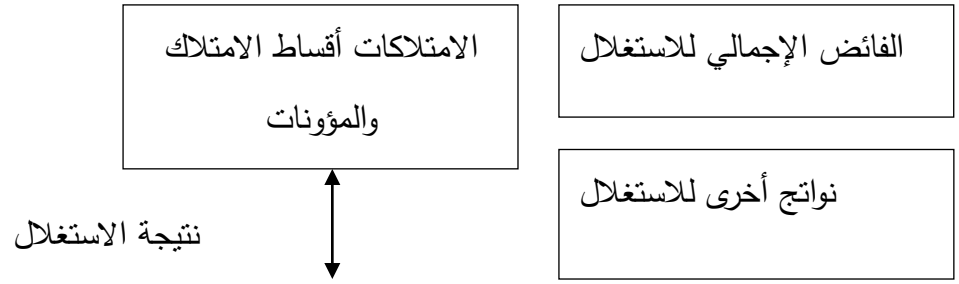
ثانيا: تحليل نتيجة الاستغلالRE

تسمح نتيجة الاستغلال بتعبير عن زيادةثروة المؤسسةالناجمةعننتيجةعمليات التشغيل والاستثمار[1] كما تسمح بقياس النتيجةالصناعية والتجارية للمؤسسة بشكل مستقل عن سياسه الاستدانةوالسياسةالجبائية وتسمح بمقارنة المؤسسات والتي تنتمي الى قطاع واحد للنشاط وتقديم صورة عن نتيجة المتولدة عن الاستغلال الامثل او الأسوء لوسائل وادوات الانتاج وبنفس الطريقة واذا استطعنا الحصول على تفصيل لحساب تحويل تكاليف الاستغلال فانه يمكننا أن نظيف الجزء المتعلق بالحسابات التي تدمج في حساب نتيجة الاستغلال ويخص بالذكر تحويل أقساط الاهتلاكاتوالمؤونات وتحسب كالتالي:

نتيجة الاستغلال =الفائض الاجمالي للاستغلال+ تحويل اقساط الاهتلاكوالمؤونات–اقساط الاهتلاك والمؤونات–اقساط الاهتلاك الاستثمارات الممولة بالتمويل التأجيري

[1]بوتان حنان، **تحليل المردوديه المحاسبية للمؤسسة مذكره الماجستير** كليه علوم التسيير والعلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات كتا 2007 صفحه 92

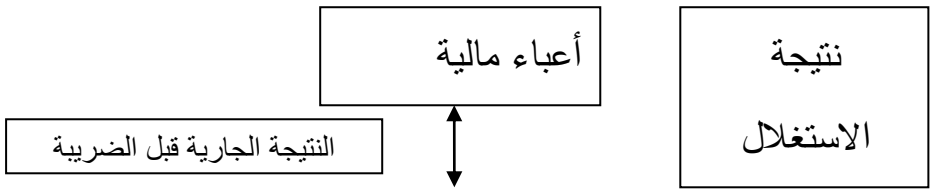
الشكل(2_4): يوضح **كيفية تكوين نتيجة الاستغلال:**



ثالثا: تحليل النتيجةالجارية قبل الضريبة résultat courant avant les impôts **RCAI:**تفيد النتيجةالجارية في تقدير مردوديةوفعاليةالطبيعة(الجارية في المؤسسة) ولكن قد يتسبب الاكتفاء في تسويه الحقائق، خصوصا عندما تتزايد تدفقات الاستثمارية وهذا ما دفع المختصين في الإدارةالمالية الى وضع الحساب الخاص بالنفقات والايرادات الاستثنائية كما يقدم هذا الرصيد نتيجة استغلال المتأتية من العمليات العاديةللمؤسسة.[1]و تحسب كالتالي:

النتيجة الجارية قبل الضريبة=نتيجة الاستغلال+ نواتج المالية+تحويل مختلف الفوائد–أعباء المالية

الشكل رقم (2_5):النتيجة الجارية قبل الضريبة.



رابعا: تحليل النتيجة الاستثنائية

قد يكون من الافضل عند دراس النتيجةالاستثنائيةالتمييز بين تلك النفقات والايرادات الناجمة عن عناصر استثنائية، ولكن متعلقة بالتشغيل (كتلف مؤونات على المخزون اثار

[1] دكتور دريب درغام، **كتاب اساسيات الإدارة المالية الحديثة** ،الجزء الاول، الطبعة الاولى، دار الرضا للنشر، تشرين الاول ،1999، صفحه 78

اسعار القطع).[1]، كما يسمح هذا الرصيد بقياس وزن النتيجة الاستثنائيةبالمقارنة مع النتائج الاخرى في تكوين النتيجةالإجماليةللمؤسسة،اما إذا اتخذ بشكل فوري فانه يسمح بقياس الاداءاتالمؤسسةالجيدة ويحسب بطريقه الأتية:

نتيجة الاستثنائية Rex= نواتج الاستثنائية–أعباء الاستثنائية

لا تكفي النتيجةالاستثنائية لوحدها للتعبير عن مستوى اداء المؤسسةبالنسبة للعمليات غير العاديهللمؤسسة، ولابد من التطرق ايضا لرصيد نتيجة الدورةالصافية حتى قد نكون قد استوفينا مجمل حسابات النتيجة.

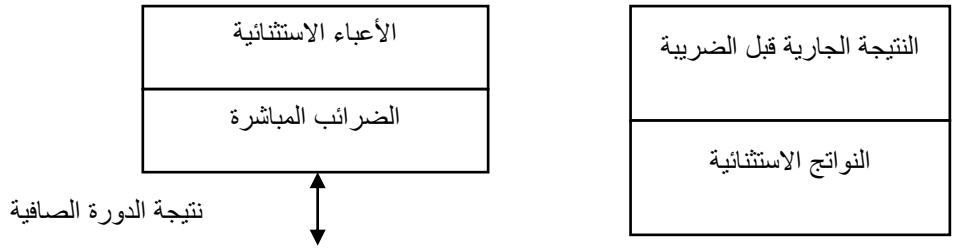
خامسا: تحليل النتيجةالصافية النشاطRNE:

يمثل جدول رصيد حسابات النتائج للدورة،وهوالنتيجةالنهائية لنشاط بعد تأجير جميع عواملها ويمثل قاعده لحساب توزيع الارباح بين المساهمين، وتحسب بطريقه التالية:[2]

النتيجةالصافية للنشاط =النتيجةالجارية قبل الضريبة+النتيجةالاستثنائية–مساهماتالعمال –ضريبة على الأرباح

وسوف نحاول توضيح ذلك في الشكل التالي:

الشكل الرقم(2_6) النتيجة الصافية[3]



[1]–Beatrice et francis grandguilollot,analyse financiére;op;cit,p55

[2]Robert papin ;stratégie pour création d'entreprise création reprise développement 9eme édition ;duonodparis ;2001-p-164

خاتمة الفصل الثاني

بعد دراستنا لأهم الأدوات المستعملة في تقييم الأداء المالي من مؤشرات التوازن المالي و السيولة و المردودية تبين لنا أهميتها،فعلى المقيم المالي قراءتها قراءة صحيحة و هذا من أجل إعطاء صورة أدق عن واقع المؤسسة كونها تعتبر مرآة عاكسة للوضعية المالية للمؤسسة و نستطيع القول أن أهمية هذه المؤشرات تكمن في معرفة مدى تسديد المؤسسة لديونها اتجاه الغير في المدى القصير .

الفصل الثالث:

تحليل دور موازنة الاستثمار في تحقي المردودية الاقتصادية بمجمع صيدال ووحدة الانتاج–المدية–

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية المفصلة التي قمنا بها في الفصل الأول حول موازنة الإستثمار وكذا تحليل المردودية الاقتصادية في الفصل الثاني،ثم الفصل الثالث والذي يشمل الدراسة التطبيقية وهي على شكل إسقاط للمفاهيم النظرية على المؤسسة المدروسة، وهي تمثل أحد أهم المؤسسات الجزائرية الناشطة في المجال الاقتصادي وهي مؤسسة "صيدال فرع (وحدة الإنتاج)– المدية–». وقد حاولنا في هذا الفصل التعرف على دور موازنة الاستثمار في تحقيق المردودية الإقتصاديةلمؤسسةصيدال فرع – المدية–، ومدى فهم وإدراك المؤسسة لأهمية تحليل موازنة الاستثمار ومساهتها في تحقيق المردودية.

ويتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث: المبحث الأول كان تقديم للمجمع بشكل عام ووحدةالمديةومختلف فروعها بشكل خاص، والمبحث الثاني دراسة وتحليل موازنة الاستثمار الخاصة بالمؤسسة وطرق إعدادها خلال السنوات لثلاث سنوات متتالية (2019–2020 – 2021) وفي المبحث الثالث تضمن تحليل المردوية المؤسسة من خلال تحليل مختلف ميزانيات المالية للمؤسسة لنفس السنوات السابقة.

وفي الأخير تقديم مختلف النتائج والإجابة على فرضيات الدراسة تخصالوضعية الاستثمارية والمالية للمؤسسة وتطورها مع تقديم وجهة نظر من خلال التوصيات وكذا الأفاق المستقبلية المقدمةللمؤسسة محل الدراسة.

المبحث الاول: تقديم لمؤسسة صيدال ووحدة

يعد مجمع صيدال من أهم وأكبر المؤسسات العمومية التي يقف عليها الاقتصاد الجزائري والنشاط في مجال الصناعة الصيدلانية، هيكله الواسع يتوزع عبر مختلف أنحاء الوطن ومنتجاته تجاوزت السوق المحلية لتخترق السوق العالمية، إلا أنه مر بعدة مراحل قبل وصوله إلى الوضع الذي هو عليه الآن.

كما تعتبر وحدة محل الدراسة، أحد أكبر وأهم هاته الوحدات وأهم مؤسسة منتجة للمضادات الحيوية والأدوية الجنيسةالبنيسيلينية وغير البنيسيلينية على المستوى الوطني.

المطلب الأول: نشأة مؤسسة صيدال وهيكلها التنظيمي

تعتبر شركة صيدال من أكبر المؤسسات على المستوى الوطني والقاري، وفي هذا المطلب سيتم التعرف على لمحة من هذا المجمع إضافة إلى تنظيماته.

صيدال شركة ذات أسهم برأسمال قدره 2.500.000.000 دينار جزائري، 80% من رأسمال صيدال ملك للدولة والـ 20 % المتبقية قد تم التنازل عنها في سنة1999 عن طريق البورصة إلى المستثمرين من المؤسسات والأشخاص. تكمن مهمة صيدال في تطوير، إنتاج وتسويق المواد الصيدلانية الموجهة للاستهلاك البشري

– أنشأت صيدال في 1982 عقب إعادة هيكلة الصيدلية المركزية الجزائرية وقد استفادت في هذا الإطار، من نقل مصانع الحراش والدار البيضاء وجسر قسنطينة. كما حوّل إليها في 1988، مركب "المضادات الحيوية" للمدية الذي كان على وشك الانتهاء من قبل الشركة الوطنية للصناعات الكيميائية.

في سنة 1989 وتبعا لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، أصبحت صيدال مؤسسة عمومية اقتصادية تتميز باستقلالية التسيير، وفي سنة 1993، تم إضفاء تعديلات على القانون الأساسي للشركة، حيث سمح لها بالمشاركة في كل عملية صناعية أو تجارية يمكن أن

تكون ذات صلة مع موضوعها الاجتماعي من خلال إنشاء شركات جديدة أو فروع، وفي سنة 1997، وضعت شركة صيدال مخطط إعادة هيكلة أسفر على تحويلها إلى مجمع صناعي يضم ثلاثة فروع (فارمال، وبيوتيك)، في 2009، رفعت صيدال من حصتها في رأسمال سوميدال إلى حدود 59 %. وفي سنة 2010، قامت بشراء 20 % من رأسمال شركة إيبيرال كما رفعت من حصتها في رأسمال شركة "تافكو" من 38.75 % إلى 44.51%، في 2011، رفعت صيدال حصتها في رأسمال ايبيرال إلى حدود 60% في جانفي 2014، شرع مجمع صيدال في إدماج فروعه الآتي ذكرها عن طريق الامتصاص: ،فارمال وبيوتيك. [1]

يتكون المجمع من عدة مديريات مركزية وثلاث فروع إضافة إلى مركز البحث والتطوير وثلاث وحدات توزيع وكذا مديرية التسويق والإعلام الطبي، والمهمة الرئيسية للمجمع هي تطوير الإنتاج وتسويق المواد الصيدلانية الموجهة للاستقطاب البشري والبيطري، إن هدف المجمع هو ضمان موقع فعال على المستوى الوطني والإقليمي، وكذا اختراق السوق العالمية، ويتميز المجمع بمجموعة من القيم هي: الوفاء، الالتزام والدقة

والانضباط. يتعامل المجمع مع دول إفريقية، عربية وأوروبية لتوجيه منتوجاته ويطمح إلى إدماج التكنولوجيا الحديثة في تصنيع الأدوية وفي تبني نظام الجودة والنوعية في الإنتاج والتسيير بتطبيق معايير الايزو (2000/1900).

إن الهيكل التنظيمي للمجمع يتمثل في مجموعة اقتصادية مكونة من مؤسسات متواجدة بالدار البيضاء بالجزائر العاصمة" quot;Pharmal&quot" مستقلة إدارياً جامعة لمركز قرار واحد يدعى بمقر المجمع وهو "فارمال" وحسب هذا الهيكل فإن المجمع يتشكل من

[1] https://saidalgroup.dz/ar/notre-groupe/historique ,consulté le 15/05/2021

ثلاثة فروع من حيث إنتاج الأدوية، ومجموعة من المديريات بالإضافة إلى مخبر البحث والتطوير والوحدة التجارية :

ا. **فرع المضادات الحيوية** "**quot;ANTIBIOTICALL&quot**" وهو أكبر فرع في المجمع المتواجد بولاية المدية

ب. **فرع بيوتيك** "**quot;BIOTIC&quot**" يقع على مستوى مركب الحراش وله أربع وحدات إنتاجية وهي وحدة الحراش، وحدة جسر قسنطينة، وحدة شرشال، ووحدة عنابة.

ج. **فرع فارمال** "**quot;PHARMAL&quot**" يقع على مستوى مركب الدار البيضاء بالجزائر العاصمة وهو مقر المجمع وله ثلاثة وحدات إنتاجية وهي: الدار البيضاء، قسنطينة وعنابة وتنتج هذه الوحدات الأنواع التالية: مراهم، زيوت، أقراص مضغوطة، محاليل للشراب.

د. **مركز البحث والتطوير**: نشير أن هذا المركز هو القلب النابض لمجمع صيدال، حيث يوظف أكثر من 160 عاملاً من بينهم 80% إطارات.

هـ. **الوحدات التجارية**: تهدف إلى تسويق وتوزيع كل المنتوجات الخاصة بالمجمع من نقطة بيع واحدة.

و. بالإضافة إلى مجموعة من المديريات الفرعية.

المطلب الثاني: ماهية وحدة الإنتاج للمؤسسة

تقديم موقع الإنتاج بالمدية :

موقع الإنتاج بالمدية ، إحدى الشركات التابعة لمجموعة صيدال ، هي مؤسسة مساهمة برأس مال. ولدت من إعادة هيكلة المجموعة بتاريخ 02.02.1998.

يحتوي موقع الإنتاج بالمدية على مصنع متكون من وحدات مختلفة مهمتها انتاج المضادات الحيوية وتتمثل هذه الوحدات في :

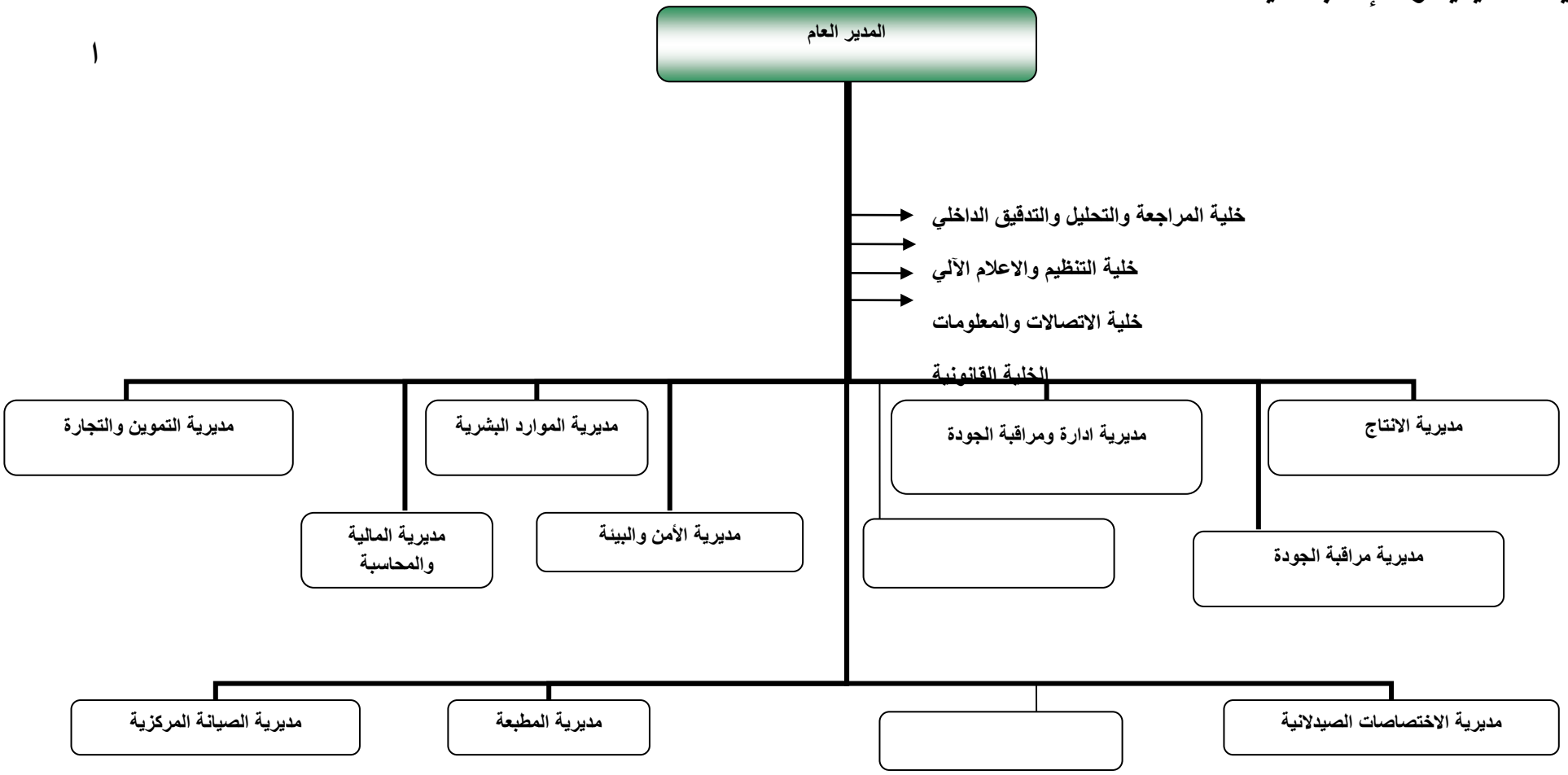
- المباني المختلفة التي تنتج المواد الخام بكميات كبيرة عن طريق التخمير وشبه التجميعي (البنسلين وغير البنسليني).
- بنايتان لإنتاج المنتج النهائي ، أحدهما مخصص للمنتجات البنسلينية والآخر للمنتجات غير البنسلينية.
- وحدة إنتاج لمواد التغليف (الطباعة).
- محطة الإنتاج اللازمة لتشغيل جميع مرافق موقع الانتاج ، وتسمى الخدمات العامة.
- مختبر مركزي مع العديد من الهياكل لتنفيذ جميع التحليلات والضوابط التنظيمية ، بما في ذلك مختبر تجريبي لاحتياجات.
- يحتوي المختبر المركزي أيضًا على متجر للحيوانات الأليفة لتربية حيوانات المختبر (الفئران البيضاء والأرانب).
- محطة استرداد المذيبات.
- محطة لمعالجة النفايات السائلة لحماية البيئة.

ينتج موقع الانتاج بالمدية ، الذي بدأ إنتاجه في عام 1986 ، أشكال الجرعة التالية: حقن البنسلين وغير البنسليني (مساحيق ومحاليل) ، كبسولات البنسلين والبنيسيليك ، المراهم الجلدية والعينية ، الشراب السائل ، المساحيق الفموية البنسلينية أقراص.

تتمثل إستراتيجية الشركة في هذا المجال في تطوير خبرة مجمع صيدال وتوسيع نطاق إنتاجها وزيادة حصتها في السوق لتلبية الطلب.

الهيكلالتنظيميلموقعالإنتاجالمدية

ا



المطلب الثالث : الاهداف الاستراتيجية للمؤسسة

يتمثل الهدف الاستراتيجي لمجمع صيدال في تعزيز مكانته كرائد في إنتاج الأدوية الجنيسة والمساهمة، بشكل فعلي، في تجسيد السياسة الوطنية للدواء التي وضعت من قبل السلطات العمومية.[1]

إن صفة المؤسسة العمومية تخول لمجمع صيدالمهمتبنأساسيتن:

•ضمان استقلاله المالي والاستدامة في الحفاظ على توازنه المالي وضمان تحسين القدرة التنافسية لمنتجاته، من أجل تحقيق أهداف نموه وتطوير موارده البشرية.

•تحقيق الأهداف المنوطة به من قبل الدولة، بصفتها المساهم الرئيسي.

•وفي إطار مهمته الأساسية، حدد مجمع صيدال خطوط العمل التي تمكّنه من ضمان نموه وتعزيز مكانته الرائدة في إنتاج الأدوية الجنيسة.

في طليعة هذه الخطوط، يظهر مخطط شامل ومتكامل للتنمية يرافق توسع المجمع والذي يتمركز حول تثمين الموارد البشرية، تحسين التنظيم ونظام المعلومات، تعزيز ثقافة المؤسسة وتنفيذ سياسة فعالة للاتصال:

- تعزيز القواعد الأخلاقية التي تهدف إلى تسوية وتطهير سوق الأدوية.
- المساهمة في الحد من الواردات،
- الانفتاح على الأسواق الخارجية،
- الزيادة من مستوى رضى المستهلك.

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية والمشاريع الإستثمارية في وحدة الإنتاج

قصد تطبيق ما جاء من وصف في الجانب النظري، سنحاول في هذا المبحث القيام بدراسة للحالة المالية للمؤسسة وذلك من خلال الأرقام والمؤشرات التطبيقية لمؤسسة صيدال بالمدية، ويتم التحليل عن طريق مجموعة من المؤشرات والنسب التي تم التطرق إليها سابقا

[1] https://www.saidalgroup.dz/ar/notre-groupe/qui-sommes-nous, consulté le 15/05/2020

في الجانب النظري ، مع عرض مختلف المشاريع الاستثمارية للوحدة وذلك لفحص ومعرفة مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها والمخاطر الائتمانية.

المطلب الأول: عرض القوائم المالية لوحدة الإنتاج خلال السنوات

سيتم في هذا المطلب دراسة وتحليل المؤشرات المالية للميزانيات محل الدراسة وذلك عن طريق رأس المال العاملالصافي واحتياجاته إضافة إلى تطورالخزينة.

اولا : تقديم الميزانية المالية للسنوات محل الدراسة (2019، 2020،2021)

سنقوم بتقديم الميزانية المفصلة والمختصرة للسنوات المدروسة جانب الأصول والخصوم.

الجدول رقم (3–1): الميزانية المالية المفصلة للسنوات 2019–2020–2021

(جانب الأصول)

السنوات / الأصول	الصافي 2021	الصافي 2020	الصافي 2019
أراضي	125595404,00	125595404,00	125595404,00
مباني	24318743,58	4598097,32	6987861,11
تثبيتات مادية أخرى	322449359,27	206534567,20	249244615,79
تثبيتات حالية	220012868,74	223703524,26	12868,54×220
القروض والأصول المالية الأخرى غير جارية	2452500,00	2452500,00	2452500,00
الضرائب المؤجلة على الأصول	34498314,36	53618412,31	47105223,01
مجموع الأصول غير الجارية	729327189,95	616502505,09	651398472,45
المخزونات قيد الصنع	1655503949,75	1775402939,80	1616284685,88
الزبائن	75482,50	92385,04	70174,20
مدينون آخرون	473900,89	199616,60	208141,91

الخزينة	6211465,04	10565047,07	2042516,70
مجموع الأصول الجارية	1662264798,18	1786259988,51	1618605518,69
المجموع العام للأصول	2391591988,13	2402762493,60	2270003991,14

المصدر: من إعداد الطالبةبالإعتماد على الكشوفات المالية للمؤسسة خلال السنوات الثلاث

الجدول رقم (3–2): الميزانية المالية المفصلة للسنوات 2019–2020–2021

(جانبالخصوم)

السنوات / الخصوم	2021	2020	2019
فارق إعادة التقييم	614898378,10	614898378,10	614898378,10
النتيجة الصافية	484048923,08	695058388,32	1005261645,69
رؤوس الأموال الخاصة الأخرى	52691340,35	–	–
حسابات الارتباط	635888848,62	509669727,01	202713048,53
مجموع الأموال الخاصة	1787527490,15	1819626493,43	1822873072,32
مؤونات ومنتجات مسددة سلفا	153555629,57	253826980,99	218525303,09
مجموع الخصوم غير الجارية	153555629,57	253826980,99	218525303,09
الموردون والحسابات الملحقة	378820182,78	254815379,13	159302533,35
الضرائب	866,00	795,00	2433,00

ديون أخرى	71687819,63	74492845,05	69300649,38
خزينة الخصوم	–	–	–
مجموع الخصوم الجارية	450508868,41	329309019,18	228605615,73
المجموع العام للخصوم	2391591988,13	2402762493,60	2270003991,14

المصدر: من إعداد الطالبةبالإعتماد على الكشوفات المالية للمؤسسة خلال السنوات الثلاث

المطلب الثاني: دراسة وتحليل الميزانية الوظيفية المختصرة باستخدام المؤشرات والنسب المالية خلال السنوات (2019، 2020،2021)

سيتم في هذا المطلب دراسة وتحليل المؤشرات المالية للميزانيات محل الدراسة وذلك عن طريق رأس المال العاملالصافيواحتياجاته إضافة إلى تطورالخزينة.

أولا: عرض الميزانية الوظيفية المختصرة للجانبين الأصول والخصوم

الجدول رقم (3–4): الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول

السنوات الأصول	2021	2020	2019
أصول ثابتة	729327189,95	616502505,09	651398472,45
قيم الاستغلال	1655503949,75	1775402939,80	1616284685,88
قيم غير جاهزة	549383,39	292001,64	278316,11
قيم جاهزة	6211465,04	10565047,07	2042516,70
المجموع للأصول	2391591988,13	2402762493,60	2270003991,14

المصدر: من إعداد الطالبةبالإعتماد على الميزانيات المالية للأصول خلال السنوات الثلاث

التعليق على الجدول

من خلال الميزانية المالية المختصرة لجانب الاصول خلال الفترة الممتدة (2019،2020،2021)،نلاحظ و بشكل عام إنخفاض وتزايد في الأصول الثابتة من سنة 2019إلى سنة 2020 نلاحظ انخفاض ملحوظ،و من سنة 2020 إلى 2021 إرتفاع إتفاع كبير في الأصول الثانتة ،أما قيم الإستغلال فهي في إنخفاض للقيم نلاحظ من سنة2019إلى 2020،كما نلاحظ تزايد من سنة 2020إلى سنة 2021في القيم الإسغلال ،كما نلاحظ في القيم غير جاهزة فهي في إرتفاع مستمر لجميع السنوات الثلاث مستمر لسنوات كما نلاحظ أن القيم الجاهزة هي الأخرى لها وزن معتبر في تركيبة الأصول،و هذا راجع اساسا لجائحة كوفيد_19_ حيث إرتفعت الأداءات المدفوعة و خاصة منها متعلقة بالمرض و تحتاج إلى سيولة سريعة.

الجدول رقم (3–5): الميزانية المالية المختصرة لجانب الخصوم

السنوات / الخصوم	2021	2020	2019
مجموع الأموال الخاصة	1787527490,15	1819626493,43	1822873072,32
مجموع الخصوم غير الجارية	153555629,57	253826980,99	218525303,09
مجموع الخصوم الجارية	450508868,41	329309019,18	228605615,73
المجموع العام للخصوم	2391591988,13	2402762493,60	2270003991,14

المصدر: من إعداد الطالبةبالإعتماد على الميزانيات المالية الخصوم خلال السنوات الثلاث

التعليق على الجدول:

من خلال الميزانية الماية المختصرة لجانب الخصوم خلال فترة (2019_2020_2021)، لم تحافظ على نسبة الأموال الخاصة أي إنخفاض مستمر لسنوات من 2019 إلى 2021،إرتفاع للخصوم غير الجارية من سنة 2019إلى سنة 2021،و نلاحظ إنخفاض من سنة 2020إلى سنة 2021،أما بنسبة للخصوم الجارية نلاحظ من خلال الجدول فإنها في تزايد مستمر .

ثانيا: عرض المشاريع الاستثمارية للوحدة الإنتاج

من خلال هذه الدراسة التحليلية سوف نقوم بعرض أنواع المشاريع الإستثمارية التي تقوم بها مؤسسة صيدال وحدة الإنتاج نذكر أهمها خلال السنوات الدراسة 2021–2020–2019

المشاريع الإستثمارية الخاصة بالإنتاج 2019 (ثلاث آلات)	**مهامها**
PIECES DE RECHANGES SPÉCIFIQUE P/ TRAIN OSMOSE XX5501	صناعة الماء المقطر
PIECES DE RECHANGES SPÉCIFIQUE P/REMPLISSEUSE AMPOULE	ألة عملية الضخ ماء المقطر
PIECES DE RECHANGES SPÉCIFIQUE P/REMPLISSEUSE EMBOCHNNEUSE	قطع غيار الألات لإنتاج الادوية **(زيادة في عمر الإنتاج)**
المشاريعالإستثمارية الخاصة بالإنتاج 2020 (إحلال الألات)	
APP P/DETERMINATION COT Y9347	تقنية التحليل الكمي و النوعي
CHROMATOGRAPHE PHASE LIQUIDE HPLC	اجراء تحليل الادوية

SPECTRO-FLUORIMETRE RF-6000 Y9262	تابعة لتحليل الادوية
المشاريع الإستثمارية الخاصة بالإنتاج سنة 2021	
LAVEUSE CORIMA	ألة غسيل قلرورات الأدوية
TUNNEL STÉRILISATION CORIMA	تعقيم الادوية
REMPLISSEUSE AMPOULE CORIMA	ملئ قارورات الدواء

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المقابلة مع رئيس مصلحة المالية والمحاسبة

الجدول رقم: (3-6): العوائد المحققة من الاستثمارات

	2018	2019	2020	2021
– العوائد المحققة من الاستثمارات:				
– القيمة				
– الكمية	3356419614 54419114	2454713.891 40605590	3349836956 53647600	8058709992 46071910

نلاحظ ان المؤسسة حققت عائد كبير في سنة 2018 و ذلك يعود الى توفر اليد العاملة و توفر و الالاتلذا كانت نسبة الإنتاج اكبر بالنسبة لسنة 219 فنلاحظ ان المؤسسة لم تحقق عوائد كبيرة و هذا يعود الى تدخل عامل covid2019اثر على إنتاجية المؤسسة نشكل كبير و تراجع ملحوظ

ام في سنة 2020فقد كانت المؤسسة تسعى جاهدة في زيادة الإنتاج و هذا ما نلاحظه من الجدول و أيضا تراجعت في 2021

التكاليف الإستثمارية حسب الألات المتوفرة الوحدة (1000 دج

السنوات	2021	2020	2019
تكلفة الإستثمار	10913927.61	19931882.08	3598794.96

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المقابلة مع رئيس مصلحة المالية والمحاسبة

ثانيا: تحليل مؤشرات التوازن المالي الوظيفي

سيتم التحليل باستخدام المؤشرات المالية للميزانيات الخاصة بالسنوات: **2019، 2020، 2021**، والتي تسمح لنا تحليل الوضعيات المالية للمؤسسة وعليه تقتصر الدراسة على حساب مؤشرات التوازن المالي التالية:

–رأس المال العامل الصافي الإجمالي للسنوات (2019، 2020 ، 2021).

– إحتياجات من رأس المال العامل خلال السنوات(2019، 2020 ، 2021).

– مؤشر الخزينة الصافية خلال السنوات (2019، 2020 ، 2021).

أولا: تحليل الميزانية بواسطة رأس المال العامل الصافي الإجمالي

يمكن حساب رأس المال العامل الإجمالي بالعلاقة التالية:

حيث: **رأس المال العامل الصافي الإجمالي= الموارد الدائمة –الإستخدامات الثابتة**

أو: رأس المال العامل الصافي الإجمالي= الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة

الجدول رقم (3–7): أنواع رأس المال العامل خلال السنوات الدراسة

المؤشرات	2021	2020	2019
الأموال الدائمة	1941083120	2073453474,42	2041398375,41
الأصول الثابتة	729327189,95	616502505,09	651398472,45

رأس المال العامل الصافي الإجمالي	1211755930	1456950969,33	1389999902,96
الأصول المتداولة	1662264798,18	1786259988,51	1618605518,69
الخصوم المتداولة	450508868,41	329309019,18	228605615,73
رأس المال العامل الصافي الإجمالي	1211755929,59	1456950969,33	1389999992,96

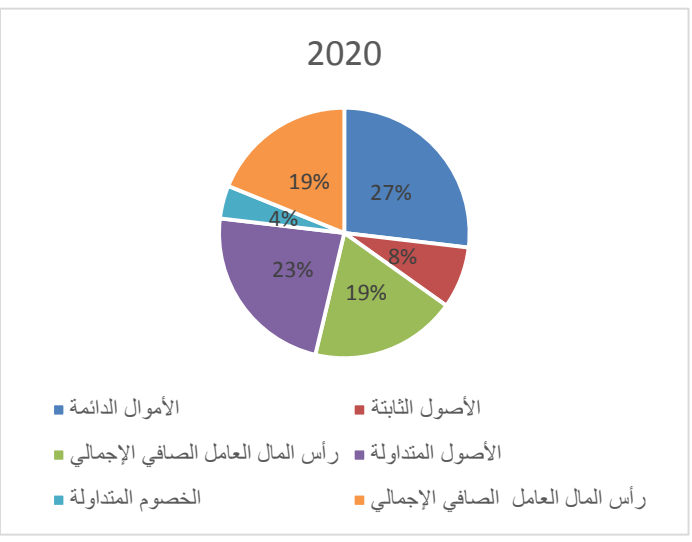
المصدر: من إعداد الطالبةبالإعتماد على الميزانية الوظيفية للمؤسسة

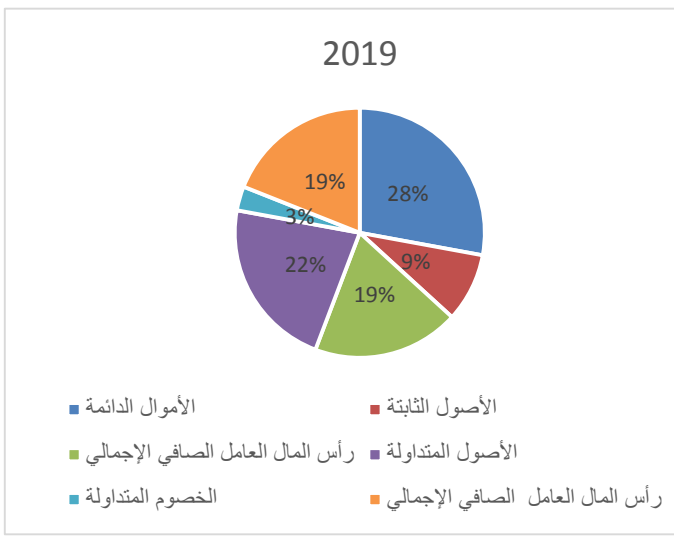
منخلالالجدول نلاحظ أن المؤسسةحققت فائض أو هامش أمن بعد تمويل مجموع إستثماراتها و هذا الفائض يعني وجود سيولة في المدى القصيرأي سوف يمكن المؤسسة الإلتزام والوفاء بديونها عند تاريخ إستحقاقها، فمن خلال السنوات 2021، 2020، 2019كان رأس المال العامل الصافي مرتفع، أي أن المؤسسة تمتلك هامش أمان كبير ولديها أموال غير مستغلة، بحيث لها القدرة على تغطية أصولها الثابتة من أموالها الدائمة، ومن أجل تخفيض رأس المال إلى قيمة معتبرة لا بد من تخفيض الأموال الدائمة وزيادة الأصول الثابتة، وهذا دليل على أن المؤسسة تمتلك سيولة حسنة.

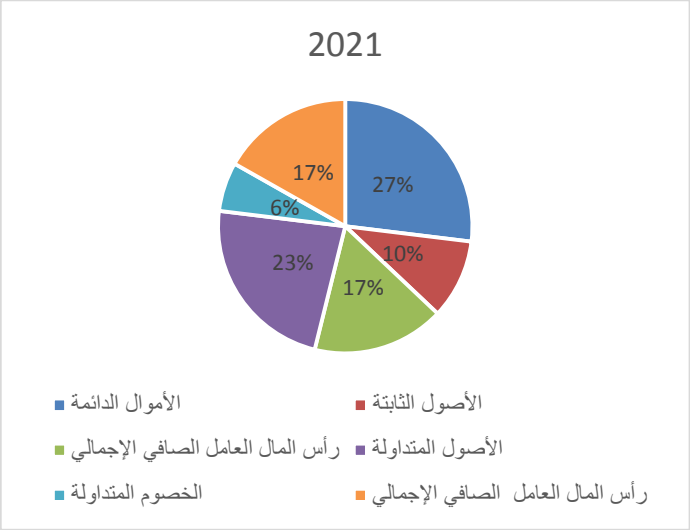
– التمثيل البياني لرأس المال العامل الصافي الإجمالي للفترة (2019، 2020 ، 2021).

يمكن توضيح وعرض تطور لرأس المال العامل الصافي الإجمالي للفترة (2019، 2020 ، 2021) في الشكل التالي:

الشكل رقم (11):تطور لرأس المال العامل الصافي الإجمالي







ثانيا: إحتياجات من رأس المال العامل خلال السنوات(2019، 2020، 2021).

يمكن حساب احتياج رأس المال العامل عن طريق العلاقة التالية:

– احتياجات رأس مال العاملBFR =الإحتياج من رأس المال العامل للإستغلال + الإحتياج من رأس المال العامل خارج الإستغلال.

✓ **حيث:** الإحتياج من رأس المال العامل للإستغلال= الأصول المتداولة للإستغلال– الخصوم المتداولة للاستغلال

✓ **الإحتياج من رأس المال العامل خارج الإستغلال**= الأصول المتداولة خارج الإستغلال– الخصوم المتداولة خارج الاستغلال

الجدول رقم (3–8): حساب احتياجات رأس المال العامل

السنوات	2019	2020	2021
الإحتياج من رأس المال العامل للإستغلال	**1456982152,53**	**1520587560,67**	**1276683766,97**
الأصول المتداولة	1616284685,88	1775402939,80	1655503949,75

للإستغلال			
الخصوم المتداولة للاستغلال	159302533,35	254815379,13	378820182,78
الإحتياج من رأس المال العامل خارج الإستغلال	**- 69024766,29**	**- 74201638,46**	**- 71139302,2**
الأصول المتداولة خارج الإستغلال	278316,11	292001,64	549383,39
الخصوم المتداولة خارج الاستغلال	69303082,4	74493640,1	71688685,6
احتياجات رأس المال العامل	**1387957386,24**	**1446385922,21**	**1205544464,77**

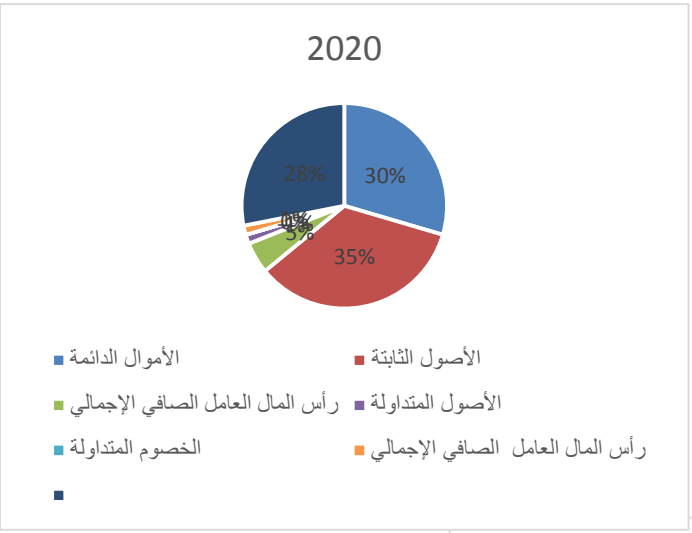
المصدر: من إعداد الطالبةبالإعتماد على الميزانية الوظيفية للمؤسسة

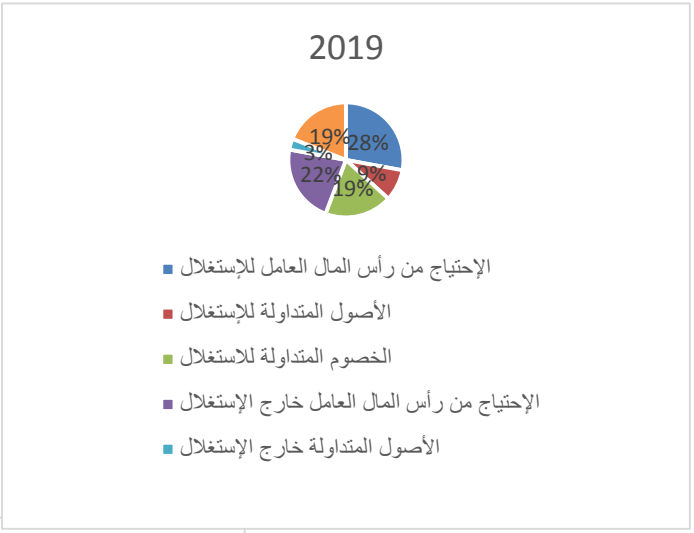
نلاحظ من خلال الجدول أن أحتياجات رأس المال العامل هي موجبة خلال ثلاث السنوات الدراسة ويرجع هذا التزايد في إحتياجات رأس المال العامل نتيجة التوسع التي تتبعها وحدة الإنتاج في المؤسسة، في حين أن الديون قصيرة الأجل لمتغطي إحتياجات دورة– **BFR** الاستغلال فكون إحتياجات رأس المال العام لموجبة فهذا يعني أن هناك إحتياج للتمويل في دورة الاستغلال أي أن إحتياجات الدورة أكبر من موارد التمويل فيها.

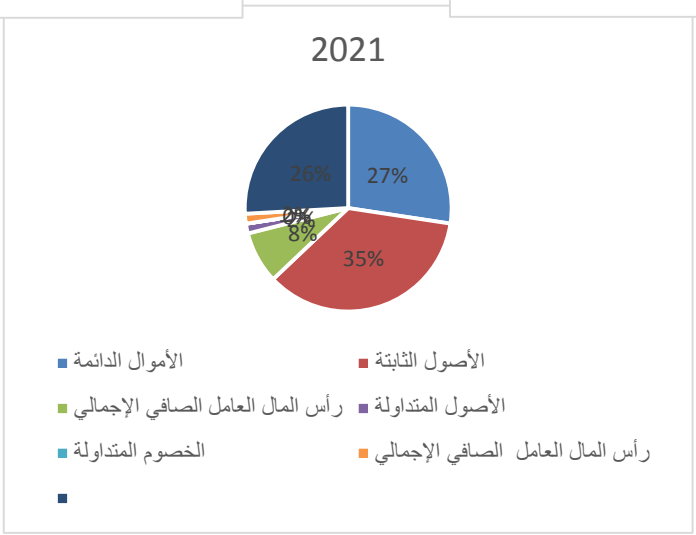
– التمثيل البياني لإحتياجات رأس المال العامل للفترة (2019، 2020 ، 2021).

يمكن توضيح وعرض تطور احتياجات رأس المال العامل للفترة (2019، 2020 ، 2021) في الشكل التالي:

الشكل رقم (14):تطورإحتياجات المال العامل







ثالثا: تحليل الميزانية بإستخدام مؤشر الخزينة

يتم حساب الخزينة وفقا لإحدى العلاقتيين التاليتين:

- ✓ الخزينة = القيم الجاهزة – التسبيقات البنكية
- ✓ الخزينة = رأس المال العامل الإجمالي –الإحتياجات رأس المال العامل

الجدول رقم (3–9): حساب تطور نسب الخزينة

البيان	2019	2020	2021
القيم الجاهزة	2042516,70	10565047,07	6211465,04
تسبيقات بنكية	0	0	0
الخزينة الصافية	2042516,70	10565047,07	6211465,04
رأس المال العامل	1389999992,96	1456950969,33	1211755929,59
الإحتياجات رأس المال العامل	1387957386,24	1446385922,21	1205544464,77
الخزينة الصافية	2042516,70	10565047,07	6211465,04

المصدر: من إعداد الطالبةبالإعتماد على الميزانية الوظيفية للمؤسسة

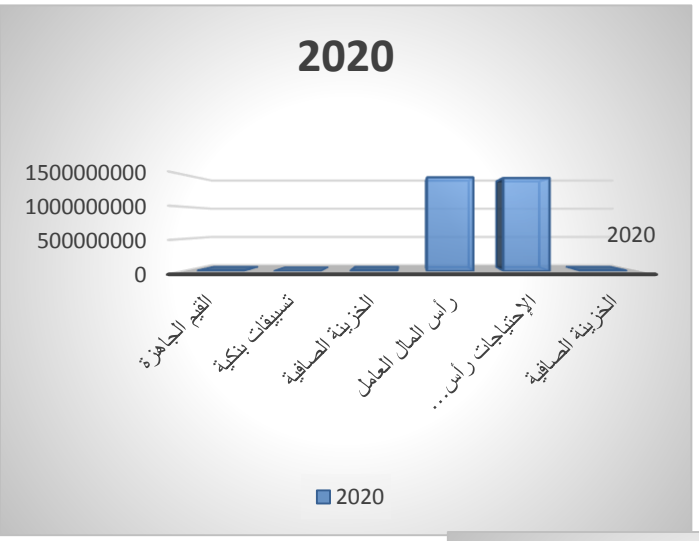
من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الخزينة موجبةخلال الثلاث السنوات،وهذايعنيأن الأموال مجمدةفيالمؤسسةومنالناحيةالماليةغيرجيدحيثانهذهالأموال تطرحمشكلتكلفةالفرصةالضائعة ولهذافإنالخزينةالموجبةلابدألاتستمرلفترةطويلة.

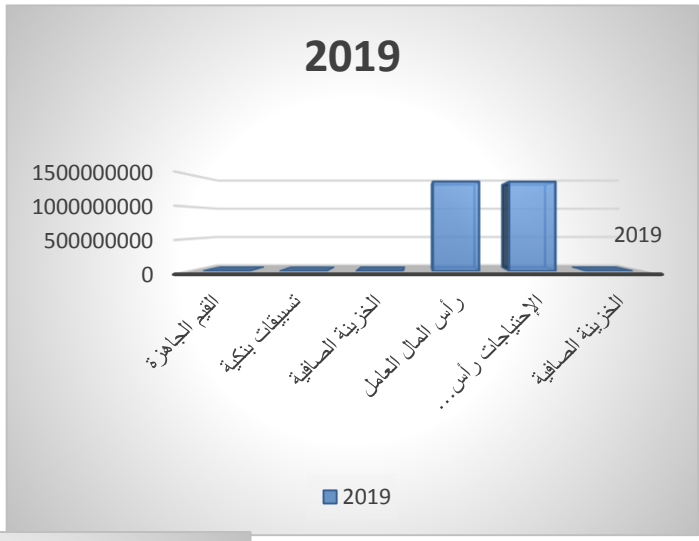
التمثيل البياني لتطور الخزينة للفترة (2019، 2020 ، 2021).

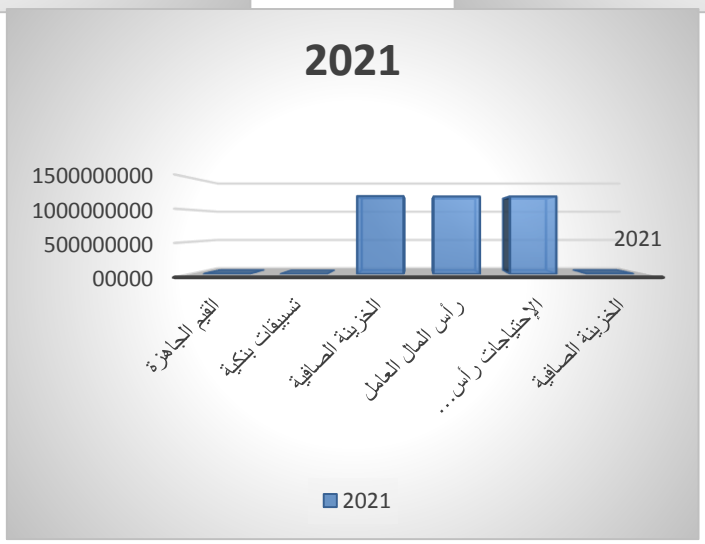
يمكن توضيح وعرض تطور مؤشر الخزينة للفترة (2019، 2020 ، 2021) في الشكل التالي:

التمثيل البياني لتطور الخزينة للفترة (2019، 2020 ، 2021).

يمكن توضيح وعرض تطور مؤشر الخزينة للفترة (2019، 2020 ، 2021) في الشكل التالي:







المصدر:

ثانيا: التحليل المالي بواسطة النسب المالية

سيتم في هذا المطلب حساب مختلف النسب المالية وذلك لمعرفة قدرة المؤسسة في مواجهة مخاطرها الائتمانية.

الفرع الأول: حساب نسب السيولة

نقوم بحساب نسب السيولة للمؤسسة لأجل معرفة قدرتها في الوفاء بدينها في آجالها وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3–10): جدول يوضح مختلف النسب المالية لوحدة الإنتاج خلال الفترة (2019، 2020 ، 2021).

البيان	طريقة الحساب	%2019	%2020	%2021
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	3,13	3,36	2,66
نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة/ الأصول الثابتة	2,79	2,95	2,45
نسبة الإستقلالية	الأموال الخاصة / مجموع الديون	7,97	5,52	3,96
نسبة المديونية	مجموع الديون / مجموع الأصول	0,803	0,757	0,747
نسبة السيولة العامة	الأصول الجارية / الخصوم الجارية	7,08	5,42	0.31

المصدر: من إعداد الطالبةبالإعتماد على الميزانية المالية الوظيفية للمؤسسة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسب التمويل الدائم أكبر من الواحد، وهذا خلال السنوات الثلاث محل الدراسة، مما يدل على وجود هامش أمان يسمح لها بتغطية إحتياجاتها برأس المال العامل، أما بالنسبة للتمويل الخاص كانت نسب أكبر من الواحد ما يمكنها من تغطية أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة دون اللجوء إلى الديون الخارجية.

أما فيما يخص نسب الإستقلالية كانت أكبر من الواحد خلال كل الفترات الثلاث مما يشير إلى أن الإمكانيات المتوفرة لدى وحدة الإنتاج تمكنها من تغطية جميع ديونها عن طريق أموالها الخاصة.

أما فيما يخص نسب المديونية فهي نسب مقبولة، كما نلاحظ من الجدول أعلاه أن النسبة السيولة العامة فوق النسبة المثلى في السنة كل السنوات وهذا يؤدي الى ارتفاع درجة سيولة الاصول الجارية والذي لا تؤثر كثيرا على حالة المؤسسة.

– أما نسب السيولة العامة للمؤسسة خلال الفترات الدراسة عرفت إرتفاعا فهي تفوق الواحد مما بين قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بواسطة أصولها المتداولة.

المبحث الثالث: تحليل نسب المردودية الاقتصادية للمؤسسة خلال فترات محل الدراسة (وحدة الإنتاج فرع المدية)

إن الهدف من تحقيق المردودية يعتبرمحورا أساسيا في القرارات المالية ومؤشرا مهما لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، فالمردودية تعني ذلك الإرتباط بين النتائج والوسائل (الكفاءة والفعالية) التي ساهمت في تحقيقها حيث تحد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية.

ومن خلال الأصول الاقتصادية (أصول الإستغلال) يمكن قياس الإنتاجية الإجمالية للمؤسسة وذلك بالعلاقة التالية: **القيمة المضافة / الأصول الإقتصادية**

- **عرض وتحليل جدول حسابات النتائج**

يأتي جدول حسابات النتائج لوحدة الإنتاج فرع المدية خلال الفترة (2021- 2020-2019) على النحو التالي:

الجدول رقم (3-11):

البيان	2019	2020	2021
المبيعات والمنتوجات الملحقة	2306080,00	2031802,00	2177626,00
تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة وقيد التصنيع	3444342068,06	3151491228,70	2696933352,75
إنتاج السنة المالية	3446648148,06	3153523030,70	2699110978,75
المشتريات المستهلكة	1564550393,85	1468679698,44	1228227300,43
الخدمات الخارجية	96276949,49	108199547,55	121994418,50

والإستهلاكات الأخرى			
استهلاك السنة المالية	1660827343,34	1576879245,55	1350221718,93
القيمة المضافة للإستغلال	1785820804,72	1576643784,71	1348889259,82
أعباء المستخدمين	723627040,44	730645774,44	776072375,76
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	7563228,61	23692448,49	12273355,45
إجمالي فائض الإستغلال	1054630535,67	822305561,78	560543528,61
المنتجات العملياتية الأخرى	17974890,81	13613510,47	12412802,08
الأعباء العملياتية الأخرى	3780146,39	4943887,80	8326265,75
المخصصات لإهتلاكاتوالمؤونات	115879280,61	139805301,62	106431584,43
إسترجاع على خسائر القيمة والمؤونات	57411220,79	14048302,78	29697233,34
النتيجة العملياتية	1010357220,27	705218185,61	487895713,85
المنتوجات المالية	4238784,51	1332578,00	6562619,91
الأعباء المالية	3347089.13	18005564,59	4549054,49
النتيجة المالية	891695,38	16672986,59 -	2013565,42

النتيجة العادية قبل الضراب	1011248915,65	688545199,02	489909279,27
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	5987269,96	6513189,30 –	5860356,19
مج منتجات الأنشطة العادية	3526273044,17	3182517421,95	2747783634,08
مج أعباء الأنشطة العادية	2521011398,48	2487459033,63	2263734711,00
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	1005261645,69	695058388,32	484048923,08
صافي نتيجة السنة المالية	1005261645,69	695058388,32	484048923,08

المصدر: من إعداد الطالبةبالإعتماد على الوثائق المالية للمؤسسة

المطلب الأول: تحليل مردودية الإقتصادية لوحدة الإنتاج

يتم حساب المردودية الاقتصادية ومركباتها بالإعتماد نتيجة الإستغلال من جدول حسابات النتائج والأصول الاقتصادية من الميزانية الماليةوذلك وفقا للعلاقة التالية:

معدل المردودية الاقتصادية = نتيجة الإستغلال بعد الضريبة / الأصول الاقتصادية

حيث: **الأصول الاقتصادية:** حسب المفهوم المحاسبي، الأصول الاقتصادية (الأصول الجارية) هي الأصول المستخدمة من طرف المستثمر في استغلال المؤسسة، وفكرة الأصول الحقيقية الاقتصادية للمؤسسة لا يكفي لتمويل الاستثمارات فقط، بل بمعنى تمويل إحتياجات الاستغلال.

الجدول رقم (3–12): حساب نسبةالمردوديةالإقتصادية

البيان	2019	2020	2021
النتيجة الصافية	1005261645,69	695058388,32	484048923,08
الأصول الاقتصادية	1618605518,69	1786259988,51	1662264798,18
معدل المردودية الاقتصادية	0,62107	0,38911	0,2912

المصدر: من إعداد الطالبةبالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة خلال الفترات (2019، 2020،2021)

نلاحظ من خلال الجدول أن النسبة منخفضة إلى حد أقصى خلال السنوات الثلاثوذلكلارتفاع الأصول الجارية، بحيث أن كل دينار من أصل مستثمر خلال السنوات الثلاث يعطي ربح يتراوح بين 0,2912 و0,62107، النسبة في 2019 وذلك بسبب ارتفاع الأصول المستثمرة وقلة النتيجة المحصل عليها.

ثانيا: حساب نسبة مردودية الأموال الخاصة (المردودية المالية)

تهتم بإجمالي أنشطة المؤسسة، حيث نأخذ النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج والأموال الخاصة من الميزانية المالية للوحدة.

تحسب المردودية المالية وفقا للعلاقة التالية:

المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

الجدول رقم (3–13): حساب نسبةالمردودية المالية

البيان	2019	2020	2021
النتيجة الصافية	1005261645,69	695058388,32	484048923,08
الأموال الخاصة	1822873072,32	1819626493,43	1787527490,15
المردودية المالية	0,55147	0,38198	0,27079

المصدر: من إعداد الطالبةبالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة خلال الفترات (2019، 2020، 2021)

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة المردودية انخفظت من 2019 إلى السنوات التالية حيث كانت 0,55147 بحيث أن كل دينار مستثمر يولد 0.055 دينار من النتيجة الصافية سنة 2019 وانخفظت إلى قيمة أقصى بلغت0,27079 في2021 لترتفع مجددا في 2020 إلى 0,38198، وذلك راجع إلى عدم كفاءة المؤسسة في استغلال أموالها الخاصة، كما أن الوحدة حققت مردودية ضعيفة من استغلال أستثماراتها خلال السنوات الثلاث محل الدراسة.

المطلب الثاني: حساب نسب النشاط

جدول رقم (3–14): حساب نسب النشاط

البيان	2019	2020	2021
رقم الأعمال	2306080,00	2031802,00	2177626,00
مجموع الأصول	2270003991,14	2402762493,60	2391591988,13
معدل دوران مجموع الأصول	0,00102	0,00085	0,00091
رقم الأعمال	2306080,00	2031802,00	2177626,00
الأصول الثابتة	651398472,45	616502505,09	729327189,95

معدل دوران الأصول الثابتة	0,00354	0,0033	0,00299
رقم الأعمال	2306080,00	2031802,00	2177626,00
الأصول المتداولة	228605615,73	329309019,18	1662264798,18
معدل دوران الأصول المتداولة	0,01009	0,00617	0,00131

المصدر: من إعداد الطالبةبالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة خلال الفترات (2019، 2020، 2021)

بالنسبة لمعدل دوران مجموع الأصولنلاحظ من خلال الجدول أن كل دينار مستثمر في أصول المؤسسة قد غطى 0,00354 مرة خلال السنة 2019، مقارنة بالسنوات اللاحقة فقد انخفظت إلى0,00299 سنة 2021، وهذا يعني انخفاض في كفاءة المؤسسة في استثمارها لموارده المالية المتاحة.

أما عن معدل دوران الأصول الثابتةنلاحظ من خلال الجدول أن كل دينار مستثمر في 2019 قد أسهم في تحقيق رقم أعمال قدره 0,00354 دج، في حين بقي ثابت في باقي السنتين.

في حين أن معدل دوران الأصول المتداولةنلاحظ من خلال الجدول أن معدل الدوران للأصول المتداولة كان مرتفع نسبيا سنة 2019 حيث وصل إلى0,01009، في حين أنه انخفض في السنوات التالية إلى غاية 0,00131 سنة 2021،

خاتمة

الخاتمة العامة

من خلال دراستناالأهمية نظام الموازنات و الدور الذي تلعبه في تسيير المؤسسة الاقتصادية إذ هي عبارة عن تلخيص لكل العمليات و الأنشطة التي تنوي المؤسسة القيام بها،و ترجمة واضحة عن التخطيط و السياسات المستقبلية فيما يتعلق بكل الظروف الداخلية لمؤسسة الاستثمار ،كما تعتبر الموازنة الاستثمارية خطة تفصيلية تتضمن البيانات الخاصة بكيفية استغلال الموارد التي تتمتع بها المؤسسة و خلال عدد من السنوات على المشاريع المدرجة ضمن سياستها الاستثمارية لتحقيق أهداف معينة وتنعكس على تحقيق و تنعكس على تحقيق ،أهدافها العامة.ومن خلال هذه الدراسة سنحاول إبراز أهمية هذه الموازنة في إنجاح المشروع الاستثماري انطلاقا من العملية الكلية التي تتطلبها عملية إعدادها لاختيار المشروع الذي يساهم أكثر من غيره في تحقيق أهداف المؤسسة ،أو هذا نظام الموازنات المتبع هو أسلوب أساسي لمراقبة التسيير مع التركيز على كيفية إعدادها،و متابعتها و دورها.

كما تعتبر ا الموازنة الاستثمارية جزء هام من الموازناتالتقدرية للمؤسسة بحيث تساعدها بتجنب حدوث أزمات إدارية و مواجهة الأخطار قبل وقوعها و التحقيق من أن عمليات المؤسسة تسيير وفق الخطة الموضوعة لتحقيق أهداف المؤسسة و ذلك يعود لكونها أداة رقابية وتخطيطية لتنفيذ المشاريع الاستثمارية،فهي تبني تقديراتها على ما هو متوقع حدوث في المستقبل القريب و دقة هذه التقديرات تؤثر على هذه النتائج،المحققة على مستوى التنفيذ،و من خلال دراستنا لموضوع تطرقنا إلى تحليل المردودية الاقتصادية للمؤسسة و إسقاطه على أحدث و أكبر المؤسسات الوطنية مؤسسة صيدال"وحدةالإنتاج"كميدان هذه الدراسة،و قد توصلنا إلى النتائج التالية:

ان تحليلنا للمردودية الاقتصادية أنها تعتبر الأساس و المنبع الرئيسي للمساهمين المؤسسة في معرفة مكانتها الاقتصادية في السوق،و توجهاتها المستقبلية.

و من خلال التحليل للمرد ودية توصلنا إلى نتائج و أرقام تفسر ماليا و اقتصاديا،و هذه التحليلات و التفسيرات تعد قاعدة لاتخاذ الإجراءات و القرارات من طرف المسؤولين المعنيين، لقد طبقنا مفهوم التوازن المالي للمؤسسة عن طريق التحليل المالي على وحدة الإنتاج لمؤسسة صيدال لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة و تحليلها وفق مؤشرات و ذلك لتحليل المرد ودية الاقتصادية للمؤسسة كما توصلنا إلى نتائج تمكننا من الحكم على السياسات المالية المتبعة من طرف "وحدة الإنتاج"و هي سياسات فعالة نجحت إلى حد في تحقيق الأهداف.

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج نوردها في النقاط التالية:

1-تعتبر الموازنة الاستثمارية خطة تقديرية تفصيلية تتضمن البيانات الخاصة بكيفية استغلال الموارد التي تتمتع بها المؤسسة.

2- لموازنة الاستثمار دور هام في المؤسسة الاقتصادية .

3- الموازنات التقديرية للاستثمار بشكل خاص هي نظام للتسيير و تساعد على اتخاذ القرارات الفعلية.

4_تعمل الوظيفة المالية على توفير الموارد المالية الكافية لتطبيق مختلف نشاطاتها.

5_يعتبر التحليل المالي وسيلة فعالة و أداة لاتخاذ القرار و ترشيدها لأنه يساعد المحلل المالي على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة و الظروف التي تمر بها.

6_ تسمح المردودية بقياس كفاءة المؤسسة و استغلال مواردها أي مدى قدرتها على تحقيق مردود مالي من خلال الأصول و الأموال المستثمرة و المتاحة لديها حيث سمح لنا قياس مردودية مؤسسة صيدال "وحدة الإنتاج"_المدية_ لها كفاءة في استغلال الموارد المتاحة لديها

7_ عند قيامنا بدراسة و تحليل ميزانيات المؤسسة وجدنا أن المؤسسة متوازنة ماليا .

8_ إن كفاءة الإدارة المالية و فعاليتها في أداء نشاطها ينعكس ايجابيا على تحقيق المردودية و العمل على تحسينها.

_التوصيات و الاقتراحات:

في ظل النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة التطبيقية لمؤسسة صيدال "وحدة الإنتاج"المدية من أهم الاقتراحات التي يمكن تقديمها للمؤسسة هي

- يجب العمل على الربط بين الإدارة المالية و الادارات الأخرى في المؤسسة لتسهيل عملية الانتقال المعلومات.
- ضرورة وجود نظام رقابي لتقييم أداء المؤسسة ،من خلال التحليل المالي.
- على المؤسسة القيام بإعادة النظر في التوازن المالي باستغلال أموال الخزينة في الاستثمارات و توسيع خطوط إنتاجها،و استغلال الفرص الضائعة،و عدم تجميد أموالها.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1. حكمت أحمد الرواي، البعد المحاسبي لجدوى تقييم المشروعات،الأكاديميةللستر،الأردن، 2000.
2. حمزة الزبيدي الادراة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق، الأردن، 2004.
3. خيرة الضيف، الموازنات التقديرية، دار الجمعية المصرية للنشر والتوزيع، مصر، 1996.
4. خيرة ضيف، ميزانيات التقديرية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت لبنان
5. محمد صالح الحناوي "أداوت التحليل والتخطيط في الإدارة" دار النهضة العربية–د. سعيد فرحات جمعة الأداء المالي المنظمات التحديات الراهنة دار النشر الرياض المملكة العربية السعودية –2000 –.
6. دريب درغام كتاب اساسيات الإدارة المالية الحديثة الجزء الاول الطبعة الاولى دار الرضا للنشر تشرين الاول 1999 .
7. دريد درغام كتاب اساسيات الإدارةالمالية حديثة الجزء الاول الضمان الاولى الدار البيضاء النشر والتوزيع 1999 .
8. الدكتور دريد درغام كتاب سياسةالماليةالحديثة الجزء الاول الطبعة الاولى دار رضا للنشر 1999 .
9. دليلة قرنوني، نبيلة سعد، أثر المديونية على المردودية المالية في المؤسسة الاقتصادية الكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل 2019
10. سعيد فرحات جمعة، الاداء المالي للمنظمات الاعمال، دار المريخ لنشر، الرياض 2000 .
11. سيد سالم عرفة، دراسة جدوى المشروعات، الطبعة الأولى– دار الراية للنشر، عمان، الأردن،2011.

12. سيد علوة الإدارة المالية الحديثة ودراسات الجدوى الاقتصادية، مركز القرار الاستشارات، دار اللامع للطباعة، الطبعة الأولى، 2003، مصر.
13. شنافريد،مدخل الى الموازنة التقديرية للإنتاج، دار المحمدية، الجزائر،2002.
14. صالح خالص، تقنيات تسيير ميزانيات المؤسسة الاقتصادية المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون.
15. عبد الستار الصباح وسعود العامري، " الإدارة المالية" ،الطبعة الرابعة، وائل للنشر والتوزيع، الأردن،2006.
16. محمد سامي راضي، المدخل الحديث في اعداد واستخدام الموازنات، الدار الجامعية الإسكندرية، 2006.
17. محمد عاقل مفلح، مقدمة من كتاب في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار المستقبل للنشر والتوزيع ط2، عمان 2000
18. محمد مطر، إدارة الاستثمارات، دار الورق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن،1999.
19. محمد مفلح عاقل، مقدمة في الإدارةالمالية والتحليل المالي، ط3 عمان 2004،
20. محمد مفلح عقل، مقدمة في ادارة وتحليل المالي ط3 دار المستقبل للطباعة والنشر عمان 2004
21. مدحت القريشي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات صناعية، دار وائل للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى، 2009،.
22. الياس بن ساسي يوسف قريشي كتاب البشير تسيير المالي الإدارة المالية دار وائل للنشر والتوزيع عمان 2011 .
23. الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، ج2، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 2011.
24. الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي الإدارة المالية، دروس وتطبيقات الجزء الأول دار وائل النشر، عمان الأردن 2011

ثانيا المجلات والمذكرات:

25. أحلام بوطاروس، ياسمين نابتي، دور الوظيفة المالية في تحسين مردودية المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة مطاحن مرمورة، قالمة، مذكرة الماستر، علوم التسيير تخصص إدارة الأعمال المالية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، سنة 2015، .

26. افلان منى، بولرباح نسرين، دور موازنة الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية، مذكرةمقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2020.

27. أمين بن شليف محمد أمين (أهمية المحاسبة التحليلية في تحسين المردودية المبيعات مذكرة شهادة ليسانس غ منشورة المركز الجامعي يحيي فارس المدية – 2003

28. أمينة جاب الله، عبلة حلو، أثر الهيكل المالي على مردودية المؤسسة الاقتصادي، دراسة حالة للمؤسسة الوطنية للتسيير وتحقيق الصناعات المترابطة SONARICنيل شهادة ماستر، تخصص إدارة مالية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة 2018،

29. بشيشي وليد وآخرون، أثر سعر الصرف على المردودية الاقتصادية في المؤسسة، دراسة حالة .... عمر بن عمر، مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية، المجلد5 جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي الجزائر، 2018، ص117

30. بن ربالة جهيدة، الميزانية التقديرية كأداة لتخطيط ومراقبة المبيعات، كلية العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة–2015–ص 14رسالة الماستر مذكرة

31. تطاوي علي، يوسفي مبروك، موساوي عبد القادر، تقييم فعالية ربحية اللمشروع الاستثماري بمعيار VAN، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم الاقتصادية، جامعة دراية– أدرار– الجزائر، 2015، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص مالية وبنوك.

32. حمزة عفى، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي، رسالة الدكتوراه، شعبة العلوم التجارية تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017،

33. حنان بوتان تحليل المردوديه المحاسبية للمؤسسة مذكره الماجستير كليه علوم التسيير والعلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات كتا2007 .

34. حنان بوطغان، تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة الماجستير تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسات، سنة 2007

35. حنان ناصري،استخدام الموازنات الرأسمالية في اتخاذ القرار الاستثماري، مذكرة الاستثمار كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2016 .

36. خديجة ايدر، هاجر سوسي واقع تقييم المشاريع الاستثمارية في المؤسسات المالية، مذكرة الماستر كلية العلوم الاقتصادية، تخصص ماليو وبنوك، جامعة أدرار سنة 2016.

37. خليفة مشري، سالم لطوفه، دور نظام التكاليف على أساس الأنشطة في رفع مردوديات المؤسسات الصناعية تخصص علوم مالية ومحاسبة، جامعة الشهيد حقة لخضر –الوادي السلام ص

38. د. محمد البشير بن عمر، محاضرة التسيير المالي، تخصص مالية المؤسسة ومحاسبة وجباية، جامعة الشهيد ختمة لخضر، سنة 2019،

39. دليلة قرنوني، نبيلة سعد –أثر المديونية على المردودية المالية في المؤسسة، كلية العلوم 1 الاقتصادية وعلوم التسيير تجارية. جامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل، سنة

40. سليم مجلخ، د، وليد بشيشي، تأثير الضريبة على أرباح الشركات على المردودية المالية للمؤسسة الاقاتصادية، دراسة تطبيقية على مؤسسة الحصى، الجزائر، كلية العلوم الاقصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، الجزائر، 2019.

41. سمية مسعودي أثر الرفع المالي على مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة مؤسسة صايم للدقيق والقمح، عين البيضاء، قسمعلوم التسيير تخصص مالية وتأمينات وتسيير المخاطر، نيل شهادة الماستر الأكاديمي، جامعة أم البواقي، سنة 206.

42. شيتي عمري، ميلود خلف الله، دور التحليل المالي في عمليه اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية مذكرة المصدر الأكاديمي كليه العلوم التجارية تخصص محاسبه وجباية معمقة جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج سنه 2018 .

43. صفاء بكوشه ساره رزاق هبله استخدامه التنبؤ لتشخيص الوضعيةالماليةللمؤسسةالاقتصادية مذكره ليسانس جامعه الوادي 2013 2014.

44. طغا حنان، تحليل مردودية المحاسبة للمؤسسة الاقتصادية من مذكره تخصص علوم تسيير جامعه 20 اوت 1955 سكيكدة 2007 .

45. عادلعشي قياس وتقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية مذكرة ماجستير منشورة تخصص تسيير المؤسسات الصناعية جامعة محمد خيضر بسكره 2004

عائشة شيخي: التحفيز والمردودية في المؤسسة، مذكرة ماجستير، تخصص تسيير الموارد جامعة تلمسان 2011،

46. عبد الرزاق زكريا، طينة دور المعلومات المالية في تقييم الاداء المالي في مؤسسات الاقتصادية مذكره ليسانس جامعة الوادي 2013 صفحه 91 و92

47. عرقوب وعلي، دور لوحة القيادة المستقبلية BSC في تحسين أداء المؤسسة وتحقيق رضا الزبزن في ظل التوجه نحو حوكمة المؤسسات، دراسة حالة مجمع صيدال، أطروحة الدكتوراه، شعبة علوم التسيير، تخصص تسيير المنظمات، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015

48. غنية الجوزي، اهميه اعتماد البورصة كوسيلة تقييم مردودية المؤسسة وتمويل تطويرها، مذكرة ماجستير، غ م. جامعة الجزائر 3 2018

49. فاطمة الحاج قويدر، التمويل كأداة لاستمرارية المشاريع الاستثمارية، مذكرة الماستر، كلية مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، سنة 2012.

50. فركوس محمد، الموازنات التقديرية أداة فعالة للتسيير، ديوان المطبوعات الجزائرية 1995.

51. فركوسمحمد،الموازنات التقديرية " أداة فعالة للرقابة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1995، الطبعة الأولى.

52. فيصل عباده التشخيص المالي في المؤسسةالاقتصادية مذكره ليسانس جامعة الوادي 2012/2011 .

53. قريش محمد الصغير، رفاع شريفة، دروس في مراقبة التسيير، جامعة قاصدي مرباح، صالح محمد القرا، مدخل الموازنة، مدونة العلوم المالية والإدارية، 2008.

54. لخضر بن علية، دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحةالدكتوراه، كليةعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2018.

55. مبارك مبروكي، أثر الرفع المالي على المردودية المالية في المؤسسة الاقتصادية / الكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة السنة 2013.

56. محمد العيفة وآخرون، أثر تغير سعر الصرف على المردودية المالية المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مطاحن عمر بن عمر، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، المجلد 4، العدد 12، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2018.

57. محمد سامي الازعر تحليل المالي للقوائم الماليوفق النظام المحاسبي المالي مذكرة ماستر جامعه قسنطينة 2011 2012 .

58. محمد عبد الله محمود أبو رحمة؟، مدى توفر مقومات نظام الموازنات على أساس الأنشطة، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، كلية التجارة، غزة، 2008.

59. مديحة بن عميروش، اختيار وتقييم المشاريع الاستثمارية، منهجيةالتحليل المتعدد المعايير

60. مصطفى عبد الله الكفوي، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة،جامعة دمشق 2022 .

61. مليكة زغيب، ميلود بوشنقير، التسيير المالي حسب البرنامج ارسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2010.

62. نجاح فوزي سليمه حميدي دراسة تطبيقيه لمؤشرات التشخيص المالي في المؤسسةالاقتصادية مذكرة ليسانس جامعه الوادي 2013 2014 .

63. نمري نصر الدين، الموازنة الاستثمارية ودورها في ترشيد الانفاق الاستثماري، مالية المؤسسة، كلية جامعة أمحمد بوعزة بومرداس ص 41مذكرة ماجستير في علوم التسيير.

64. نمو نصر الدين، الموازنة الاستثمارية، ودورها في ترشيد الانفاق الاستثماري،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2009.

65. وليد لطرش، دور بطاقة الأداء المتوازن في قياس وتقييم الأداء الاستراتيجي، دراسة حالة قطاع خدمة الهاتف النقال في الجزائر، أطروحة الدكتوراه، شعبة علوم التسيير، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، 2018، .

66. ياسر بن يونس إيهاب كريم قوادري. أثر الهيكل المالي على مردودية المؤسسة الاقتصادية / مذكرة الماستر / تخصص مالية مؤسسة / جامعة 8 ماي 1945 قالمة 2018-

المراجع بالفرنسية:

67. Djuatio;E,management de projet trchnique d evaluation : analyse choix et planification, harmattuminnoval, paris, France,2004

68. Michel Levasseur _Aimable 3em Edition economica 1998 P60-

69. Beatrice et francisgrandguilollot,analyse financiére;op;cit,p55

70. https://saidalgroup.dz/ar/notre-groupe/historique ,consulté le 15/05/2021
71. Michel Levasseur _Aimable Quint art .op.ci
72. Robert papin stratégie pour la création d'entreprise ''création reprise développement'' 9em Edition Paris 2001 P164
73. Eric Stephen gestion financier ed economic 1999 P74
74. Hubert delabruslerie ; analyse fiancière et risque de crédit ; op
    a. Pierre conso ; Farouk hamici ; financiere et risque de crédit
75. Compt-Analytique -outil de gestion Aide Décisions Gausset et Marge Rin- page 26

قائمة الملاحق

GROUPE SAIDAL SITE DE PRODUCTION DE MEDEA
000016034235782

Date : 14/05/2023
Heure: 12:13:03
Utilisateur A1TM

BILAN

Période 01/01/2020 au 31/12/2020

Type Edition : DEFINITIVE

ACTIF	Note	N (2020) BRUT	N (2020) AMORT. PROV.	N (2020) Net	N-1 (2019) Net
ACTIFS NON COURANTS					
ECART D'ACQUISITION (OU GOODWILL)					
IMMOBILISATIONS INCORPORELLES		169 868 946.76	169 868 946.76		
IMMOBILISATIONS CORPORELLES					
TERRAINS		125 595 404.00		125 595 404.00	125 595 404.00
BATIMENTS		3 095 828 862.52	3 091 230 765.20	4 598 097.32	6 987 861.11
AUTRES IMMOBILISATIONS CORPORELL		8 543 432 324.68	8 336 897 757.48	206 534 567.20	249 244 615.79
IMMOBILISATIONS EN CONCESSION					
IMMOBILISATIONS ENCOURS		223 703 524.26		223 703 524.26	220 012 868.54
IMMOBILISATIONS FINANCIèRES					
TITRES MIS EN éQUIVALENCE - ENTREP					
AUTRES PARTICIPATIONS ET CRéANCES					
AUTRES TITRES IMMOBILISéS					
PRETS ET AUTRES ACTIFS FINANCIERS		2 452 500.00		2 452 500.00	2 452 500.00
IMPOTS DIFFERES ACTIF		53 618 412.31		53 618 412.31	47 105 223.01
TOTAL ACTIF NON COURAN		12 214 499 974.53	11 597 997 469.44	616 502 505.09	651 398 472.45
ACTIF COURANT					
STOCKS ET ENCOURS		2 032 623 420.78	257 220 480.98	1 775 402 939.80	1 616 284 685.88
CRéANCES ET EMPLOIS ASSIMILéS					
CLIENTS		336 054 826.18	335 962 441.14	92 385.04	70 174.20
AUTRES DEBITEURS		199 616.60		199 616.60	208 141.91
IMPOTS					
AUTRES ACTIFS COURANTS					
DISPONIBILITéS ET ASSIMILéS					
PLACEMENTS ET AUTRES ACTIFS FINAI					
TRESORERIE		10 565 047.07		10 565 047.07	2 042 516.70
TOTAL ACTIF COURANT		2 379 442 910.63	593 182 922.12	1 786 259 988.51	1 618 605 518.69
TOTAL GENERAL ACTIF		14 593 942 885.16	12 191 180 391.56	2 402 762 493.60	2 270 003 991.14

GROUPE SAIDAL SITE DE PRODUCTION DE MEDEA

000016034235782

Date : 14/05/2023

Heure: 12:13:18

Utilisateur A1TM

BILAN

Période 01/01/2020 au 31/12/2020

Type Edition : DEFINITIVE

PASSIF	NOTE	N (2020)	N-1 (2019)
CAPITAUX PROPRES			
AUTRES FOND PROPRES			
CAPITAL éMIS (OU COMPTE DE L'EXPLOITANT)			
DOTATION DE L'ETAT			
CAPITAL NON APPELé			
PRIMES ET RESERVES -(RéSERVES CONSOLIDéES)			
ECARTS DE RééVALUATION		614 898 378.10	614 898 378.10
ECART D'éQUIVALENCE			
Resultat Net		695 058 388.32	1 005 261 645.69
AUTRES CAPITAUX PROPRES - REPORT A NOUVEAU			
INTERETS MINORITAIRES		509 669 727.01	202 713 048.53
TOTAL I		1 819 626 493.43	1 822 873 072.32
PASSIFS NON COURANTS			
EMPRUNTS ET DETTES FINANCIERES			
IMPOTS (DIFFERES ET PROVISIONNES)			
AUTRES DETTES NON COURANTES			
PROVISIONS ET PRODUITS COMPTABILISES D'AVANCE		253 826 980.99	218 525 303.09
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		253 826 980.99	218 525 303.09
PASSIFS COURANTS			
FOURNISSEURS ET COMPTES RATTACHES		254 815 379.13	159 302 533.35
IMPOTS		795.00	2 433.00
AUTRES DETTES		74 492 845.05	69 300 649.38
TRESORERIE PASSIF			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		329 309 019.18	228 605 615.73
TOTAL GENERAL PASSIF		2 402 762 493.60	2 270 003 991.14

صيدال
SAIDAL

SITE DE PRODUCTION		PLAN T
CODE (1)	DESGNATIONS (2)	BUDGET 2021 (3)
	Chiffre d'affaires	
	Variation stocks produits finis et en cours	3 167 747 960
	Production immobilisée	
	Subvention d'exploitation	
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		3 167 747 960
	Achats consommés	1 379 989 347
	Services extérieurs et autres consommations	92 145 278
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE		1 472 134 625
III - VALEUR AJOUTTEE D'EXPLOITATION (I - II)		1 695 613 335
	Charges de personnel	732 698 215
	Impôts, taxes et versements assimilés	12 888 747
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		950 026 373
	Autres produits opérationnels	0
	Autres charges opérationnelles	
	Dotations aux amortissements,provisions et pertes de valeur	180 204 345
	Reprises sur pertes de valeurs et provisions	
V - RESULTAT OPERATIONNEL		769 822 027
	Produits financiers	
	Charges financières	9 254 362

GROUPE SAIDAL SITE DE PRODUCTION DE MEDEA
000016034235782

Date : 14/05/2023
Heure 12:15:47
Utilisateur A1TM

COMPTE DE RESULTAT

Période du : 01/01/2020 Au : 31/12/2020

Type Edition : DEFINITIVE

	NOTE	N (2020)	N-1 (2019)
VENTES ET PRODUITS ANNEXES		2 031 802.00	2 306 080.00
PRESTATIONS DE TRANSPORT			
VARIATION STOCKS PRODUITS FINIS ET EN COURS		3 151 491 228.70	3 444 342 068.06
PRODUCTION IMMOBILISéE			
SUBVENTIONS D'EXPLOITATION			
CESSIONS MATIèRES PREMIèRES			
CESSIONS PRODUITS FINIS			
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		3 153 523 030.70	3 446 648 148.06
ACHATS CONSOMMES		1 468 679 698.44	1 564 550 393.85
CESSIONS MATIèRES PREMIèRES			
CESSIONS PRODUITS			
SERVICES EXTéRIEURS ET AUTRES CONSOMMATIONS		108 199 547.55	96 276 949.49
II- CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE		1 576 879 245.99	1 660 827 343.34
III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		1 576 643 784.71	1 785 820 804.72
CHARGES DE PERSONNEL		730 645 774.44	723 627 040.44
IMPOTS , TAXES ET VERSEMENTS ASSIMILES		23 692 448.49	7 563 228.61
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		822 305 561.78	1 054 630 535.67
CESSIONS PRODUITS			
AUTRES PRODUITS OPéRATIONNELS		13 613 510.47	17 974 890.81
AUTRES CHARGES OPERATIONNELLES		4 943 887.80	3 780 146.39
CESSIONS CHARGES			
DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS , PROVISIONS ET PERTES DE		139 805 301.62	115 879 280.61
REPRISES SUR PERTES DE VALEUR ET PROVISIONS		14 048 302.78	57 411 220.79
V - RESULTAT OPERATIONNEL		705 218 185.61	1 010 357 220.27
PRODUITS FINANCIERS		1 332 578.00	4 238 784.51
CHARGES FINANCIèRES		18 005 564.59	3 347 089.13
VI - RESULTAT FINANCIER		-16 672 986.59	891 695.38
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)		688 545 199.02	1 011 248 915.65
IMPOTS EXIGIBLES SUR RESULTATS ORDINAIRES			
IMPOTS DIFFERES (VARIATIONS) SUR RESULTATS ORDINAIRES		-6 513 189.30	5 987 269.96
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		3 182 517 421.95	3 526 273 044.17
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 487 459 033.63	2 521 011 398.48
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		695 058 388.32	1 005 261 645.69
ELéMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS) (A PRéCISER)			
ELEMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES) (A PRECISER)			
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
RESULTAT MINORITAIRE			
PART DANS LE RESULTAT DANS STES MISES EN EQUIVALENCES			
IIX- RESULTAT MINORITAIRE			
IIIX- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		695 058 388.32	1 005 261 645.69

GROUPE SAIDAL SITE DE PRODUCTION DE MEDEA
000016034235782

Date : 14/05/2023
Heure 12:15:47
Utilisateur A1TM

COMPTE DE RESULTAT

Période du : 01/01/2020 Au : 31/12/2020

Type Edition : DEFINITIVE

	NOTE	N (2020)	N-1 (2019)
VENTES ET PRODUITS ANNEXES		2 031 802.00	2 306 080.00
PRESTATIONS DE TRANSPORT			
VARIATION STOCKS PRODUITS FINIS ET EN COURS		3 151 491 228.70	3 444 342 068.06
PRODUCTION IMMOBILISéE			
SUBVENTIONS D'EXPLOITATION			
CESSIONS MATIèRES PREMIèRES			
CESSIONS PRODUITS FINIS			
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		3 153 523 030.70	3 446 648 148.06
ACHATS CONSOMMES		1 468 679 698.44	1 564 550 393.85
CESSIONS MATIèRES PREMIèRES			
CESSIONS PRODUITS			
SERVICES EXTéRIEURS ET AUTRES CONSOMMATIONS		108 199 547.55	96 276 949.49
II- CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE		1 576 879 245.99	1 660 827 343.34
III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		1 576 643 784.71	1 785 820 804.72
CHARGES DE PERSONNEL		730 645 774.44	723 627 040.44
IMPOTS , TAXES ET VERSEMENTS ASSIMILES		23 692 448.49	7 563 228.61
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		822 305 561.78	1 054 630 535.67
CESSIONS PRODUITS			
AUTRES PRODUITS OPéRATIONNELS		13 613 510.47	17 974 890.81
AUTRES CHARGES OPERATIONNELLES		4 943 887.80	3 780 146.39
CESSIONS CHARGES			
DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS , PROVISIONS ET PERTES DE		139 805 301.62	115 879 280.61
REPRISES SUR PERTES DE VALEUR ET PROVISIONS		14 048 302.78	57 411 220.79
V - RESULTAT OPERATIONNEL		705 218 185.61	1 010 357 220.27
PRODUITS FINANCIERS		1 332 578.00	4 238 784.51
CHARGES FINANCIèRES		18 005 564.59	3 347 089.13
VI - RESULTAT FINANCIER		-16 672 986.59	891 695.38
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)		688 545 199.02	1 011 248 915.65
IMPOTS EXIGIBLES SUR RESULTATS ORDINAIRES			
IMPOTS DIFFERES (VARIATIONS) SUR RESULTATS ORDINAIRES		-6 513 189.30	5 987 269.96
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		3 182 517 421.95	3 526 273 044.17
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 487 459 033.63	2 521 011 398.48
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		695 058 388.32	1 005 261 645.69
ELéMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS) (A PRéCISER)			
ELEMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES) (A PRECISER)			
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
RESULTAT MINORITAIRE			
PART DANS LE RESULTAT DANS STES MISES EN EQUIVALENCES			
IIX- RESULTAT MINORITAIRE			
IIIX- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		695 058 388.32	1 005 261 645.69

GROUPE SAIDAL SITE DE PRODUCTION DE MEDEA
000016034235782

Date : 14/05/2023
Heure: 12:21:18
Utilisateur A1TM

B I L A N

Période 01/01/2021 au 31/12/2021

Type Edition : DEFINITIVE

A C T I F	Note	N (2021) BRUT	N (2021) AMORT. PROV.	N (2021) Net	N-1 (2020) Net
ACTIFS NON COURANTS					
ECART D'ACQUISITION (OU GOODWILL)					
IMMOBILISATIONS INCORPORELLES		169 868 946.76	169 868 946.76		
IMMOBILISATIONS CORPORELLES					
TERRAINS		125 595 404.00		125 595 404.00	125 595 404.00
BATIMENTS		3 116 042 652.53	3 091 723 908.95	24 318 743.58	4 598 097.32
AUTRES IMMOBILISATIONS CORPORELL		8 656 581 200.58	8 334 131 841.31	322 449 359.27	206 534 567.20
IMMOBILISATIONS EN CONCESSION					
IMMOBILISATIONS ENCOURS		220 012 868.74		220 012 868.74	223 703 524.26
IMMOBILISATIONS FINANCIèRES					
TITRES MIS EN éQUIVALENCE - ENTREP					
AUTRES PARTICIPATIONS ET CRéANCES					
AUTRES TITRES IMMOBILISéS					
PRETS ET AUTRES ACTIFS FINANCIERS		2 452 500.00		2 452 500.00	2 452 500.00
IMPOTS DIFFERES ACTIF		34 498 314.36		34 498 314.36	53 618 412.31
TOTAL ACTIF NON COURAN		12 325 051 886.97	11 595 724 697.02	729 327 189.95	616 502 505.09
ACTIF COURANT					
STOCKS ET ENCOURS		1 882 303 682.56	226 799 732.81	1 655 503 949.75	1 775 402 939.80
CRéANCES ET EMPLOIS ASSIMILéS					
CLIENTS		326 037 923.64	325 962 441.14	75 482.50	92 385.04
AUTRES DEBITEURS		473 900.89		473 900.89	199 616.60
IMPOTS					
AUTRES ACTIFS COURANTS					
DISPONIBILITéS ET ASSIMILéS					
PLACEMENTS ET AUTRES ACTIFS FINAN					
TRESORERIE		6 211 465.04		6 211 465.04	10 565 047.07
TOTAL ACTIF COURANT		2 215 026 972.13	552 762 173.95	1 662 264 798.18	1 786 259 988.51
TOTAL GENERAL ACTIF		14 540 078 859.10	12 148 486 870.97	2 391 591 988.13	2 402 762 493.60

SAIDAL

MOYEN GENEREAUX

Direction générale

Le 21/05/2023

ETAT RECAPITULATIF DES AMORTISSEMENTS DE L'EXERCICE: 01/01/2018 - 31/12/2018

Site = 'SITE DE PRODUCTION MEDEA'

Compte	Libellé	montant d'acquisition	Amo. Anterieur	Amo. Periode	Total . Amort	Valeur Nette
203000	Frais de développement immobilisables	77 299 191,29	77 299 191,29	0,00	77 299 191,29	0,00
204000	Logiciels informatique acquis assimilés	1 450 410,00	1 034 410,00	249 600,00	1 284 010,00	166 400,00
205100	Concessions et droit similaires licences	91 119 345,47	91 119 345,47	0,00	91 119 345,47	0,00
211000	Terrains en propriété	125 595 404,00	0,00	0,00	0,00	125 595 404,00
213000	Bâtiments Industriels	2 758 067 788,91	2 757 604 528,44	92 652,09	2 757 697 180,53	370 608,38
213001	AGENCEMENTS ET AMÉNAGEMENTS BATIMENTS INDUSTRIELS	128 324 583,92	116 999 379,27	3 127 523,82	120 126 903,09	8 197 680,83
213100	Bâtiments Administratifs	148 933 508,59	147 724 687,76	241 764,17	147 966 451,93	967 056,66
213101	Agencementset aménagements batiments administrat	56 466 953,14	56 336 753,69	71 456,40	56 408 210,09	58 743,05
213400	Bâtiments (autres)	2 900 172,96	2 900 172,96	0,00	2 900 172,96	0,00
215000	Installations complexes	1 272 729 423,95	1 260 798 806,72	548 509,94	1 261 347 316,66	11 382 107,29
215100	Matériels industriels de production en propriété	6 703 880 636,25	6 431 795 398,33	65 878 057,83	6 497 673 456,16	206 207 180,09
215200	Matériels de laboratoire de développements et de recherche	182 505 253,55	140 322 444,49	6 868 925,08	147 191 369,57	35 313 883,98
215300	Matériels de sécurité en propriété	33 200 448,12	29 727 906,98	396 255,20	30 124 162,18	3 076 285,94
215400	Matériels d'animalerie en propriété	11 289 940,29	11 289 940,29	0,00	11 289 940,29	0,00
215500	Outillages de production en propriété	6 000 785,84	5 733 528,84	204 727,56	5 938 256,40	62 529,44
215600	Autres outillages	172 100,00	117 686,12	34 933,34	152 619,46	19 480,54
218000	Matériels de transport Lourd en propriété	64 295 558,77	62 745 558,77	51 666,67	62 797 225,44	1 498 333,33
218100	Matériels de transport légers et utilitaires en propriété	20 175 840,22	17 807 040,22	604 800,00	18 411 840,22	1 764 000,00
218200	Véhicules anti incendies en propriété	7 760 610,00	6 855 205,50	905 404,50	7 760 610,00	0,00

218300	Matériels de manutention roulants en propriété	56 943 217,73	56 943 217,73	0,00	56 943 217,73	0,00
218400	Mobilier et matériel de bureau en propriété	35 807 807,24	34 849 557,48	433 240,26	35 282 797,74	525 009,50
218500	Equipements informatiques en propriété	22 883 222,03	18 949 139,21	1 144 901,95	20 094 041,16	2 789 180,87
218600	Equipements de communication en propriété	10 475 614,03	7 722 182,35	298 332,14	8 020 514,49	2 455 099,54
218700	Emballages récupérables en propriété	1 054 408,45	1 054 408,45	0,00	1 054 408,45	0,00
218800	Matériels sociaux	14 217 549,66	13 811 373,06	43 911,00	13 855 284,06	362 265,60
	Total général	**11 896 559 776,66**	**11 431 951 840,31**	**81 191 573,77**	**11 513 143 414,08**	**383 416 362,58**

قائمة الملاحق

SAIDAL

MOYEN GENEREAUX

Direction générale

Le 21/05/2023

ETAT RECAPITULATIF DES AMORTISSEMENTS DE L'EXERCICE: 01/01/2020 - 31/12/2020

Site = 'SITE DE PRODUCTION MEDEA'

Compte	Libellé	montant d'acquisition	Amo. Anterieur	Amo. Periode	Total . Amort	Valeur Nette
203000	Frais de développement immobilisables	77 299 191,29	77 299 191,29	0,00	77 299 191,29	0,00
204000	Logiciels informatique acquis assimilés	1 450 410,00	1 450 410,00	0,00	1 450 410,00	0,00
205100	Concessions et droit similaires licences	91 119 345,47	91 119 345,47	0,00	91 119 345,47	0,00
211000	Terrains en propriété	125 595 404,00	0,00	0,00	0,00	125 595 404,00
213000	Bâtiments Industriels	2 758 067 788,91	2 757 789 832,63	92 652,09	2 757 882 484,72	185 304,19
213001	AGENCEMENTS ET AMÉNAGEMENTS BATIMENTS INDUSTRIELS	129 460 438,92	123 375 299,21	2 146 588,03	125 521 887,24	3 938 551,68
213100	Bâtiments Administratifs	148 933 508,59	148 208 216,09	241 764,17	148 449 980,26	483 528,33
213101	Agencementset aménagements batiments administrat	56 466 953,14	56 460 240,26	1 579,50	56 461 819,76	5 133,38
213400	Bâtiments (autres)	2 900 172,96	2 900 172,96	0,00	2 900 172,96	0,00
215000	Installations complexes	1 274 509 628,25	1 262 724 458,97	1 414 229,90	1 264 138 688,87	10 370 939,38
215100	Matériels industriels de production en propriété	6 771 010 419,41	6 564 511 637,35	69 182 140,22	6 633 693 777,57	137 316 641,84
215200	Matériels de laboratoire de développements et de recherche	215 107 637,89	154 331 752,30	8 690 282,48	163 022 034,78	52 085 603,11
215300	Matériels de sécurité en propriété	33 292 316,12	30 206 984,97	447 177,57	30 654 162,54	2 638 153,58
215400	Matériels d'animalerie en propriété	11 289 940,29	11 289 940,29	0,00	11 289 940,29	0,00
215500	Outillages de production en propriété	6 000 785,84	5 992 409,09	4 486,50	5 996 895,59	3 890,25
215600	Autres outillages	172 100,00	172 100,00	0,00	172 100,00	0,00
218000	Matériels de transport Lourd en propriété	64 295 558,77	63 107 225,44	310 000,00	63 417 225,44	878 333,33
218100	Matériels de transport légers et utilitaires en propriété	20 287 840,23	19 016 640,22	605 733,33	19 622 373,55	665 466,68
218200	Véhicules anti incendies en propriété	7 760 610,00	7 760 610,00	0,00	7 760 610,00	0,00

قائمة الملاحق

218300	Matériels de manutention roulants en propriété	56 943 217,73	56 943 217,73	0,00	56 943 217,73	0,00
218400	Mobilier et matériel de bureau en propriété	35 719 121,24	34 391 177,33	458 380,15	34 849 557,48	869 563,76
218500	Equipements informatiques en propriété	21 786 376,50	17 707 664,77	1 008 429,94	18 716 094,71	3 070 281,79
218600	Equipements de communication en propriété	8 572 470,83	7 498 627,13	223 555,22	7 722 182,35	850 288,48
218700	Emballages récupérables en propriété	1 054 408,45	1 054 408,45	0,00	1 054 408,45	0,00
218800	Matériels sociaux	14 445 218,44	13 984 728,81	54 313,03	14 039 041,84	406 176,60
	Total général	**11 830 688 768,46**	**11 349 791 809,36**	**81 020 954,94**	**11 430 812 764,30**	**399 876 004,16**

قائمة الملاحق

SAIDAL

Le 21/05/2023

MOYEN GENEREAUX

Direction générale

ETAT RECAPITULATIF DES AMORTISSEMENTS DE L'EXERCICE: 01/01/2018 - 31/12/2018

Site = 'SITE DE PRODUCTION MEDEA'

Compte	Libellé	montant d'acquisition	Amo. Anterieur	Amo. Periode	Total . Amort	Valeur Nette
203000	Frais de développement immobilisables	77 299 191,29	77 299 191,29	0,00	77 299 191,29	0,00
204000	Logiciels informatique acquis assimilés	1 450 410,00	1 034 410,00	249 600,00	1 284 010,00	166 400,00
205100	Concessions et droit similaires licences	91 119 345,47	91 119 345,47	0,00	91 119 345,47	0,00
211000	Terrains en propriété	125 595 404,00	0,00	0,00	0,00	125 595 404,00
213000	Bâtiments Industriels	2 758 067 788,91	2 757 604 528,44	92 652,09	2 757 697 180,53	370 608,38
213001	AGENCEMENTS ET AMÉNAGEMENTS BATIMENTS INDUSTRIELS	128 324 583,92	116 999 379,27	3 127 523,82	120 126 903,09	8 197 680,83
213100	Bâtiments Administratifs	148 933 508,59	147 724 687,76	241 764,17	147 966 451,93	967 056,66
213101	Agencementset aménagements batiments administrat	56 466 953,14	56 336 753,69	71 456,40	56 408 210,09	58 743,05
213400	Bâtiments (autres)	2 900 172,96	2 900 172,96	0,00	2 900 172,96	0,00
215000	Installations complexes	1 272 729 423,95	1 260 798 806,72	548 509,94	1 261 347 316,66	11 382 107,29
215100	Matériels industriels de production en propriété	6 703 880 636,25	6 431 795 398,33	65 878 057,83	6 497 673 456,16	206 207 180,09
215200	Matériels de laboratoire de développements et de recherche	182 505 253,55	140 322 444,49	6 868 925,08	147 191 369,57	35 313 883,98
215300	Matériels de sécurité en propriété	33 200 448,12	29 727 906,98	396 255,20	30 124 162,18	3 076 285,94
215400	Matériels d'animalerie en propriété	11 289 940,29	11 289 940,29	0,00	11 289 940,29	0,00
215500	Outillages de production en propriété	6 000 785,84	5 733 528,84	204 727,56	5 938 256,40	62 529,44
215600	Autres outillages	172 100,00	117 686,12	34 933,34	152 619,46	19 480,54
218000	Matériels de transport Lourd en propriété	64 295 558,77	62 745 558,77	51 666,67	62 797 225,44	1 498 333,33
218100	Matériels de transport légers et utilitaires en propriété	20 175 840,22	17 807 040,22	604 800,00	18 411 840,22	1 764 000,00
218200	Véhicules anti incendies en propriété	7 760 610,00	6 855 205,50	905 404,50	7 760 610,00	0,00

1/2

218300	Matériels de manutention roulants en propriété	56 943 217,73	56 943 217,73	0,00	56 943 217,73	0,00
218400	Mobilier et matériel de bureau en propriété	35 807 807,24	35 282 797,74	315 839,06	35 598 636,80	209 170,44
218500	Equipements informatiques en propriété	23 396 685,38	20 191 455,41	1 165 234,96	21 356 690,37	2 039 995,01
218600	Equipements de communication en propriété	10 475 614,03	8 020 514,49	409 620,07	8 430 134,56	2 045 479,47
218700	Emballages récupérables en propriété	1 054 408,45	1 054 408,45	0,00	1 054 408,45	0,00
218800	Matériels sociaux	14 217 549,66	13 855 284,06	43 911,00	13 899 195,06	318 354,60
	Total général	**11 936 915 332,57**	**11 513 064 144,42**	**85 071 238,88**	**11 598 135 383,30**	**338 779 949,27**

قائمة الملاحق

SAIDAL

MOYEN GENEREAUX

Direction générale

Le 21/05/2023

ETAT RECAPITULATIF DES AMORTISSEMENTS DE L'EXERCICE: 01/01/2019 - 31/12/2019

Site = 'SITE DE PRODUCTION MEDEA'

Compte	Libellé	montant d'acquisition	Amo. Anterieur	Amo. Periode	Total . Amort	Valeur Nette
203000	Frais de développement immobilisables	77 299 191,29	77 299 191,29	0,00	77 299 191,29	0,00
204000	Logiciels informatique acquis assimilés	1 450 410,00	1 284 010,00	166 400,00	1 450 410,00	0,00
205100	Concessions et droit similaires licences	91 119 345,47	91 119 345,47	0,00	91 119 345,47	0,00
211000	Terrains en propriété	125 595 404,00	0,00	0,00	0,00	125 595 404,00
213000	Bâtiments Industriels	2 758 067 788,91	2 757 697 180,53	92 652,10	2 757 789 832,63	277 956,28
213001	AGENCEMENTS ET AMÉNAGEMENTS BATIMENTS INDUSTRIELS	129 367 618,92	120 126 903,09	3 248 396,12	123 375 299,21	5 992 319,71
213100	Bâtiments Administratifs	148 933 508,59	147 966 451,93	241 764,16	148 208 216,09	725 292,50
213101	Agencementset aménagements batiments administrat	56 466 953,14	56 408 210,09	52 030,17	56 460 240,26	6 712,88
213400	Bâtiments (autres)	2 900 172,96	2 900 172,96	0,00	2 900 172,96	0,00
215000	Installations complexes	1 274 509 628,25	1 261 347 316,66	1 377 142,31	1 262 724 458,97	11 785 169,28
215100	Matériels industriels de production en propriété	6 757 261 719,10	6 499 394 090,68	65 117 546,67	6 564 511 637,35	192 750 081,75
215200	Matériels de laboratoire de développements et de recherche	189 219 065,65	146 762 682,67	7 569 069,63	154 331 752,30	34 887 313,35
215300	Matériels de sécurité en propriété	33 292 316,12	29 965 914,85	417 754,03	30 383 668,88	2 908 647,24
215400	Matériels d'animalerie en propriété	11 289 940,29	11 289 940,29	0,00	11 289 940,29	0,00
215500	Outillages de production en propriété	6 000 785,84	5 938 256,40	54 152,69	5 992 409,09	8 376,75
215600	Autres outillages	172 100,00	152 619,46	19 480,54	172 100,00	0,00
218000	Matériels de transport Lourd en propriété	64 295 558,77	62 797 225,44	310 000,00	63 107 225,44	1 188 333,33
218100	Matériels de transport légers et utilitaires en propriété	20 175 840,22	18 411 840,22	604 800,00	19 016 640,22	1 159 200,00
218200	Véhicules anti incendies en propriété	7 760 610,00	7 760 610,00	0,00	7 760 610,00	0,00

SAIDAL Le 21/05/2023

MOYEN GENEREAUX

Direction générale

218300	Matériels de manutention roulants en propriété	56 943 217,73	56 943 217,73	0,00	56 943 217,73	0,00
218400	Mobilier et matériel de bureau en propriété	35 719 121,24	34 391 177,33	458 380,15	34 849 557,48	869 563,76
218500	Equipements informatiques en propriété	21 786 376,50	17 707 664,77	1 008 429,94	18 716 094,71	3 070 281,79
218600	Equipements de communication en propriété	8 572 470,83	7 498 627,13	223 555,22	7 722 182,35	850 288,48
218700	Emballages récupérables en propriété	1 054 408,45	1 054 408,45	0,00	1 054 408,45	0,00
218800	Matériels sociaux	14 445 218,44	13 984 728,81	54 313,03	14 039 041,84	406 176,60
	Total général	**11 830 688 758,46**	**11 349 791 809,36**	**81 020 954,94**	**11 430 812 764,30**	**399 876 004,16**

2/2

SAIDAL

MOYEN GENEREAUX

Direction générale

Le 21/05/2023

ETAT RECAPITULATIF DES AMORTISSEMENTS DE L'EXERCICE: 01/01/2020 - 31/12/2020

Site = 'SITE DE PRODUCTION MEDEA'

Compte	Libellé	montant d'acquisition	Amo. Anterieur	Amo. Periode	Total . Amort	Valeur Nette
203000	Frais de développement immobilisables	77 299 191,29	77 299 191,29	0,00	77 299 191,29	0,00
204000	Logiciels informatique acquis assimilés	1 450 410,00	1 450 410,00	0,00	1 450 410,00	0,00
205100	Concessions et droit similaires licences	91 119 345,47	91 119 345,47	0,00	91 119 345,47	0,00
211000	Terrains en propriété	125 595 404,00	0,00	0,00	0,00	125 595 404,00
213000	Bâtiments Industriels	2 758 067 788,91	2 757 789 832,63	92 652,09	2 757 882 484,72	185 304,19
213001	AGENCEMENTS ET AMÉNAGEMENTS BATIMENTS INDUSTRIELS	129 460 438,92	123 375 299,21	2 146 588,03	125 521 887,24	3 938 551,68
213100	Bâtiments Administratifs	148 933 508,59	148 208 216,09	241 764,17	148 449 980,26	483 528,33
213101	Agencementset aménagements batiments administrat	56 466 953,14	56 460 240,26	1 579,50	56 461 819,76	5 133,38
213400	Bâtiments (autres)	2 900 172,96	2 900 172,96	0,00	2 900 172,96	0,00
215000	Installations complexes	1 274 509 628,25	1 262 724 458,97	1 414 229,90	1 264 138 688,87	10 370 939,38
215100	Matériels industriels de production en propriété	6 771 010 419,41	6 564 511 637,35	69 182 140,22	6 633 693 777,57	137 316 641,84
215200	Matériels de laboratoire de développements et de recherche	215 107 637,89	154 331 752,30	8 690 282,48	163 022 034,78	52 085 603,11
215300	Matériels de sécurité en propriété	33 292 316,12	30 206 984,97	447 177,57	30 654 162,54	2 638 153,58
215400	Matériels d'animalerie en propriété	11 289 940,29	11 289 940,29	0,00	11 289 940,29	0,00
215500	Outillages de production en propriété	6 000 785,84	5 992 409,09	4 486,50	5 996 895,59	3 890,25
215600	Autres outillages	172 100,00	172 100,00	0,00	172 100,00	0,00
218000	Matériels de transport Lourd en propriété	64 295 558,77	63 107 225,44	310 000,00	63 417 225,44	878 333,33
218100	Matériels de transport légers et utilitaires en propriété	20 287 840,23	19 016 640,22	605 733,33	19 622 373,55	665 466,68
218200	Véhicules anti incendies en propriété	7 760 610,00	7 760 610,00	0,00	7 760 610,00	0,00

قائمة الملاحق

ROUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
irection des Finances et Comptabilité

PREVISIONS 2020

KDA

MEDEA

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS	PREVISIONS 2020	CLOTURE 2019	EVOLUT° %
Chiffre d'affaires	0	2 063	-100,00
Variation stocks produits finis et en cours	3 437 163	3 371 383	1,95
Production immobilisée			
Subvention d'exploitation			
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	3 437 163	3 373 446	1,89
Achats consommés	-1 486 784	-1 471 209	1,06
Services extérieurs et autres consommations	-95 231	-94 367	0,92
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	-1 582 015	-1 565 576	1,05
III - VALEUR AJOUTTEE D'EXPLOITATION (I - II)	1 855 148	1 807 870	2,62
Charges de personnel	-760 021	-724 592	4,89
Impôts, taxes et versements assimilés	-7 905	-7 556	4,62
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	1 087 222	1 075 722	1,07
Autres produits opérationnels	0	14 832	-100,00
Autres charges opérationnelles	0	-3 848	-100,00
Dotations aux amortissements,provisions et pertes de valeur	-117 176	-141 708	-17,31
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	0	38 215	-100,00
V - RESULTAT OPERATIONNEL	970 046	983 213	-1,34
Produits financiers	0	4 156	-100,00
Charges financières	-9 280	-8 996	3,16
VI - RESULTAT FINANCIER	-9 280	-4 840	91,74
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	960 766	978 373	-1,80
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires	0	-12 985	-100,00
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	3 437 163	3 430 649	0,19
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-2 476 397	-2 439 291	1,52
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	960 766	991 358	-3,09
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X - RESULTAT NET DE LEXERCICE	960 766	991 358	-3,09

RENAOUA Fouzi
Directeur des Finances et Comptabilité
Site de Production Médéa
Groupe Industriel SAIDAL

GROUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
Direction des Finances et Comptabilité

PREVISIONS 2019 KDA

MEDEA

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS	PREVISIONS 2019	CLOTURE 2018	EVOLUT° %
Chiffre d'affaires	0	928	-100,00
Variation stocks produits finis et en cours	3 533 167	3 293 946	7,26
Production immobilisée			
Subvention d'exploitation			
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	3 533 167	3 294 874	7,23
Achats consommés	-1 449 038	-1 383 457	4,74
Services extérieurs et autres consommations	-88 236	-89 578	-1,50
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	-1 537 274	-1 473 035	4,36
III - VALEUR AJOUTTEE D'EXPLOITATION (I - II)	1 995 893	1 821 839	9,55
Charges de personnel	-697 158	-650 248	7,21
Impôts, taxes et versements assimilés	-6 000	-5 248	14,33
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	1 292 735	1 166 343	10,84
Autres produits opérationnels	0	14 600	-100,00
Autres charges opérationnelles	0	-12 270	-100,00
Dotations aux amortissements,provisions et pertes de valeur	-190 000	-179 215	6,02
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	0	4 808	-100,00
V - RESULTAT OPERATIONNEL	1 102 735	994 266	10,91
Produits financiers	0	8 391	-100,00
Charges financières	-9 000	-10 571	-14,86
VI - RESULTAT FINANCIER	-9 000	-2 180	312,84
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	1 093 735	992 086	10,25
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires	0	-7 284	-100,00
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	3 533 167	3 322 673	6,34
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-2 439 432	-2 323 303	5,00
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	1 093 735	999 370	9,44
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X - RESULTAT NET DE LEXERCICE	1 093 735	999 370	9,44

GROUPE SAIDAL SITE DE PRODUCTION DE MEDEA

000016034235782

Date : 14/05/2023

Heure: 12:21:28

Utilisateur A1TM

BILAN

Période 01/01/2021 au 31/12/2021

Type Edition : DEFINITIVE

PASSIF	NOTE	N (2021)	N-1 (2020)
CAPITAUX PROPRES			
AUTRES FOND PROPRES			
CAPITAL éMIS (OU COMPTE DE L'EXPLOITANT)			
DOTATION DE L'ETAT			
CAPITAL NON APPELé			
PRIMES ET RESERVES -(RéSERVES CONSOLIDéES)			
ECARTS DE RééVALUATION		614 898 378.10	614 898 378.10
ECART D'éQUIVALENCE			
Resultat Net		484 048 923.08	695 058 388.32
AUTRES CAPITAUX PROPRES - REPORT A NOUVEAU		52 691 340.35	
INTERETS MINORITAIRES		635 888 848.62	509 669 727.01
TOTAL I		1 787 527 490.15	1 819 626 493.43
PASSIFS NON COURANTS			
EMPRUNTS ET DETTES FINANCIERES			
IMPOTS (DIFFERES ET PROVISIONNES)			
AUTRES DETTES NON COURANTES			
PROVISIONS ET PRODUITS COMPTABILISES D'AVANCE		153 555 629.57	253 826 980.99
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		153 555 629.57	253 826 980.99
PASSIFS COURANTS			
FOURNISSEURS ET COMPTES RATTACHES		378 820 182.78	254 815 379.13
IMPOTS		866.00	795.00
AUTRES DETTES		71 687 819.63	74 492 845.05
TRESORERIE PASSIF			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		450 508 868.41	329 309 019.18
TOTAL GENERAL PASSIF		2 391 591 988.13	2 402 762 493.60

GROUPE SAIDAL SITE DE PRODUCTION DE MEDEA
000016034235782

Date : 14/05/2023
Heure: 12:13:03
Utilisateur A1TM

B I L A N

Période 01/01/2020 au 31/12/2020

Type Edition : DEFINITIVE

A C T I F	Note	N (2020) BRUT	N (2020) AMORT. PROV.	N (2020) Net	N-1 (2019) Net
ACTIFS NON COURANTS					
ECART D'ACQUISITION (OU GOODWILL)					
IMMOBILISATIONS INCORPORELLES		169 868 946.76	169 868 946.76		
IMMOBILISATIONS CORPORELLES					
TERRAINS		125 595 404.00		125 595 404.00	125 595 404.00
BATIMENTS		3 095 828 862.52	3 091 230 765.20	4 598 097.32	6 987 861.11
AUTRES IMMOBILISATIONS CORPORELL		8 543 432 324.68	8 336 897 757.48	206 534 567.20	249 244 615.79
IMMOBILISATIONS EN CONCESSION					
IMMOBILISATIONS ENCOURS		223 703 524.26		223 703 524.26	220 012 868.54
IMMOBILISATIONS FINANCIèRES					
TITRES MIS EN éQUIVALENCE - ENTREP					
AUTRES PARTICIPATIONS ET CRéANCES					
AUTRES TITRES IMMOBILISéS					
PRETS ET AUTRES ACTIFS FINANCIERS		2 452 500.00		2 452 500.00	2 452 500.00
IMPOTS DIFFERES ACTIF		53 618 412.31		53 618 412.31	47 105 223.01
TOTAL ACTIF NON COURAN		12 214 499 974.53	11 597 997 469.44	616 502 505.09	651 398 472.45
ACTIF COURANT					
STOCKS ET ENCOURS		2 032 623 420.78	257 220 480.98	1 775 402 939.80	1 616 284 685.88
CRéANCES ET EMPLOIS ASSIMILéS					
CLIENTS		336 054 826.18	335 962 441.14	92 385.04	70 174.20
AUTRES DEBITEURS		199 616.60		199 616.60	208 141.91
IMPOTS					
AUTRES ACTIFS COURANTS					
DISPONIBILITéS ET ASSIMILéS					
PLACEMENTS ET AUTRES ACTIFS FINAN					
TRESORERIE		10 565 047.07		10 565 047.07	2 042 516.70
TOTAL ACTIF COURANT		2 379 442 910.63	593 182 922.12	1 786 259 988.51	1 618 605 518.69
TOTAL GENERAL ACTIF		14 593 942 885.16	12 191 180 391.56	2 402 762 493.60	2 270 003 991.14

GROUPE SAIDAL SITE DE PRODUCTION DE MEDEA
000016034235782

Date : 14/05/2023
Heure 12:23:09
Utilisateur A1TM

COMPTE DE RESULTAT

Période du : 01/01/2021 Au : 31/12/2021

Type Edition : DEFINITIVE

	NOTE	N (2021)	N-1 (2020)
VENTES ET PRODUITS ANNEXES		2 177 626.00	2 031 802.00
PRESTATIONS DE TRANSPORT			
VARIATION STOCKS PRODUITS FINIS ET EN COURS		2 696 933 352.75	3 151 491 228.70
PRODUCTION IMMOBILISéE			
SUBVENTIONS D'EXPLOITATION			
CESSIONS MATIèRES PREMIèRES			
CESSIONS PRODUITS FINIS			
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		2 699 110 978.75	3 153 523 030.70
ACHATS CONSOMMES		1 228 227 300.43	1 468 679 698.44
CESSIONS MATIèRES PREMIèRES			
CESSIONS PRODUITS			
SERVICES EXTéRIEURS ET AUTRES CONSOMMATIONS		121 994 418.50	108 199 547.55
II- CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE		1 350 221 718.93	1 576 879 245.99
III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		1 348 889 259.82	1 576 643 784.71
CHARGES DE PERSONNEL		776 072 375.76	730 645 774.44
IMPOTS , TAXES ET VERSEMENTS ASSIMILES		12 273 355.45	23 692 448.49
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		560 543 528.61	822 305 561.78
CESSIONS PRODUITS			
AUTRES PRODUITS OPéRATIONNELS		12 412 802.08	13 613 510.47
AUTRES CHARGES OPERATIONNELLES		8 326 265.75	4 943 887.80
CESSIONS CHARGES			
DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS , PROVISIONS ET PERTES DE		106 431 584.43	139 805 301.62
REPRISES SUR PERTES DE VALEUR ET PROVISIONS		29 697 233.34	14 048 302.78
V - RESULTAT OPERATIONNEL		487 895 713.85	705 218 185.61
PRODUITS FINANCIERS		6 562 619.91	1 332 578.00
CHARGES FINANCIèRES		4 549 054.49	18 005 564.59
VI - RESULTAT FINANCIER		2 013 565.42	-16 672 986.59
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)		489 909 279.27	688 545 199.02
IMPOTS EXIGIBLES SUR RESULTATS ORDINAIRES			
IMPOTS DIFFERES (VARIATIONS) SUR RESULTATS ORDINAIRES		5 860 356.19	-6 513 189.30
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 747 783 634.08	3 182 517 421.95
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 263 734 711.00	2 487 459 033.63
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		484 048 923.08	695 058 388.32
ELéMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS) (A PRéCISER)			
ELEMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES) (A PRECISER)			
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
RESULTAT MINORITAIRE			
PART DANS LE RESULTAT DANS STES MISES EN EQUIVALENCES			
IIX- RESULTAT MINORITAIRE			
IIIX- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		484 048 923.08	695 058 388.32